

مَوْسُوعَةٌ
الدكتور
مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ
رئيس وزراء ماليزيا

المجلد الرابع

الْحَقِيقَةُ
وَالشَّيْءُ الْكَبِيرُ وَالْحِكْمَةُ

الناشرون

دار الكتاب اللبناني

بيروت

دار الفكر - كوالالمبور

دار الكتاب المصري

القاهرة

دار الكتاب - ماليزيا

2004ء | _____ |

ک. حفص بن حفص

هاليزيا

مَوْسُوعَةٌ
الدكتور
مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ
رئيس وزراء ماليزيا

المجلد الرابع

مَوْسُوعَةٌ
الدكتور
مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ
رئيس وزراء ماليزيا

● الشَّجَرَةُ وَالْمُرَاجَعَةُ
لحبة من كبار المترجمين والأساتذة
المتخصصين من جامعات القاهرة والأزهر
والأسكندرية وعين شمس وحلوان.
د. عبدالرحمن الشيخ
د. ياسر شعبان
أ. فاروق لقمان
أ. طلعت الشايب
د. توفيق علي منصور
أ. أحمد محمود
أ. عبدالحميد دابو
د. رمضان بسطاوي
أ. أحمد عبدالحميد
أ. محمد رشدي

| | | |
|----|------------------------------------|----|
| ١ | الإسلام والأمة الإسلامية | ١ |
| ٢ | التَّحَدِّي | ٢ |
| ٣ | أَسْـيَا | ٣ |
| ٤ | العقولة والشراكة الذكية والحكم | ٤ |
| ٥ | ماليزيا | ٥ |
| ٦ | العقولة والواقع الجديد | ٦ |
| ٧ | العلم والتكنولوجيا وحقوق الإنسان | ٧ |
| ٨ | السياسة والديمقراطية وآسيا الجديدة | ٨ |
| ٩ | التنمية والتعاون الإقليمي | ٩ |
| ١٠ | قضايا معاصرة | ١٠ |

دار الكتاب المصري
٣٣ شارع قصر النيل تليفون : ٣٩٢٢١٦٨ / ٣٩٣٤٣٠١ / ٣٩٢٤٦١٤
القاهرة ص.ب: ١٥٦ عتبة الرمز البريدي ١١٥١١ - برقية: كتا مصر - القاهرة
فاكسيلي ٣٩٢٤٦٥٧ (٢٠٢)
Fax: (202) 3924657 Att: Mr. Hassan El-Zein

دار الكتاب اللبناني
بيروت
شارع مدام كوري - تجاه فندق بريستول - بيروت
تليفون: ٧٣٥٧٣٢ / ٧٣٥٧٣١ ص.ب. ٨٣٣٠ - ١١
بيروت - لبنان . برقية: داكلان - فاكسيلي ٢٥١٤٣٣ (٩٦١١)
Fax: (9611) 351433 Att: Mr. Hassan El-Zein

● جميع حقوق الطبع
والنشر والتوزيع
محفوظة للناشرين
● يمنع الاقتباس والنقل
والترجمة والتصوير
والتخزين الميكانيكي
والإلكتروني في إطار
استعادة المعلومات دون
إذن خطي مسبق من
الناشر

دار الفكر - كوالالمبور
العنوان: - 329B Jalan Abd Rahman Idris, off Jalan Raja Muda, 50300 Kuala-Lumpur
Tel:- 603-26981636 / 603 - 26913892 Fax:- 603 - 26928757

First Edition 2004 A.D - 1424 H
I.S.B.N 977-238-738-7

الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م
رقم الإيداع ٩٧١٢/٢٠٠٣

المحتويات

| | |
|--|-----|
| - تفعيل العولمة : إجراءات تشجيع الاستثمار والتدفقات التجارية | ٧ |
| - العولمة والشراكة الذكية | ١٩ |
| - العولمة وعالم بلا حدود | ٣١ |
| - إدارة العولمة | ٣٧ |
| - التنمية الأفريقية | ٤٩ |
| - دولة الحكم فى الوقت الراهن | ٥٥ |
| - العولمة : عودة ثانية إلى الاستعمار | ٦٥ |
| - الحكم والشراكة الذكية والعولمة غير المقيدة | ٧٣ |
| - مستقبل آسيا فى عالم معولم بلا قيود | ٨٣ |
| - العولمة : مطامح آسيوية | ٩٥ |
| - بناء الشراكة الآسيوية الأوروبية الجديدة | ١٠١ |
| - الشراكة الذكية : ممارسة الأعمال التجارية بذكاء | ١١٣ |
| - الحكومة والأعمال التجارية من أجل التنمية الاقتصادية | ١٢١ |
| - رعاية الشراكة الذكية من أجل الرفاهية المشتركة | ١٣١ |
| - الشراكات الذكية فى القرن الحادى والعشرين | ١٤١ |
| - تكوين شراكة آسيوية أوروبية للقرن الحادى والعشرين | ١٤٩ |
| - التجارة والاستثمار : الطريق إلى رفاهية الكومنولث | ١٦٣ |
| - تكوين تحالفات تجارية استراتيجية ناجحة | ١٧١ |
| - الشراكات الذكية | ١٨٣ |
| - التعاون الجنوبى الجنوبى | ١٩٧ |
| - العولمة وما تعنيه بالنسبة للأمم الصغيرة | ٢٠٣ |
| - الإدارة العامة فى القرن الحادى والعشرين | ٢١٥ |
| - الخدمة العامة المالية | ٢٢٣ |
| - الشراكات الذكية من أجل الأمن التعاونى الكونى | ٢٢٩ |
| - العلاقات بين الشمال والجنوب : المشاكل والتوقعات | ٢٣٧ |

تَفْعِيلُ الْعَوْلَةِ

إِجْرَاءَاتُ تَشْجِيعِ الْإِسْتِمَارِ وَاللَّدْفَقَاتِ التِّجَارِيَّةِ *

شهدت العقود الثلاثة الماضية تكامل الاقتصاد الكونى بسرعة كبيرة . وأى شىء يحدث فى اقتصاد بلد من البلاد لا بد أن يكون له أثر ما على اقتصاد العالم . وبذلك فإن انهيار الاقتصاد فى بلد صغير قد يوقف واردات العالم من بعض المنتجات ، وهو ما قد يؤثر حينذاك على أسعار السلع التى يدخل فيها هذا المنتج . وقد يعود الانهيار إلى أسباب طبيعية أو اضطرابات سياسية ، غير أن الأثر واحد . وفى أكثر الحالات تطرقاً فإن تذبذب بورصة نيويورك سوف تتبعه تذبذبات مماثلة فى بورصات العالم رغم عدم صلة الأعمال التجارية والشركات والبنوك فى الدول المختلفة ببورصة نيويورك بحال من الأحوال .

وما من بلد يمكنه عزل اقتصاده عن سائر العالم . وقد يعتمد أداء الاقتصاد بصورة أو بأخرى على الوضع الاقتصادى فى سائر العالم . وهذا العجز عن عزل الاقتصاد يزداد سوءاً بسبب سرعة الاتصال . وكل شىء صغير يحدث فى أى مكان يجرى توصيله إلى سائر بقاع الأرض وقت حدوثه . ودائماً ما يكون لذلك بعد اقتصادى . وبذلك فإنه إذا كان هناك جفاف فى البرازيل فسوف ترتفع أسعار البن . وإذا كانت هناك مظاهرات فى بلد من البلاد فسيلغى السائحون زياراتهم ويضع المستثمرون أموالهم فى بلد آخر .

وهذا كله سيؤثر بطبيعة الحال على اقتصادات الدول ، بحيث يضر البعض ويفيد غيرهم . وهذا ما يحبه المضاربون . فسيعيشون يوماً مشهوداً ينقلون فيه رأسمالهم من بلد لآخر سعياً منهم وراء تحقيق أكبر ربح ممكن .

* كلمة ألقىته فى منتدى الكومنولث للأعمال التجارية فى جوهانسبرج بجنوب أفريقيا فى ١٠ نوفمبر عام ١٩٩٩ .

ولكن ما العمل إذا كانت التقارير التى تناقلتها وكالات الأنباء غير صحيحة أو مختلفة؟ وماذا يحدث إذا تعمد المضاربون اختراع شائعات أو أعلنوا توقعات خاطئة أو ما شابه ذلك؟ سوف يخسر البلد المستهدف المال حين يتخلص المضاربون مما لديهم من أسهم أو سلع . وسوف يعانى الناس وهم يفقدون وسيلة معيشتهم . وسوف تكون هناك قلاقل واضطرابات وحتى إراقة دماء . كل هذا لأن بعض المضاربين يريدون تحقيق مكاسب مالية لأنفسهم .

كيف تؤمن دولة ما ، أو رجل أعمال ما ، نفسه أو نفسها من تذبذبات الواردات والأسعار؟ التغطية هى الحل . فعن طريق الشراء أو البيع الآجل أو شراء العملات الصعبة يمكن الحد من أثر الشكوك ، سواء أكانت حقيقية أم مخترعة . والواقع أن الأذكىاء يمكنهم بالفعل تحقيق مكاسب مالية من خلال التغطية .

وهكذا يولد عمل تجارى جديد . وهذا هو عمل التأمين ضد تذبذبات الأسعار وعدم استقرار سعر الصرف . لقد بدأ بداية بريئة جداً باعتباره تأميناً ضد ما لا يمكن التكهّن به وما هو غير متوقع . وهو نوع من القمار . ففى بعض الأحيان يكسب صاحب التغطية ، وأحياناً تكسب صناديق التغطية . ومع ذلك كان كل شىء يتسم بالنزاهة والصدق .

ولكن صناديق التغطية وجدت بعد ذلك أنها يمكن أن تتلاعب بسهولة فى المجهول وفيما لا يمكن التكهّن به لكى تكسب وتحقق أرباحاً فى كل مرة وعلى الدوام . والنظرية قديمة قدم التجارة نفسها . فإذا كنت كبيراً بحيث يمكنك الاحتكار ، ففى هذه الحالة يمكنك التأكد من الأسعار عن طريق قدرتك من تثبيتها . وما دمت تملك كل الواردات فأنت فى موقع يسمح لك بالمطالبة بأن يدفع لك السعر الذى تحدده .

ولكن ما الذى يدعو لك لأن تملك السلعة؟ لم لا تتحكم فى توريد السلعة وحسب؟ وهذا يمكن عمله عن طريق دفع عربون لشراء الواردات المستقبلية . وإذا لم يرتفع سعر الواردات فسوف يضيع العربون فقط . أما إذا ارتفعت الأسعار فسوف يمكن تحقيق أرباح

ضخمة .

والبيع الأجل للسلع غير الموجودة بالفعل يمكن أن يتم كذلك إذا كان هناك احتمال لهبوط السعر عن سعر البيع . وبهذه الطريقة يمكن أن تشتري السلعة بسعر أقل وتسلم للمشتري الذي كان قد اشترى بسعر أعلى . وفى النهاية لا تكون هناك حاجة لإدخال السلع الحقيقية بالمرّة فى الأمر . وكانت السلع الصورية تباع بالسعر الحالى مقابل التسليم فيما بعد حين كان سعر السلع الحقيقية ينخفض ويمكن شراؤها للتسليم .

وإذا كان بالإمكان التعامل فى السلع والبضائع بهذه الطريقة الافتراضية ، فلم لا يحدث ذلك مع المال نفسه؟ وهكذا أصبح المال أو العملات سلعا يجرى التعامل فيها بنفس الطريقة .

إن سعر كل شىء يحدده استعداد المشتري لشرائه . ولا بد من تقليل السعر المطلوب إلى أن يعثر على المشتري الذى لديه استعداد للشراء . والنتيجة هى هبوط سريع فى الأسعار ، حيث يعرض المزيد والمزيد من السلع الافتراضية .

وفى عالم بلا حدود يمكن للاعبين الذين لديهم كم غير محدود من المال عرض أية كمية من أية سلعة فى أنحاء العالم بأسعار أقل باستمرار . وسوف يجد منتجو السلعة الحقيقيون الأسعار تهبط إلى ما دون التكلفة الفعلية مما يؤدى إلى خسائر ضخمة . وكثيراً ما يخسر المتعاملون الحقيقيون فى السلع الحقيقية المال فى حين يكسب المضاربون والمتلاعبون أموالاً ضخمة دون أن يمتلكوا أية بضائع أو سلع أو عملات حقيقية أو يسلموها . ويمكن أن تفلس دول وحكوماتها بالكامل لأن منتجاتها تأتى بأسعار دون التكلفة وتفقد عملاتها قيمتها . والخسارة ليست اقتصادية وحسب ، بل كذلك اجتماعية وسياسية . ويمكن أن تسقط الحكومات ، ومنها ما سقط بالفعل ، بسبب هذا التعامل فى السلع التى لا وجود لها ، بما فى ذلك المال . ولذلك فإنه حين تجعل العولة تدفق رأس المال حراً فإن إساءات خطيرة يمكن أن تحدث .

يمكن أن تحقق العولمة الكثير من الخير للدول الفقيرة . فإذا حاولت الدول الفقيرة رفع نفسها لأعلى عن طريق الاعتماد على نفسها وعملها ، ستكون العملية والسرعة التي تتم بها بطيئة بحيث لا تسفر إلا عن تخلفها . وسيكون الأمر بالنسبة للدول الفقيرة مثل ضرورة اختراع العجلة . أما إذا استثمر الأغنياء ، بما لديهم من مال وتكنولوجيا ومعرفة بالتسويق ، في الدول الفقيرة ، فلن يرى الفقراء تدفقات كبيرة من رأس المال وحسب ، بل سيحصلون كذلك على المهارات والتكنولوجيا التي تمكنهم من اللحاق بالأغنياء . وبذلك يمكن للدول الغنية بالتكنولوجيا والمال ومن خلال شركاتها متعددة الجنسيات إقامة منشآت إنتاجية في الدول الفقيرة للاستفادة من العمالة الرخيصة وغيرها من التكلفة المنخفضة . ويحصل العمال في الدول الفقيرة على فرص العمل والدخول والمهارات . كما تكسب بلادهم من خلال خفض معدلات البطالة ومن خلال ضخ الأموال في أنظمتها . وفي النهاية تتعلم هذه الدول ما يكفي من الإدارة والتكنولوجيا لأن تبدأ الصناعات الخاصة بها مما يحقق قدراً أكبر من الفائدة لأهلها . وبمرور الوقت يمكن أن تتحول الدول الفقيرة المحرومة صناعياً إلى الصناعة من خلال هذه العملية . ومن دولة تعتمد على إنتاج وتصدير سلعتين فقط ، هما : القصدير والمطاط ، أصبحت ماليزيا الآن مصدراً مهماً للبضائع المصنعة . والآن تشكل البضائع المصنعة ٨٠ بالمائة من صادرات ماليزيا . وقد ارتفع دخل الفرد في البلاد من ٣٠٠ دولار إلى حوالي ٥ آلاف دولار قبل الاضطراب الاقتصادي الذي حدث في ١٩٩٧-١٩٩٨ . وهكذا أفادت ماليزيا من فتح حدودها أمام رأس المال الأجنبي والخبرة الأجنبية فائدة جمّة . وينبغي أن يفيد الدول النامية الأخرى بنفس القدر إذا جعلت الظروف ملائمة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

ومن الواضح أن العولمة والعالم الذي لا تحده حدود لهما حسناتهما وسيئاتهما . فهما ليسا علاجاً لكل العلل الاقتصادية . فبينما يمكن أن يغنيا الفقراء ، فمن الممكن كذلك أن يفقرا الأغنياء ، بل ويدمرا اقتصاد الدول والأقاليم .

والعولة مفهوم من اختراع الإنسان ، ولذلك فهو لا يتصف بالكمال . فهو يمكن أن يأتي بالخير الكثير ، إلا أنه فى الوقت ذاته يمكن أن يساء استغلاله وأن يؤدى إلى نتائج مأساوية . ولا يمكن الأخذ بالعولة إجمالاً لمجرد أنها تمكن رأس المال والتجارة من التحرك بحرية . فالحركة الحرة فى حد ذاتها لا تحقق فائدة . ومع أن تدفق رأس المال يخلق الثورة ، فإن تدفق رأس المال إلى الخارج ، وخاصة تدفق رأس المال السريع للخارج ، يحدث كارثة اقتصادية ومالية .

وكشأن كل نظام من اختراع الإنسان ، يمكن أن يأتي الخير فقط فى حالة فهم النظام فهمًا صحيحًا وإدارته الإدارة الصحيحة . ومما يؤسف له أن هناك دائمًا عناصر مارقة فى المجتمعات البشرية وهى تسمى استغلال النظام دائمًا كى تحصل على إيرادات مرتفعة ، سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية . ولكى نقلل إساءة الاستغلال ، لابد من تقنين كل الأنظمة .

ومما يؤسف له كذلك أن الدول التجارية الكبرى أصرت فى غمرة حماسها على ضرورة أن يواكب العولة إلغاء كامل للقيود . فهى تعتقد أن السوق تصحح نفسها . وهذا يسمى نظام السوق . والواقع أنها تعتقد أن السوق سوف تنظم الحكومات ، وتجبرها على أن تكون أكثر شفافية .

ودائمًا تعمى أعين المثاليين عن عناد الطبيعة البشرية . فليس اللاعبون فى السوق هم أكثر الناس حرصًا . فهؤلاء شغلهم الشاغل هو الأرباح مهما كلف ذلك الآخرين . وهم ليسوا مهتمين اهتمامًا خاصًا بالمجتمع ورفاهيته . وفكرة أنه ينبغى على الحكومات ، وخاصة المنتخب منها ، أن تتنازل عن الرعاية الاجتماعية للسوق فكرة تلقى الترحيب باعتبار أنها تسمح للذئاب بحراسة الغنم .

ومع ذلك فالعالم يمر بعملية تفكيك للقواعد واللوائح والقوانين التى تحكم تدفقات رأس المال والتجارة فى السلع والخدمات . وتفرض منظمة التجارة العالمية السرعة لأن العولة

والغاء القيود يعتبران جيدين في حد ذاتهما ، وليس بسبب النتائج التي يؤدي إليها . وهكذا فإنه حين قضت تدفقات رؤوس الأموال على اقتصادات مناطق بكاملها ، يرفض مثاليو السوق الحرة الاعتراف بوجود أى خطأ فى النظام . وهم يلقون باللوم على عدم الشفافية وفساد الحكومات . وهم يتجاهلون أنه من الواضح أن هذه الحكومات نفسها هى التى نجحت فى تنمية بلادها بسرعة إلى أن هاجمها تجار السوق الحرة . فالسوق الحرة لا تخطئ . والكفار والهرطقة هم وحدهم الذين لن يعترفوا بهذا . وكما يعلم الجميع ، فإن الطريقة الوحيدة للتعامل مع هؤلاء الهرطقة هى ربطهم فى الأعمدة وحرقهم . وهذا هو ما حدث مجازاً للكافرين بالسوق الحرة .

والملاعب المستوى اصطلاح اخترعه الأغنياء للإيحاء بالمنافسة النزيهة . ولكن مجرد كون اللاعب مستويًا ليس كافيًا لتحقيق النزاهة والعدالة . فلا بد أن يكون اللاعبون فى الملعب متساوين . وفى الرياضة يشيع إعطاء مزايا للأطراف الأضعف فى المسابقة لمجرد أن هناك اعترافاً بأن بعض المشاركين لديهم نقص ما . والواقع أنه من الشائع فى الرياضة ترتيب الفرق حسب أعمارها وأحجامها . فملاكم الوزن الثقيل لن يبارى ملاكمًا من وزن الريشة مهما كان استواء الحلقة وجودة بنائها .

ومع ذلك فالتركيز فى التجارة والاستثمارات على اللاعبين المستوية . وإذا كانت العولة ستفيد العالم ، فلا بد كذلك من أخذ قوى الشريك أو الشركاء التجاريين النسبية فى الاعتبار . ولن يكلف الشركاء الكبار الكثير إن أعطيت مزايا للشركاء الأضعف . والواقع أن هذا سوف يفيد على المدى الطويل الشريك الأفضل ، لأن الرفاهية التى يحققها الشريك الأضعف بسبب المزايا سوف تجعل السوق أكثر فاعلية ونجاحًا ، وهى السوق المستدامة بالنسبة للأغنياء .

وكما أنه ينبغى علينا إعادة النظر فى العولة وإلغاء القيود ، ينبغى علينا كذلك ألا نتحدث مرة أخرى عن اللاعبين دون الحديث عن القوى النسبية للأطراف المعنية وضرورة

منح المزايا . ولا بد أن نتذكر أن الأمر احتاج من الدول المتقدمة في أوروبا حوالى ٥٠ سنة كى
تزيل حواجزها التجارية القائمة فيما بينها ، وإن لم تكن الإزالة كاملة حينذاك . بل إن الدول
الأوروبية أكثر تطوراً من دول العالم الأخرى فى الوقت الراهن . ومن المؤكد أنه لا ينبغي
مساواة العالم المعولم باتحاد الدول الأوروبية حيث أزيلت الحدود تقريباً الآن وبات الوصول
متاحاً بشكل أكبر للجميع . وربما يكون من المتوقع أن تتخلى دول العالم عن الحدود وتصبح
موحدة مثل أوروبا . ولكن الكثيرين خرجوا للتو من قيد الاستعمار ويقدرّون ذلك القدر
القليل من الحرية الذى ينعمون به تقديرًا كبيراً يجعلهم لا يصبحون مواطنين متساوين تساويًا
واضحاً من مواطنى الأرض . فهم يشكون فى أنهم سيصبحون بحق مواطنين متساوين .
كما يشكون فى أنهم سيعودون من جديد رعايا للقوى وصاحب النفوذ ، الذى تصادف أنه
هو نفسه سادتهم الاستعماريون القدامى .

وإذا ما مُنحت المزايا للدول الضعيفة ، شريطة بقاء بعض القواعد واللوائح ، فمن
المحتمل جداً أن تساعد العولة الدول النامية على اللحاق بالدول المتقدمة . والواقع أنها يمكن
أن تكون قوية ومنافسة بالفعل فى بعض المجالات . وهكذا فإنه حيثما تكون المنتجات
الطبيعية والعمالة فى المرتبة الأولى من حيث الأهمية ، فمن الممكن أن تكون أكثر قدرة على
المنافسة من الدول المتقدمة التى استنفدت سلعتها ، وتكلفة العمالة فيها عالية جداً .

ولا بد كذلك من أخذ معدل التبادل التجارى فى الاعتبار . فعلى مر عشرات السنين
كانت السلع التى تنتجها الدول الفقيرة يقدر سعرها بمعدل أبطأ من المنتجات المصنعة التى
تستوردها من الأغنياء . وهذا يعنى أن الفقراء مضطرون لبيع المزيد والمزيد من سلعتهم كى
يشترّوا الأقل والأقل من البضائع المستوردة التى يحتاجونها . والنتيجة هى أن يزداد الفقراء
فقراً ويزداد الأغنياء غنى .

لا بد بالطبع أن تسود قوانين العرض والطلب وقوانين قوى السوق . إلا أن أسعار
السلع لا تحميها هذه القوانين دائماً . ففى كثير من الأحيان الذى يقرر الأسعار هم المضاربون

ومشترياتهم الآجلة وأنشطتهم الخاصة بالبيع على المكشوف . ودائمًا تكون الدول الفقيرة هي الخاسرة لأنها لا تشارك في المضاربة .

ومن ناحية أخرى ، غالبًا ما يكون سعر البضائع التي تشتريها نتيجة للتكاليف التي تتضخم تضخمًا مصطنعًا ، بما في ذلك ، الأجور المرتفعة جدًا التي تدفع والتكاليف الكبيرة الخاصة بالخدمات الأخرى في الدول المتقدمة . وبما أن تكلفة المواد الخام تمثل في العادة جزءًا يسيرًا من التكلفة الإجمالية ، ألا ينبغي على الأغنياء أن يدفعوا ثمنًا أكبر لقاء واردات المواد الخام ؟ قد لا يكون لقوى السوق دخل عند القيام بذلك ، ولكن هل يجب تقديم قوى السوق دائمًا على رفاهية البشر ؟

إذا كان للتجارة أن تكون عادلة ، فلا بد في هذه الحالة من معالجة مشكلة معدل التبادل التجاري . لا بد أن يدفع لمنتجي السلع الفقراء أسعارًا أعلى توازي تقريبًا ارتفاع سعر البضائع المصنعة التي يستوردونها . وسوف يستفيد الأغنياء على المدى البعيد لأنه حين يغتنى منتجو السلع الفقراء من خلال حصولهم على أسعار أفضل ، سوف يصبحون سوقًا أفضل لمنتجات الأغنياء .

ولن يكون للعالم المعولم معنى ما لم يكن عالمًا غنيًا وينعم بالعدل والمساواة . ولا بد كذلك أن يساهم إلغاء القيود وإزالة الحدود وحرية تدفق رؤوس الأموال ، في الوقت الذي يجرى فيه إغناء من هم أغنياء بالفعل ، في إحداث نمو سريع وعادل للفقراء . وليس المهم هو العولة أو إزالة القيود أو إزالة الحدود أو حرية تدفق رؤوس الأموال . بل إن ما يهم هو ما يمكن أن تفعله للتجارة العالمية وللنمو الاقتصادي ولتخفيف حدة فقر العالم . وإذا كانت هذه الأفكار والمفاهيم ستفيد ، فينبغي علينا جميعًا الترحيب بها . أما إذا لم تكن هناك فائدة منها ، وإذا كانت ستزيد البائسين بؤسًا ، فحيثما ينبغي رفضها ، رغم مساهمتها للعصر ، ورغم التقدم الذي تشهده التكنولوجيا ، وما يتسم به الاتصال من سرعة .

ليس الغرض من التجارة مجرد كسب بعض الناس للمال . فالتجارة تمارس بسبب

الحاجة إلى تلبية الحاجة إلى السلع والخدمات . وتلبية هذه الحاجات هي السبب في وجود التجارة ، أما الربح فمنتج جانبي لتلبية تلك الحاجات .

ومنذ ذلك الوقت وتجار العالم الكبار يجعلون من التجارة بقرة حلوباً ، بحيث باتت مولد أرباح وحسب . وبذلك جعل الطلب الحقيقي خاضعاً لكسب المال عن طريق خلق الطلب حين لا يكون هناك طلب . وبذلك تكون هناك حاجة إلى أسعار صرف العملات لتسهيل التجارة . والكمية اللازمة تغطي فقط التكلفة الحقيقية للبضائع التي يجرى التعامل فيها . إلا أن المتعاملين في العملات خلقوا سوقاً للعملات ، وخلقوا طلبات لا علاقة لها مطلقاً بحاجات التعامل الفعلية . وفي النهاية أصبح التعامل في العملات أكبر عشرين مرة من التجارة العالمية وتحقق أرباح ضخمة من خلال طلب وعرض مصطنعين اصطناعاً تاماً . فليس هناك مثل هذا القدر من المال في العالم ، ولكن لا يهم . فحتى لو لم يكن هناك وجود للعملة ، فإن الاتجار فيها يمكن أن يستمر . والبؤس الذي يخلقه هؤلاء المتفعون مسألة لا أهمية لها ، ذلك أن التجارة لم تعد تتعلق بالطلب على السلع والخدمات . فالتجارة تتعلق بالتجارة وحسب ، ذلك العمل الجاد الخاص بالحصول على المال بأي ثمن .

وتفسر العولة في الوقت الراهن بأنها تعنى توسيع المجال وزيادة القدرة لمن لديهم الوسيلة لكسب المزيد من المال لأنفسهم . ويبدو أن ما يحدث لمن لا وسيلة لهم لا يهم . والواقع أن ما يحدث لأي إنسان آخر ، وللمجتمع بصورة عامة ، وللدول والمناطق الأخرى لا يهم . وهكذا قضت حرية تدفق رأس المال على ثروة اقتصادات النمر في شرق آسيا . ويؤسفني أن أقول : إن المتعاملين في العملات كسبوا جزءاً يسيراً وحسب من الثروة التي قضوا عليها كأرباح حققوها . ومن الواضح أن هناك صافي خسارة في الثروة بالنسبة للعالم .

إذا كانت العولة مفيدة للعالم ، ففي هذه الحالة ينبغي أن يستفيد منها العالم قاطبة . إلا أنه من الواضح أنها لا تفيد الجميع وحسب ، ولكنها تضر كثيرين . لا بد أن نعيد النظر في

العولمة ونعيد تأويلها .

إن الكومنولث تجمع للأمم الغنية والفقيرة التي تربطها روابط تاريخية ، والقدرة على تحدث لغة واحدة ، ووجود نظام واحد تقريباً للحكم والقوانين . وما من شك في أن نظرتنا العالمية وفهمنا للأمور متشابهة كذلك . فلا تزال لدينا القدرة على التفكير بأفكارنا نحن وأن نعمل معاً لتحقيقها . وبما لدينا من نفوذ ضخم ، كثيراً ما كانت لدينا القوة لفعل الخير . وفيما يتعلق بالعولمة ، لا بد أن نضمن عدم معاناة أعضائنا والدول الأخرى لأن أصواتنا المنفردة ليست لها أهمية في منظمة التجارة العالمية بصورة خاصة . لا بد أن نصل إلى اتفاق موحد بشأن العولمة ونتحدث بصوت واحد ، وخاصة في منظمة التجارة العالمية .

قد تكون العولمة فكرة حان وقتها ، ولكن هذا وحده يجب ألا يعنى أنه يجب علينا جميعاً قبولها صاغرين . لا بد أن نضمن أنها لمصلحتنا ، فرادى ومجتمعين ، قبل أن نقبلها . وقد عاش بعضنا بالفعل تجربة كبيرة من التدفق الحر المعولم لرأس المال . لقد استفدنا ، ولكننا كذلك عانينا ونعاني حين يكون هناك سوء استغلال . ولا بد من الاستفادة من تجاربنا في تشكيل فكرة العولمة وتحسينها كي نقلل سوء الاستغلال ونساعد في تحقيق الخير الذي تعد به العولمة .

والكومنولث شريحة تمثل العالم . وربما ينبغي علينا تجربة تفسيرنا للعولمة فيما بيننا أولاً . ولا بد أن نضع القواعد والتنظيمات الخاصة بتدفق رأس المال لكي يكون هناك استقرار وليس فوضى . ويجب ألا تكون التجارة الحرة زاخرة بالشكوك والاضطراب . ويجب ألا يكون هناك قدر زائد عن الحد من المقامرة والمضاربة لجرد أن التجارة الحرة تمكنا من ذلك . وإذا كان لا بد من بعض وضع التنظيمات كي يستفيد الكل ، فليس هناك ما يمنع وضعها . لقد أفادت التجارة العالم فائدة ضخمة . ويقال إن التعامل في العملات يزيد ٢٠ مرة عن حجم التجارة العالمية . ولكن ما الذي نريد بيانه من ذلك ؟ إن ما نريد بيانه هو أن العالم لم يزد غنى عشرين مرة . بل إن العالم ازداد فقراً إلى حد كبير . صحيح أن بعض البنوك وتجار

العملة أصبحوا شديدي الشراء . وكما قلت آنفًا ، فإن التجارة تتعلق بتلبية الحاجات والطلبات . وهذا أمر أساسي . وحين نجد أن التجارة أسوأ استغلالها مما ألحق بها كارثة ، فلا بد من أن نعود للأسس .

وإذا كان الكومنولث يريد رؤية تدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال تأتي معها بالرفاهية في العالم المعولم ، فلا بد من أن يكون الكومنولث على استعداد لتحدي الحكمة التقليدية ويقترح القواعد والتنظيمات كي تخلق التجارة الحرة الثروة ولا تدمرها .

* المقصود دول الخلافة والسلطنات الإسلامية (المترجم) .

العولمة والشراكة الذكيّة *

ما من شك في أنه في الوقت الذي تعد فيه العولمة فكرة حان وقتها ويجب على كل الأمم أن تستعد لقبولها ، فإن هناك أخطار كامنة ، حيث إن العولمة لن تلعب على ملعب مستو . وحتى الآن دول الشمال الغنية هي في الغالب التي تفسر العولمة وتضع تعريفًا لها . وليس مستغربًا أن تفسير المفهوم سوف يحقق لها المكاسب . وإذا كانت هي وحدها التي ستكسب ، سواء أكانت الفكرة ملائمة أم لا ، فما من سبب على قدر من الجودة الكافية لإجبار الدول الفقيرة على قبول العولمة .

كان هناك زمن تقبل فيه فكرة الاستعمار والإمبريالية . فقد كان من الطبيعي تقريبًا أن تستعمر الدول الأوروبية سائر دول بقاع العالم . بل إن أصغر الدول الأوروبية كانت تعتبر امتلاك أراض شاسعة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وحكمها بوصفها مستعمرات أمرًا تفرضه عليها التقاليد .

وطوال زمن طويل لم يشك أحد ، ولا حتى الآسيويين أو الأفارقة المستعمرين ، في حق الأوروبيين في أن يحتلوا بلادهم ويحكموها . بل إن الأوروبيين اخترعوا فكرة الحق الذي منحهم إياه الرب والمسئولية التي فرضها عليهم كي يحكموا . كان ذلك هو عبء الرجل الأبيض . فقد اختيروا على وجه الخصوص كي ينقلوا تأثيراتهم المتحضرة لأهل البلاد ، الذين كان يشار إليهم في بعض الأحيان باسم «المتوحشين» .

وحين ترد فكرة وتحظى بالقبول تتأصل إلى حد أنه يكون من الصعوبة بمكان قول أو فعل أي شيء يخالفها . فالإقدام على ذلك ينطوي على الاتهام بالهرطقة . ويصبح المنشق

* كلمة أقيمت في حوار لانتكاوى الدولى الرابع الذى عقد فى ماليزيا فى ٢٥ يوليو عام ١٩٩٩ .

هدفًا لتشويه السمعة على مستوى العالم . ويعاقبه الجميع ويتحاشاه حتى أصدقاؤه الذين على شاكلته .

ويحتاج الأمر إلى بعض الوقت لظهور عيوب الفكرة وآثارها السيئة والتعرف عليها . وبذلك لم تكن الشيوعية والاشتراكية بوصفهما أيديولوجيتين تنتقدان أو تقابلان بالرفض حيثما باتت هاتان الأيديولوجيتان مقبولتين . وقد يلهج الجميع بالثناء عليهما سواء آمنوا بهما أم لم يؤمنوا . وبطبيعة الحال قد يؤدي الأمر إلى عقاب مؤلم أو حتى الموت في حالات كثيرة .

والحقيقة أنه حين أدخلت هاتان الأيديولوجيتان كان أحد أهدافهما القضاء على قمع الإقطاع أو الرأسمالية ولكن ذلك لم يمنع الشيوعيين أو الاشتراكيين من الانخراط في النوع ذاته من القهر حين أصبحوا في السلطة . وقد يبدو أن القمع سيء فقط حين يفرضه الآخرون على الإنسان . ولكن حين يصل المرء إلى السلطة وينخرط في النوع ذاته من القمع ضد الآخرين فإنه يكون مقبولاً .

وبذلك كان حكم قيصر روسيا قمعيًا ، ولكن حكم الشيوعيين كان أشد قمعًا . ولم يُذبح الإقطاع والرأسماليون وحسب بأعداد كبيرة ، بل إن العمال المخالفين في الرأي كان يلقون المصير ذاته .

لقد احتاج الأمر وقتًا طويلاً كي ترفض الشيوعية والاشتراكية ، تلك الفكرتان اللتان كان قد حل وقتهما ، لكي يتخلى عنهما الناس . وكان رفض فكرة مقبولة يحتاج إلى قدر كبير من الدهاء والعزم .

كان ميخائيل جورباتشوف وف . د . ديكليرك رجلين من نوع واحد . فلكي يتخلصا من الأفكار التي كانا يعتقدان أنها خاطئة وضارة ، اضطررا لإخفاء نيتيهما حتى وصلا إلى ذروة السلطة . وساعتهما فقط كشف كل منهما النقاب عن مشاعره الحقيقية بشأن

الأيديولوجيا التي كان يبدو أنه يؤمن بها ويروج لها في الماضي . فلو كانا قد كشفنا عن نيتيهما قبل وصولهما إلى أعلى مراتب السلطة لتخلصوا منهما في الحال . وكانت حياة كل منهما العملية ستنتهي حيث كان المتعصبون سيرفضون دعم عرضهما تولى القيادة وكان ذلك سيضمن أن المؤمنين الخُلص فقط هم الذين سيتولون القيادة .

واستخداماً لأي نفوذ كان للتأثير على الحزب ، كان المتعصبون سيضمنون إلقاء المهرطق في الخارج ومنعه من الدعاية لأفكاره الهرطقية . وهكذا فإن أية فكرة تظل موجودة بعد انتهاء زمانها قد تظل تمارس وقد تظل تلحق الضرر وقتاً أطول مما ينبغي . وحتى ظهور شخص مثل جورباتشوف أو ديكليرك ، اللذين كانا من المهارة بحيث أخفيا نيتيهما النهائية ، كانت أية فكرة انتهى زمانها قد تظل على قيد الحياة . وكان من المحتمل أن يستمر الضرر الذي قد تحدثه زمناً طويلاً بعد أن يكون الناس قد رفضوا الفكرة في قلوبهم .

هذا الاستطراد ضروري كي نقدر أن الفكرة التي حان وقتها قد لا تكون هي النموذج المثالي الذي يزعمون أنه كذلك حتى وهي توضع موضع الممارسة . فخلال تاريخ البشرية كان هناك ما لا يحصى من الأفكار التي ظهرت وقبلها الناس باعتبارها نموذجاً مثالياً لا يخطئ ، ليكتشفوا أنها لا ترقى لمستوى التوقعات في كل شيء بحيث يجب التخلص منها . والإقطاع ، وحق الملوك الإلهي ، والنزعة الجمهورية ، والشيعوية ، والاشتراكية ، والدكتاتورية ، وكثير غيرها من بين الأفكار التي تفتق عنها ذهن الإنسان في سعيه للوصول إلى النظام الكامل . قد انتهت جميعها نفس النهاية . وكلها الآن سيئة السمعة وقد تخلص الناس منها ، حيث حلت محلها أفكار جديدة قيل إن وقتها حل .

إن الدولة القومية التي يحثوننا جميعاً على تفكيكها كي نفسح الطريق للعولمة هي إلى حد كبير نتيجة لتطور النزعة القبلية . وفي أوروبا بلغت الدولة القومية ذروتها من التقدم ، حيث يقتضى الولاء للدولة التي ولد فيها المرء تقديم أقصى قدر من التضحية من أجل دفاعها وهجومها . وهذا هو الولاء المتوقع ممن يحملون جنسية هذا البلد ، ذلك أن الولاء

يظل متوقعًا حتى ولو كان البلد على خطأ بين . قد يكون بلدى دائماً على صواب ، ولكن كون بلدى على خطأ أو على صواب يعبر عن تفكير أبناء أوروبا وموقفهم من بلدهم .

وبذلك يدخل الناس الحرب دفاعاً عن الدولة القومية . وخلال ألفى عام من التاريخ الأوروبى لم تمر سنة واحدة دون أن تقع حرب واحدة على الأقل بين كثير من أمم القارة . ومن الطبيعى أن تؤدي النزعة القومية والفتوحات إلى توسع الدول ومن ثم إلى الإمبراطوريات . ويبدو أنه ليس هناك حد لهذه النزعة التوسعية . وفى النهاية شملت إمبراطوريات الدول الأوروبية العالم كله .

وفى الأعوام التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، بما فى ذلك الحرب الباسيفيكية ، أخذت سمعة الإمبراطوريات تسوء وفُككت . والواقع أن الخوف من انتشار الأيديولوجيا الشيوعية بين أبناء المستعمرات هو الذى عجل بتفكيك الإمبراطوريات الأوروبية خارج أوروبا .

وكان لابد أن تعود الأراضي التى تحررت من خلال انهيار الإمبراطوريات إلى الوضع القائم السابق ، أى إلى مناطق قبلية تحكمها القبائل المختلفة . إلا أن الاستعمارين الذين رحلوا كانوا قد نجحوا فى زرع فكرة الدولة القومية مما جعل الشعوب المستقلة حديثاً تختار مفهوم الدولة القومية الأجنبية تماماً . وكان هناك اعتقاد بأنه من الممكن جعل القبائل والأعراق المختلفة تنسى أصولها القبلية والعرقية وتمنح ولاءها الكامل للدول القومية الجديدة التى كان المستعمرون الأوروبيون قد رسموا حدودها بطريقة عشوائية . وفى الوقت الذى تظل فيه النزعة القبلية والولاءات العرقية شديدة القوة ، فإن استمرار أى من الدول القومية الجديدة فى البقاء أمر مستغرب . والحال كذلك ، فإن الكثير منها يستعصى على الحكم .

وقد باتت الحروب القبلية والعرقية التى لا تنتهى ملمحاً من ملامح تلك الدول القومية المصطنعة حتى أنه من المحتمل إلى حد كبير أن يفتت بعضها فى النهاية . ومن المؤكد أنها ستظل غير مستقرة وعاجزة عن الازدهار .

لم تكن الدول القومية تعنى مفهوم القومية والحكومات القومية قبل حثها على التخلي عن هويتها القومية لكي تتبنى مفهوم الدولة الكونية الجديد تمامًا ، لأن هذا هو كل ما تقوم عليه العولمة .

وطبقًا لما يقوله مفكرو الغرب وواضعو أيديولوجياته الكبار ، فإن العولمة تقوم على إزالة الحدود والحواجز القومية أمام تدفق رأس المال والسلع إلى حيث يمكن تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح . وبما أن رأس المال — وعمليًا كل السلع المصنعة — يخص الدول المتقدمة والغنية ، فلا بد من أن يؤدي فتح الحدود إلى إجبار الفقراء على قبول تدفق كل شيء من رأس المال حتى السلع المصنعة وحتى الخدمات من الأغنياء . وسوف تكون المحصلة تدفق ضخمة في اتجاه الخارج لكل ما لدى الدول الفقيرة من نقد أجنبي .

ومع ذلك كان الأمر يبدو طيبًا في البداية حين كان التدفق على الداخل يخدم إقامة الصناعات ويعزز أسواق الأوراق المالية المحلية . كما أوجدت فرص العمل بأعداد كبيرة وزادت المكاسب على كل المستويات . ونما الاقتصاد بالنسبة للبعض وأمكن دفع ثمن الواردات . وساعدت الصناعات المملوكة للأجانب الموجهة للتصدير في الحصول على النقد الأجنبي لتسديد ثمن الواردات .

وبينما تأتي العولمة برأس المال المتجدد للدول النامية كي تنمو وتزدهر ، سوف يبدأ الجانب الآخر من العولمة في إحداث أثره . فقد تطورت الدول النامية التي قبلت تدفق رأس المال والسلع الحر . أما الدول ذات النزعة القومية التي حمت أسواقها بطريقة استحواذية فقد حثوها على الانفتاح . وبذلك حقق جنوب شرقي آسيا معدل نمو مرتفع بفضل فتح بلاده أمام رأس المال الأجنبي والسلع والخدمات الأجنبية . إلا أن بعض القيود أقيمت للسماح للشركات المحلية بالظهور والنمو إلى جانب رفاهية البلاد . وقد اقتصر أعمال البنوك إلى حد كبير على أبناء البلاد .

منعت هذه القيود الصغيرة مقرونة بما كان يبدو أنها حكومات تفتقر إلى كفاءة

الرأسماليين الأجانب من استغلال إمكانيات تلك البلاد وثرواتها الاستغلال الكامل . فقد شعروا أن تلك منغصات يجب التخلص منها .

والهدم من أجل إعادة البناء هو بطبيعة الحال فكرة جديدة . فمن المفترض أن يخرج طائر العنقاء من رماده . وإذا لم تسفر الرفاهية عن الدول ذات الدخل المتوسط الصناعية التي تعترف بأخطائها وتتخذ إجراءات تصحيحية ، ألا يمكن لأى انكماش أو اضطراب اقتصادى أن ينهبها إلى ضرورة التغيير وإلى إجراء إصلاحات فى حكوماتها وممارساتها؟

والهدم أيسر من البناء أو الخلق . وفى هذه الحالة كان الأمر لا يحتاج إلا إلى سحب رأس المال لتتهار بعد ذلك الاقتصادات . وإذا كان تدفق رؤوس الأموال للداخل قد بنى اقتصادات ، فإنه من المتوقع أن يهدمها تدفق رؤوس الأموال للخارج ، وخاصة حين يكون سريعاً .

وهكذا سُحب رأس المال الذى لا حدود له . بل إن قيمة العملات خفضت من خلال التعاملات كى تترك للبلاد نقوداً لا فائدة منها من الناحية العملية لا يمكنها أن تسدد سوى جزء من ثمن الواردات اللازمة .

وكانت النتيجة غير مسبوقه حيث الانكماش السريع والاضطراب السياسى . وبات الناس قلقين خاصة حين أقنعتهم آلات الدعاية الفعالة الخاصة بالمتلاعبين فى الأسواق والعملات بأن مشاكلهم سببها حكوماتهم الفاسدة المفتقرة إلى الشفافية والتي تميل إلى المحسوبية والمحاباة . وبناء على ذلك يجب على الشعب أن يثور مطالباً بالإصلاحات التى يجب أن تؤدى إلى فتح البلاد أمام تدفق رأس المال الحر كل الحرية . فلا ينبغي أن تكون هناك قيود أخرى من أى نوع . ولا بد من تجاهل الاعتبارات المحلية .

وفى حال رفض الحكومات ، فلا بد من الإطاحة بها وإحلال حكومات أخرى أكثر استعداداً لتبنى ممارسة السماح بتدفق رأس المال والسلع الحرة ، أى العولمة .

لقد دُمرت اقتصادات شرق آسيا جميعها من خلال خفض قيمة العملات ومضاريات سوق الأوراق المالية . كما أجبرت البنوك على غلق أبوابها ، وعانت تلك التي ظلت أبوابها مفتوحة من سحب الودائع وأصبحت على شفا الهلاك بسبب القروض الضخمة التي لا تسدد .

خسرت الأعمال التجارية رسملة السوق حيث هبطت قيمة أسهمها هبوطاً شديداً ولم تعد قادرة على تلبية طلبات السندات الحدية . وبعد أن حرمت من الائتمان ، توقفت أعمالها تماماً . وقد أفلس كثيرون ، وفي الأماكن التي فتح فيها صندوق النقد الدولي السوق عنوة ، بيع الكثير من الأعمال والبنوك الجيدة بثمان بخس ، بما تعنيه الكلمة حرفياً ، للمفترسين الأجانب .

حين تنخفض قيمة عملة ما وتهبط أسعار الأسهم ، يصبح كل شيء ، بما في ذلك الأسهم والممتلكات ، شديد الرخص بالنسبة للمشتريين الأجانب . فقد خفضت قيمة الرينجت الماليزي بنسبة ٥٠ بالمائة تقريباً ، مما خفض قيمة الأسهم الماليزية بمقدار النصف مقابل الدولار الأمريكي . وحين هبطت الأسهم بمقدار ٩٠ بالمائة من القيمة الأصلية ، خفضت قيمة السهم إلى ٥ بالمائة من قيمته الأصلية . وبذلك يمكن للأجانب انتزاع تلك الشركات التي كانت في السابق جيدة مقابل ٥ بالمائة من قيمتها إذا سُمح لها بذلك .

وحين تتعثر الأعمال التجارية وتفشل ، تحصل الحكومات قدرأ أقل من العوائد . وسوف تضطر الحكومة للاستدانة . وسوف يقرضها صندوق النقد الدولي بشروط تؤدي في واقع الأمر إلى السيطرة الأجنبية الكاملة على الاقتصاد . وإذا رفض بلد من البلاد قبول قروض صندوق النقد الدولي والشروط المصاحبة لها وحاول اقتراض عملات أجنبية من السوق ، سوف تقلل وكالات التقييم من تقدير هذا البلد بحيث تكون أسعار الفائدة عالية بصورة تجعل الاقتراض من الخارج مدمراً .

وتدعم الحكومات الأعمال التجارية ، إن لم يكن لشيء فمن أجل تقليل تكاليف

المعيشة على الشعب . وتوجيهات صندوق النقد الدولي هي ضرورة إلغاء الدعم . وفى الوقت الذى يفقد فيه الناس وظائفهم ودخولهم يكون إلغاء الدعم عملاً قاسياً . ولكن الدول المدينة لصندوق النقد الدولي لا بد أن تمتثل لمثل هذه القواعد وإلا فإن القروض الموعودة لن تقدم .

كانت النتيجة المباشرة لإلغاء الدعم هي إثارة الشعب وإحداث الاضطرابات وأعمال السلب والنهب والاعتصام والقتل . وفى النهاية تُخلع الحكومة وتوضع مكانها حكومة أخرى امتثالاً للتوجيهات . إلا أن هذا لا يحل المشكلة على الفور بكل تأكيد . فعدم الاستقرار والتضخم والكساد يستمر حيث يمضى تجار العملة فى تخفيض قيمة العملة أكثر وأكثر .

كل هذه الأمور لها صلة مباشرة بتدفق رأس المال الحر عبر الحدود فى الاقتصاد المعولم . ولا تنخفض قيمة العملات من تلقاء نفسها . إذ ليست فيها أجهزة قياس حساسة . بل إن الحكومات وتجار العملة هم الذين يخفضون قيمة العملات . فالحكومات تخفض قيمة العملات كي تساعد بلادها عن طريق خفض تكاليف السلع المصدرة . والحكومات ليست معنية بحصولها هي على فائدة من خلال خفض قيمة العملات . ولكن تجار العملة يخفضون قيمتها من أجل الربح . وقد يزعمون أنهم يؤدّبون الحكومات ، غير أنهم لن يؤدّبوا الحكومات إن كان فى ذلك خسارة لهم .

ومن الواضح أن تجار العملة والمتلاعبين فى البورصة لا خلاق لهم . فهم لا يابّهون بما يتسببون فيه من عبء اجتماعى وفقر ويؤس . ومادامت العولمة تمنحهم الفرصة للاستغلال ، فسوف يستغلون . وقد رأينا كيف أدى استغلالهم إلى اضطراب مالى واقتصادى وإلى قلق سياسى فى أنحاء العالم كافة .

هل كسب العالم شيئاً من استئثارهم للسوق المعولة؟ هناك شيء واحد مؤكد ، وهو أنهم جلبوا الرفاهية لبلادهم . أما فى كل مكان آخر فى أنحاء العالم فقد أحدثوا الاضطراب

الاقتصادى و التراجع وتدمير الثروة التى استغرق تكوينها عشرات السنين . كما أضيرت التجارة العالمية ضرراً بالغاً ، مما كان له أثره حتى على الدول المتقدمة الغنية . فالواقع أن ما يحدثونه من فقر أكبر مرات ومرات من الأرباح التى يجنونها لبلادهم . إنهم يقضون على ثروات دول بكاملها كى يقدموا فائدة قليلة لحفنة من الناس .

والحق يقال : إن اقتصادات شرق آسيا تبدى بعض إمارات استعادة العافية . ولكن هذا يعود إلى كبح جماح تجار العملة والمتلاعبين فى البيع على المكشوف . فقد أدى جشعهم وتجاوزاتهم التى أحدثت كارثة نظام إدارة رأس المال طويل الأجل إلى حرمان البنوك للمصناديق من ممارسة أنشطتها . وفى الوقت ذاته كان هناك خوف من أنه ما لم يكبح جماحهم فإن الدول التى تأثرت قد تتخذ إجراء عن طريق استعادة السيطرة على عملاتها أو مجرد رفض تسديد ما عليها من ديون . ولم يكن السبب فى استعادة اقتصادات شرق آسيا لعافيتها هو القروض التى قدمها لها صندوق النقد الدولى . ولا بد من ملاحظة أن القروض فى الغالب لتسديد الديون الواجة عليها للبنوك الأجنبية .

الخبرة التى اكتسبتها الدول النامية فى شرق آسيا هى أن تدفق رأس المال الحر عبر حدودها لا يمكن أن يؤدى إلى الرفاهية الاقتصادية وحسب ، بل إنه فى واقع الأمر يمكن أن يدمر اقتصاداتها . والواقع أن التدمير أكبر بكثير من المساهمة فى النمو . فما استغرق سنين من الكد والتعب لبنائه يمكن إزالته خلال أيام أو أسابيع . ويفوق ما يتلو ذلك من اضطراب فائدة تدفق رأس المال بكثير .

ولا بد من الاعتراف بأن رأس المال الأجنبى المستثمر فى الصناعات الدائمة ليس ضاراً . فليس من السهل تسيلها وإخراج أموالها . ولكن الاستثمارات قصيرة الأجل هى التى يمكن أن تحدث ضرراً بالغاً . فمن الممكن تسيلها فجأة وسحب المال للخارج . وبطبيعة الحال فإن تجار العملة لا يستثمرون أموالهم فى شىء بالمرّة . فهم يقومون بعمليات بيع على المكشوف للعملات التى يقترضونها كى يخفضوا قيمتها ويكسبون المليارات بين

عشية وضحاها .

وإذا كان خطر تدفق رأس المال الحر والتعامل في العملات وما يحدثانه من دمار من تجليات العالم الخالي من الحدود ، فهل هناك من سبب لضرورة قبول الدول النامية للعولمة دون أى تساؤل؟ إن المخاطر والدمار أكبر من أن تتحملها . كما أن عمليات الإنقاذ التى تقوم بها الوكالات الدولية تكبلها بمزيد من الديون التى قد لا يمكنها تسديدها فى يوم من الأيام . وقد تحتاج إعادة بناء اقتصاداتها إلى عشرات السنين . كما أنها حين توضع تحت إشراف الوكالات الدولية سوف تفقد سيطرتها على اقتصادها . وكما هو ملحوظ فى بعض الحالات ، فإنه حتى سياستها يمكن أن تخضع لسيطرة الأجانب وتلاعبهم . ولذلك فإن العولمة يمكن أن تؤدي إلى فقدان الاستقلال الاقتصادى والسياسى والاجتماعى . وهذا ثمن باهظ يدفع مقابل فائدة مشكوك فيها خاصة بالوصول إلى أسواق الأغنياء لبيع السلع التى لا يتتجونها .

يضاف إلى ذلك أن أسواق الأغنياء من السهل غلقها بوسائل أخرى ، مثل رفع المعايير إلى مستوى لا يمكن للدول الفقيرة بلوغه . وبالنسبة للمواد الخام التى تنتجها ، يمكن التلاعب بالأسعار بكل سهولة . ومنذ عشرات السنين وكميات متزايدة من المواد والسلع الخام تباع لشراء كمية أقل من البضائع المصنعة من الأغنياء . وشروط التبادل التجارى كانت على الدوام فى مصلحة الأغنياء .

قد تأتى العولمة بفوائد فقط إذا كان لها وجه إنسانى ، أو كانت تحكمها قواعد وممارسات تضمن عدم مواجهة الدول الفقيرة بالاضطراب الاقتصادى والتراجع المتكرر . وهذا أمر يمكن حدوثه بشكل تام . إلا أنه يمكن عمله إذا أعطى المجتمع الدولى ، بما فى ذلك الدول الفقيرة ، الحق فى إبداء رأيه بشأن تفسير العولمة . ففى هذا الوقت ليس للفقراء أى حق فى إبداء رأيهم . فالكثيرون مضطرون للانصياع للأغنياء من أجل المساعدات والقروض وغير قادرين على البوح ومجبرون على الخضوع .

وإذا كانت العولة تعنى تحقيق فوائد عادلة لكل الأمم ، فإن أول شيء يمكن ويجب أن يعترف به الجميع هو أن الملعب المستوى لا يكفي وحده . فلا بد من أن يكون اللاعبون من نفس الحجم على أقل تقدير . وإذا لم يكن هذا ممكناً ، فلا بد من إعطاء امتيازات للأمم المحرومة ، وهى شيء أشبه بالرياضة يمكن نقله إلى منافسة السوق الدولية حيث المنافسون غير متساوين .

ثانياً- لكى تكون لدينا تجارة حرة لا بد من التقنين . لا بد من التخلص من بعض التنظيمات وإحلال تنظيمات جديدة محلها من وضع المجتمع الدولى وتضعها موضع التنفيذ وكالات دولية مستقلة بحق ، وليس تلك الخاضعة لسيطرة الأقوياء والأغنياء .

لا بد من أن تكون هناك شفافية فى التجارة والتعاملات فيما بين الأمم . ولا ينبغي إعفاء أى إنسان ، وهو ما يشمل بالتأكيد تجار العملة والمتلاعبين فى السوق ، من شرط الاطلاع على دفاتره . ولا بد من وجود شروط للحدود القصوى وشروط للحدود الدنيا لمنع التجاوزات .

ولا بد أن تتسم القروض التى تمنحها البنوك بالحكمة والتوازن . وإذا كانت الدول خاضعة للتقييم ، فلا بد من أن تخضع صناديق التغطية للتقييم . ولا يمكن استخدام أموال مقترضة لزيادة قدرتها على المضاربة تزيد على عدد معقول من مضاعفات أصولها . ويجب على من ينافسونها وكذلك على الحكومات أن يكونوا قادرين على زيادة قدرتهم على المضاربة بنسبة القدر وبمعدل معقول . ولا بد من أن تقوم بالتقديرات منظمات دولية لا تستهدف الربح يمولها المجتمع الدولى لضمان قدر أكبر من النزاهة فى اللعب . ولا ينبغي لأحد أن تكون له الهيمنة من خلال نسبة أكبر مما يجب من التمويل .

ولا بد من أن تكون هناك ضريبة على كل المضاربين الدوليين . فقد لا يعملون انطلاقاً من مراكز مالية خارجية . ولا بد من اقتسام الضريبة من أجل مساعدة الدول التى أصابوها بالضرر من استعادة عافيتها . وهذه بعض الأمور التى يمكن أن تساعد فى إعطاء وجه

إنساني للعملة . ولابد من أن تكون هناك أشياء أخرى يمكن عملها تجعل العملة تحظى بقدر أكبر من ترحيب الجميع ، بمن فيهم الفقراء .

إن العالم الخالي من الحدود هو بالفعل حقيقة من حقائق الحياة . ففي مجال توزيع المعلومات والتجارة الإلكترونية ليس للحدود معنى كبيراً الآن . ولكن حقيقة أن العملة قد حلت ويبدو أنه ما من سبيل إلى مقاومتها لا تعني أنه ينبغي علينا الجلوس مكتوفي الأيدي نراقب المفترسين وهم يقضون علينا .

ونقول لمن يؤمنون منا بالمشاركة ويأنعاش جيراننا ، من المؤكد أنه لا يمكننا الخضوع وحسب . فكثيرون منا لا يزالون يذكرون أيام الاستعباد والألم والمهانة . ولا يزال كثيرون يحاولون التغلب على جراح المعارك غير المتكافئة من أجل استقلالنا . لقد حاربنا مئات السنين . ولم نفز إلا منذ عهد قريب . لم نتذوق بعد ثمار تضحياتنا . ولا يمكن أن يجبرنا أحد الآن على الخضوع للهيمنة الأجنبية من جديد . قد لا يكون ذلك الاستعمار الفج الذي عرفناه ، إلا أنه لا يختلف عنه كثيراً .

ولذلك يجب أن نعمل كي نضع وجهاً إنسانياً للعملة . وخلال كفاحنا من أجل الاستقلال ، كان بين الأغنياء كثيرون ممن يقفون بجانبنا ويقدرّون وجهة نظرنا . فليجتمع هؤلاء ويحصون . لينضموا إلينا في كفاحنا الجديد للحفاظ على احترامنا لأنفسنا وحقوقنا . لست مبالغاً في كلامي ولا متكلفاً في انفعالاتي . ولست ممن يثيرون القلق والفرع بلا داع . فقد مضى علينا في ماليزيا عامان رهيبان نقاتل مفترسين غير محددى الملامح . وقد نجونا بالكاد . ولا أود أن أرى أصدقاء يخوضون ما خضناه .

ولذلك حاولت رسم صورة حقيقية بقدر الإمكان لما يمكن أن تأتي به العملة إذا قبلت التفسيرات الحالية بلا أي تساؤل . فالثمن باهظ بالنسبة لمن يعتنقون العملة كما يروج لها الغرب اعتناقاً أعمى . لابد من أن نكون حذرين من أخطار العملة لأنها قد لا تسرق من الدول النامية استقلالها الاجتماعي والاقتصادي وحسب ، بل حرّيتها السياسية كذلك .

العولمة وعالم بلا حدود *

نعيش الآن لحظة مهمة من لحظات التاريخ . فنحن الآن على أعتاب قرن جديد وألفية جديدة . وإذا كان ما يجرى الآن في العالم يشير إلى شيء فإنه يشير إلى أن القرن الجديد سوف يأتي بكثير من التحديات للدول النامية . ولذلك فإن علينا بحث الأمور وتقدير تطوراتها وبحث الاتجاهات والأنظمة التي يفرضونها علينا في العالم أحادي القطب .

أولاً ، العالم أحادي القطب ذاته . فقد رحبنا بانتهاء الحرب الباردة معتقدين أننا سننعم الآن بالسلام والحرية . ولكن ما يؤسف له أننا نجد أن ضياع خيار اللجوء للجانب الآخر حرماننا من القدرة البسيطة التي كنا نستعملها للدفاع عن مصالحنا .

وتعني هزيمة الشيوعية والاشتراكية أنه مسموح فقط بالعقيدة السياسية الاقتصادية . فحين كانت الشيوعية والاشتراكية تتنافسان مع الرأسمالية ، عدلت الرأسمالية نفسها كي تكون أكثر قبولا . واليوم لا تجد الرأسمالية حاجة كبيرة إلى التنافس على القبول . ونتيجة لذلك كُشف النقاب عن أسوأ جوانب النظام . فأى شيء يتم باسم الرأسمالية لا بد من قبوله ، وإلا كان جزاء من لا يقبله أن يوصم بأنه مهرطق .

ونحن في شرق آسيا جربنا الرأسمالية الجديدة في صورة تدفق رأس المال الحر عبر الحدود . فقد رحبنا برأس المال الأجنبي كي نعزز ثمننا . ولازلنا نرحب به ، ولكننا الآن ندرك الضرر الذي يلحق باقتصادنا حين يُسحب رأس المال هذا فجأة . وبعد أن كنا اقتصادات معجزة ، صرنا الآن دولاً مسخرة للثروة .

* كلمة أُلقيت في القمة التاسعة لمجموعة الـ ١٥ في خليج مونتيجو بجامايكا في ١٠ فبراير عام ١٩٩٩ .

إن نمر آسيا الكبرى لم يعد لها وجود . فهي بعد هبوطها إلى درك البكاء والسؤال ليست سوى خيال للصورة التي كانت عليها . وأهلها يتضورون جوعاً ، ويحدثون الشغب ، ويسلبون وينهبون . كما أطيح بحكوماتها ودمرت أنظمتها السياسية بحيث لا يمكنها أن تحكم بفاعلية . ولا بد لها من قبول التوجيه الأجنبي لشئونها الداخلية .

ولكن الهجوم عليها لم يتوقف بحال من الأحوال . وسواء أكان إفقارها مخططاً أم غير مخطط ، فقد عرضها لخطر فقدان استقلالها . وشرط الحصول على مساعدة من مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي يعنى فتح اقتصاداتها للاختراق غير المقيد من جانب الأعمال التجارية الأجنبية . قد لا تحمي بنوكها وصناعاتها الوطنية . وقد تستولى عليها الشركات العملاقة الأجنبية أو تزيجها من طريقها .

يبدو الأمر وكأن المؤسسات الأجنبية ليست بالحجم الكافى بحيث تشغل الآن فى دمج نفسها فى كيانات كبيرة . فالبنوك والشركات فى الدول المتقدمة تندمج فى كيانات فائقة الضخامة ، كل منها أكبر من الدول النامية . وحين تأتى هذه الكيانات فائقة الضخامة فإن قريناتها المحلية سوف تموت اختناقاً .

إنى لعلى يقين من أنها لا تعتزم التدخل فى السياسة المحلية ، غير أننا نعلم أنه فى جمهوريات الموز كان مديرو مزارع الموز يملكون من السلطة أكثر مما لدى رؤساء تلك البلاد . وقد لا يكون إغراء التدخل فى السياسة المحلية من الكبر بحيث لا يمكن للكيانات العملاقة الأجنبية أن تقاومه .

فى عصر المعلومات والتقدم فى النقل والاتصالات هكذا تبدو العوالة والعالم الخالى من الحدود شديدي الجاذبية . فنحن الآن نعيش فى قرية كونية . وسوف نكون جميعاً مواطنى كوكب الأرض . غير أنه يبدو أننا سنكون مواطنين غير متساوين .

وفى الوقت الذى يفسر فيه اختفاء الحدود على أنه حق رأس المال فى التدفق إلى أى مكان بلا قيد ولا شرط ، فإن الفقراء لن يمكنهم عبور الحدود إلى الدول الغنية بنفس القدر

من الحرية . فسوف تظل الأسلاك الشائكة وحراس الحدود لهم بالمرصاد .

وحتى حين يروجون للعملة ، نجد أن الأقوياء يزدون بنشاط وهمة من حجم قاعدة القوة الأساسية ، أى : القوة العسكرية . وكان الظن فى البداية أن هزيمة الشيوعيين هى نهاية سباق التسلح . ولكن السعى للحصول على المزيد من الأسلحة المدمرة لم يهدأ . وتُنفق مبالغ ضخمة على الأبحاث الخاصة بالأسلحة المدمرة وتزويد جيوش ضخمة بهذه الأسلحة .

ولكى يستعيدوا ما أنفقوا من مال ، نجدهم يقنعون الدول الفقيرة بشراء أسلحة أكثر تطوراً . والنتيجة ليست هى التوتر وسباقات التسلح الصغيرة وحسب ، بل وضع أموالها المحدودة فى غير محلها . فى الوقت الذى تُنفق فيه مبالغ أقل على رفاهية المجتمع .

وبينما قد يجتذب سوء التصرف من جانب الضعفاء الصواريخ والقنابل ، فإن انتهاكات حقوق الإنسان فى أماكن كالبوسنة والهرسك وكوسوفو لا يعاقب عليها أحد .

إن القوة لا تفسد وحسب ، بل لا بد من أن تكون خالية من أى تحد . فإذا كان هناك من لديه الجرأة على انتقاد أصحاب القوة ، فعاقبة المنتقد يمكن أن تكون شديدة الإيلام . وكل سلاح تحت يد القوة سوف ينشر إلى أقصى حد ضد المنتقد .

ومن بين هذه الأسلحة الإعلام ، وإذا انتقد أحد أفعال أولى القوة فسوف يتولى الإعلام تشويه صورته وجعله يفقد مصداقيته . وبهذه الطريقة سوف يظل من يسيئون استخدام القوة أحراراً فى إساءتهم لاستخدامها .

نحن مجموعة تضم ١٦ دولة متناثرة على القارات المختلفة . ونحن ضعفاء . ونحن فقراء . ولا يربطنا ببعضنا سوى معتقدات واهية وهشة بأن هناك شيئاً ما نشترك فيه جميعاً ، وأن لنا مشاكل مشتركة ، وأنا لا بد من أن نتعاون كي نعزز ذلك القدر اليسير الذى لدينا ونستخدمه فى تمكيننا من البقاء . وأنا أقول إننا لا نحقق النجاح الواجب فى كل هذه

الأمور .

ومن ناحية أخرى ، يتكتل الأغنياء والأقوياء ليشكلوا تحالفات سياسية اقتصادية متماسكة وقوية . إنهم يلتقون ، إنهم يخططون ، إنهم ينفذون استراتيجيات لها أثرها على العالم . ومن الواضح أنه إذا كنا نريد حماية مستقبلنا ، فلا بد من أن ننتبه للقوى المحيطة بنا ، وأن نتشاور مع بعضنا البعض أكثر ، وأن يكون لنا موقف مشترك من معظم القضايا .

لقد رسمت صورة شديدة القتامة للمستقبل ، وللقرن الجديد والألفية الجديدة . قد أكون متشائمًا أكثر من اللازم . ربما أكون مبالغًا . لقد أخطأت فيما مضى وقد أخطئ من جديد . غير أنني كنت مصيبًا في مرات كثيرة ومن الممكن أن أكون مصيبًا هذه المرة ، وإن لم أكن مصيبًا كل الصواب ، فبعضه على الأقل . وحتى إن كنت مصيبًا إلى حد ما ، فهذا لن يفيدنا في عالمنا النامي . إذ قد نجد استقلالنا الذي حصلنا عليه حديثًا يتآكل .

استغرق الماليزيون أربعة قرون كي يحرروا أنفسهم . ونحن مستقلون منذ ٤١ عامًا . ونحن لانهب أن نفقد هذا الاستقلال . وكما كافحنا من أجل نيل الاستقلال ، سوف نكافح بنفس القدر من القوة أو أكثر للحفاظ عليه .

ونحن لم نر الأمارات وحسب ، بل إننا نعيش بالفعل تجربة مؤلمة من ذلك النوع الذي سيأتي به المستقبل . ونحن في الوقت الراهن قادرون على الحفاظ على حريتنا ، غير أننا لسنا متأكدين من قدرتنا على التصدي للتحديات المستقبلية .

ومن المفارقة أن أكبر كارثة بالنسبة لنا - نحن الذين كنا على الدوام معادين للشيوعية - هي هزيمة الشيوعية . فقد حرمنا انتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب من القدرة الوحيدة التي كانت لدينا ، وهي اختيار من نلجأ إليه . أما الآن فلا ملجأ لنا .

وأنا بوصفي عضوًا في مجموعة الـ ١٥ أشعر بضرورة إعلان تحذيراتي بأعلى صوتي . أعلم أنهم سيسخرون مني ، ولكن ما أهون هذا من ثمن . قد لا يشهد العالم صدام

حضارات ، ولكن ربما يظل يُنظر إلى التفاوت بين الضعفاء والأقوياء على أنه صواب .

أنا لا أطلب من أحد تصديقي . ولكنى أقدر هذه الفرصة التى أتحدث فيها أمامكم زعماء الدول النامية ذات الدخل المتوسط . حين أدنت تجار العملة فى ذروة هجومهم على دول شرق آسيا ، عوقبت بمزيد من التخفيض لعملة بلادى . طلب منى وقتها أن أوقف الهجوم . لم أوقفه وعانت عملة ماليزيا وبورصتها وصورتها . وما أقوله اليوم قد يتسبب فى إجراءات عقابية أخرى . وهذا مخاطرة سيكون علينا الدخول فيها . ولكن لا بد من أن أقول ما يجب على قوله . وآمل أن تسفر القمة عن فهم أكبر للمشاكل التى تنتظرنا فى المستقبل وعن تعاون أكبر فيما بيننا .

إدارة العولمة *

ونحن نقرب من فجر ألفية جديدة ، يجب علينا وضع وتنفيذ نظام (يشار إليه الآن على أنه بناء معماري) اقتصادي ومالي أفضل للعالم . وسوف يكون بعض ذلك نتيجة للتطور التكنولوجي ، ولكن البعض الآخر سوف يعكس ظهور أفكار وقيم تجارية وسوسيولوجية جديدة . وبعد إذنكم ، أود أن أنتهز الفرصة لمناقشة البناء الحالي أو عدم وجوده كما يدل عليه تدفق الأموال الفوضوي وغير المنظم إلى النظام النقدي الدولي . وبينما نفعل ذلك ، يجب ألا تقيدنا المعتقدات المتعصبة التي تحول دون تعرفنا على الحقائق المتصلة بالموضوع .

فما هي هذه الحقائق؟

أولاً - قبل يوليو عام ١٩٩٧ ، وقبل أن يتعرض البات التايلاندي للهجوم وتخفيض قيمته ، كانت دول شرق آسيا كافة تنعم بالازدهار . وكان ازدهارها من الكبر بحيث وصفوها بأنها ثمر وثنانين اقتصادية . ولم يكن ازدهارها مقصوراً على حفنة من المميزين ، رغم وجود هذه الحفنة المميزة . فقد كان رخاؤها موزعاً توزيعاً جيداً . إذ نجحت في الحد من الفقر إلى أقل من ٢٠ بالمائة من سكانها . وقللت ماليزيا هذه النسبة إلى ٧ بالمائة . وزاد دخل الفرد من مستوى الدول الأقل نمواً إلى مجموعة الدخل المتوسط . وبالنسبة للدول النامية ، كانت بنيتها التحتية أرقى بكثير من الدول النامية الأخرى . وكان معدل البطالة متدنياً إلى حد أن العمال من الدول الأخرى كانوا يتوافدون للحصول على نصيب من الرخاء .

لم تكن تلك الحكومات هي الأفضل في العالم ، ولكن رغم حالات المحسوبة الواضحة وغيرها ، فلا بد من أنها كانت تفعل شيئاً صحيحاً لتحقيق الرخاء والازدهار

* كلمة ألقيت في قمة الأعمال التجارية الخاصة بالتعاون الاقتصادي الآسيوي الهاسيفيكي في كوالالمبور بماليزيا في ١٥ نوفمبر ١٩٩٨ .

لبلادها . كما أنها كانت مستقرة إلى حد كبير . وكانت القلاقل الاجتماعية والسياسية عند أدنى حد لها .

كان ذلك هو الموقف في دول شرق آسيا . ولكن ما إن حل يوليو عام ١٩٩٧ حتى كانت اقتصاديات شرق آسيا من التناثين تنهار الواحد تلو الآخر . ماذا حدث ؟ كانت الحكومات هي نفسها ، كما أنها لم تغير سياساتها ولا أنظمتها . وكان الناس مسالمين ويعملون بما اعتادوا عليه من جد . ولم تكن هناك ثورة أو حرب أهلية أو حتى مظاهرات في الشوارع .

رغم بقاء كل شيء على ما كان عليه ، عاشت الدول جميعها فجأة حالة من الاضطراب الاقتصادي . انهارت بنوكها وأعمالها التجارية . فقد الملايين والملايين من العمال وظائفهم . أصبح الاضطراب المدني ومظاهرات الشوارع إلى جانب أعمال السلب والنهب والقتل والاعتصاب ظاهر شائعة . وأطيح بالحكومات .

الذي أطلق شرارة كل هذه القلاقل هو الانخفاض السريع لقيمة عملات تلك البلاد . وصاحب ذلك انهيار سوق الأوراق المالية .

ومقبول أن يقال إنه منذ ترك نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة ، لم تثبت أسعار صرف العملات قط . كان على رجال الأعمال التأمين ضد تغير أسعار الصرف وكانت الأعمال التجارية تسير بلا صعوبة كبيرة . ولكن عندما باتت تغيرات الأسعار عنيفة وسريعة وغير متوقعة ، كان لابد أن تتأثر الأعمال التجارية . ففي حالة واحدة كان مقدار الهبوط في قيمة العملة ٦٠٠ بالمائة ، أي أنك تحتاج إلى ستة أضعاف المبلغ من العملة المحلية لكي تدفع ثمن ما تريد استيراده .

والواقع أن انخفاض قيمة العملة تختلف آثاره باختلاف الناس . فبالنسبة لمصدرى زيت النخيل الماليزيين ، زادت المكاسب والأرباح لأن المبيعات كانت مسعرة بالدولار

الأمريكي . أما بالنسبة للمستوردين فقد زادت تكلفة السلع مما أدى إلى ارتفاع الأسعار في الداخل . وبالنسبة لمن يستوردون مكونات كى تضاف إليها قيمة ويعاد تصديرها ، كان الأمر نعمة ونقمة في آن واحد .

يمكن أن تفلس الأعمال التجارية والبنوك بسهولة كبيرة حيث يمكن أن تتضخم القروض وأقساط القروض بصورة كبيرة . والواقع أن بنوكًا وأعمالًا تجارية كثيرة أغلقت أبوابها مما أدى إلى البطالة . كما أن تكاليف المعيشة ترتفع وتؤدي إلى المطالبة بأجور أعلى . وفي النهاية سوف تكون هناك إضرابات وأعمال شغب في حال عدم تقديم الحكومة الإغاثة . إلا أن الحكومة كذلك تجد أن إيراداتها تتناقص حيث تنكمش ضرائب الشركات . وهنا يكون الأثر النهائي هو إفقار البلد والشعب .

هناك من يرى أنه سوف يستعيد عافيته في حال تنفيذ الإصلاحات المالية ، وإذا كانت الحكومات أقل فسادًا . إلا أن البلاد التي حاولت أن تتماشى مع ذلك وجدت أن الإصلاحات لم تحسن الأمور . بل إن الاضطراب الاقتصادي ازداد سوءًا رغم الإصلاحات والقروض التي قدمها صندوق النقد الدولي ، ومع أن هناك محاولات لرسم صورة وردية للاقتصادات في ظل رعاية صندوق النقد الدولي ، فإن الواقع يكذب هذا . فالناس في تلك البلاد لا يزالون يعانون من البطالة ونقص الطعام وغيره من السلع . ولم تستعد أي من عملات البلاد التي تأثرت قوتها السابقة .

وحتى إذا استعادت عافيتها ، فليس هناك ما يضمن ألا يهاجمها تجار العملة والمغبيرون على سوق الأسهم من جديد . وقد تعرض العديد من دول أمريكا اللاتينية كذلك للهجوم مرارًا مما كانت له نتائج المؤلمة رغم إصلاحاتها . والحقيقة هي أن تجار العملة لا يقومون بالهجوم لأن الحكومات أو الأنظمة سيئة ، بل لأنهم يرون أن هناك فرصًا لتحقيق مكاسب مالية لأنفسهم . والدولة الفقيرة لا تتيح لهم هذه الفرصة ، ولكن الدولة متوسطة الدخل قد يكون لديها ما يكفي من المال الذي يحقق لهم عائداً جيداً إلا أنها لا تتمتع بالقوة

الكافية التى تمكنها من اتخاذ الإجراءات المضادة .

ولذلك فإن الادعاءات الخاصة بالحكومات السيئة ما هى إلا ذرائع . ويرى تجار العملة أن الأرباح التى تتحقق هى التى تؤثر على قرارهم بشن الهجوم على العملة . إنه باختصار ، الجشع .

ويقال إن الاتجار فى العملات يزيد عشرين مرة عن قيمة التجارة العالمية . ولكن ما الذى يمكن قوله بالنسبة للاتجار فى العملات ، رغم كونها أكبر من التجارة العالمية بعشرين مرة ؟

على أقل تقدير نحن نعلم أن التجارة العالمية مفيدة من الناحية الاقتصادية لكل بلد . ففرص العمل توجد ، والصناعات تنتعش ، وتتولد وسائل النقل البرية والبحرية وكل أنواع الأعمال التجارية بسبب التجارة العالمية . وربما لا يكون هناك إنسان واحد فى العالم لا يكسب شيئاً من التجارة العالمية . ولذلك فمن المعقول أن نقبل أنه إذا زادت التجارة العالمية عشرين ضعفاً فسوف يغتنى العالم والناس جميعاً إلى حد كبير .

وفى المقابل نجد أن عدد من يستثمرون فى صناديق التغطية والبنوك صغير جداً ؛ قد يكونون آلافاً مقابل سكان العالم البالغ عددهم ستة مليارات . وهؤلاء هم الأغنياء الذين يمكنهم العيش عيشة مريحة بدون الأرباح التى يجنونها من الاتجار فى العملات . وذلك فى مقابل ملايين العمال الفقراء الذين يفقدون وظائفهم ويتضورون جوعاً بسبب الاتجار فى العملات ، ناهيك عن ضياع ثروة الكثير من الدول النامية التى تبلغ مئات المليارات من الدولارات .

لم تكن هناك تعاملات كهذه فى العملات منذ عدة عقود ولم يكن اقتصاد العالم سيئاً . والواقع أن اقتصادات العالم كانت أكثر ازدهاراً حينذاك . وإذا لم تكن هناك تعاملات فى العملات الآن لن ينهار اقتصاد العالم . وقد لا يعانى أحد فى واقع الأمر .

لابد لنا من استبدال المال بغرض التجارة . إذ لابد أن نقرر كم وحدة من عملة ما يساوى عددًا من عملة دولة أخرى ، وهو سعر الصرف . ولكن لسنا بحاجة إلى تجار العملات كي يقرروا السعر . يمكن استخدام العديد من المؤشرات ويمكن أن توافق الحكومات على سعر الصرف المعقول . قد يكون هذا صعبًا ، غير أنه ليس مستحيلًا .

هناك العديد من الآليات لتحديد أسعار الصرف التي يمكن للعقول الخصبية من الخبراء الاقتصاديين ورجال المال وضعها . ولا يمكن أن تتخلى حكومات الدول القوية عن أدوارها في تحديد آلية سعر الصرف . وهي تدين إلى شعوبها وبلادها في قبول مسئولية تحديد سعر الصرف .

والذريعة التي يقدمونها بأن التعامل في العملات لا يمكن جعله شفافًا ذريعة مضحكة . فقد أدان المتعاملون في العملات الحكومات لافتقارها الشفافية ، ومن ناحية أخرى لا يتسم هؤلاء الذين نصبوا أنفسهم مؤدبين للحكومات بالشفافية . ورغم تعاملهم في مليارات وتريليونات الدولارات ، فنحن لا نعلم من هم ، وكيف يتعاملون ، وأين يتعاملون ، ومن يستثمر أمواله معهم . وفي حال فشلهم ، كما فشل نظام إدارة رأس المال طويل الأجل ، نعلم من هم ونعرف حجم تعاملاتهم .

ومن المفزع أن الصندوق الذي لديه ٤ مليارات دولار أمريكي يمكنه اقتراض حوالى تريليون دولار ٢٥٠ مرة . فمن المفترض أن البنوك تتصرف بحكمة . فهل هذا ما تعنيه البنوك بالحكمة؟ أليس من المفترض أن تشرف الحكومات على البنوك ، أم تراها تخلت عن هذا الدور أيضاً؟

وفي الوقت الذي لم يتخذ أى إجراء لوقف مثل هذه التصرفات غير الحكيمة من جانب البنوك ، أسرعت الحكومات الغنية باتخاذ خطوات لتقديم المساعدة لصناديق التغطية ، مستخدمة الأموال التي أودعها أشخاص عاديون في البنوك . وتجري مساعدة المستثمرين الأغنياء في صناديق التغطية بالأموال التي تخص الفقراء . ومع ذلك تدين

الحكومات ذاتها أية مساعدة تقدم للشركات التى تخص الجمهور باستخدام الأموال العامة .
إن التناقض وازدواج المعايير واضح وضوحاً لا يخفى على أحد .

إن الاقتصاد الماليزى ضئيل مقارنة باقتصاد العالم . وإذا لم يكن هناك وجود لماليزيا
فلن ينهار اقتصاد العالم . ونحن لا يمكننا عمل أى شىء كى نؤثر على اقتصاد العالم تأثيراً
عكسياً أو غير ذلك . ذلك أننا لا قيمة لنا إلى حد كبير . ومن ثم فإن الغضب من قرار ماليزيا
منع تجار العملات من التعامل فى الرينجت غير منطقي بالمرّة .

نحن لم نضر أحداً ، إلا المتعاملين فى العملات . وحتى هؤلاء كان ضررهم أقل ما
يمكن لأن الرينجت ليس سوى شريحة صغيرة من التعاملات الضخمة التى تصل إلى
تربليون دولار ويشارك فيها المتعاملون فى العملات . ولم يتأثر أحد سواهم من إعلان
الحكومة أن الرينجت الموجود خارج ماليزيا لن يكون صالحاً للتداول ما لم يعد إلى البلاد
بعد شهر من إعلان السياسة الجديدة . ويمكن لحائزى الرينجت فى الخارج الاستمرار فى
حياته داخل البلد الذى يمكنهم فيه تحقيق أرباح أو استثماره الاستثمار المريح .

غير ذلك ، لم تتأثر كل المعاملات التجارية بالإجراء الذى اتخذته الحكومة الماليزية .
ولا بد من أن تدفع قيمة كل الصادرات والواردات بالعملات الأجنبية . ولا جديد فى هذا ،
حيث إن كل الأجانب يحولون الرينجت إلى عملاتهم حين يتسلمون الثمن . أما الآن
فليسوا مضطرين للتحويل حيث إن المستورد المحلى سوف يحول الرينجت محلياً كى يدفع
ثمن وارداته . أما المصدرين الماليزيين فسوف يدفع لهم بالعملة الأجنبية التى يمكنهم تحويلها
إلى رينجت داخل البلاد . ولم يحدث هذا الإجراء أية مشكلة . فالواقع أن التجارة الماليزية
على ما هى عليه من نشاط . فخلال شهرين مما يسمى السيطرة على رأس المال سجلت
ماليزيا فائضاً تجارياً يزيد على ٦ مليارات رينجت .

ولا يستخدم غير الرينجت داخل البلاد . وسعر صرف الرينجت مقابل الدولار
ثابت ، وهو ٨٠ ، ٣ رينجت مقابل دولار واحد . ويستخدم سعر صرف الدولار مقابل

العملات الأخرى لتحديد سعر صرف الرينجت بالنسبة لهذه العملات . وبما أن أسعار الصرف هذه متحركة ، فإن سعر صرف الرينجت مقابل هذه العملات متحرك . ولكن بما أن ٧٠ بالمائة من التجارة المالية تتم بالدولار ، فإن تغير أسعار صرف الدولار مقابل العملات الأخرى لا يؤثر كثيراً على التجارة المالية .

وفي حال ضعف الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى ، سوف يضعف الرينجت كذلك . ونحن الآن أضعف بمقدار ٧ بالمائة مقارنة بجيراننا . وهذا يجعلنا أكثر قدرة على التنافس . ونحن لا نريد تغيير سعر الصرف ما لم يكن أضعف بكثير أو أقوى بكثير من منافسينا . وبالتبادل ، سوف يضعف منافسوننا عملاتهم أو يقوونها تبعاً لحاجاتهم التنافسية .

المرحلة التالية من السيطرة على العملة تتعلق بتدفق رأس المال قصير الأجل إلى داخل سوق الأسهم وخارجها . بمطالبة رأس المال المستثمر بالبقاء في البلاد لمدة عام نأمل منع البيع على المكشوف . لن يعجب المضاربين هذا ، ولكن أقول من جديد : إن المحافظة المالية ضئيلة مقارنة بعملياتهم في أنحاء العالم . ولذلك فهو لن يؤثر على عملياتهم الخاصة بكسب الأموال تأثيراً كبيراً .

وأنا أؤكد على صغر السوق المالية فقط لأنه يبدو أن الكثير من العقول الاقتصادية العظيمة تظن أننا أقدمنا على شيء يمكن أن يقضى على عملية التحرر الاقتصادي وعولة النظام المالي العالمي . ليس في إمكاننا ذلك . فنحن صغار جداً . لما لا يتركون ماليزيا في حالها بما تتميز به من خواص . فإن كنا مخطئين فسوف ندفع ثمن خطئنا . وسوف نستحق العقاب . ولكن المجتمع الدولي سيكون قد تعلم شيئاً وستحسن أحواله بسببه .

وسبب إبعاد ماليزيا الرينجت عن أيدي تجار العملة هو أننا نعتقد أنهم على قدر كبير من القوة وعدم المسؤولية . إذ لا يهمهم إفلاس بلاد ومناطق ، ولا إفقار ملايين العمال والقضاء على اقتصادات بالكامل في سبيل سعيهم لتحقيق الأرباح . لقد طلبنا من العالم

تنظيم تجارة العملة ولكنهم سخروا منا لعدم فهمنا نظام العالم المالى ، ولإتكارنا ، ولأساليبنا السفيفة ، ولبنائنا أعلى مبنى فى العالم ، وغيره وغيره .

والآن يبدأ العالم فى إدراك أن أنشطة المتعاملين فى العملات يمكن أن تؤثر عليهم تأثيراً عكسياً كذلك . وقد استلزم ذلك عمل بعض الدراسات . ومن تجربة الماضى نعلم أنهم سيستغرقون وقتاً طويلاً . وحين يتخذون قراراً فمن المحتمل أن يكون فى مصلحتهم هم وحسب . ولا يمكن للدول النامية أن تأمل فى وجود نظام ينقذها وخاصة أنهم لن يشركوها فى صياغة ذلك النظام . وفى المرة الأخيرة التى قررت فيها مجموعة السبعة تصحيح عدم التوازن فى تجارتها مع اليابان ، أعادت تقدير قيمة الين ، مما أدى إلى الزيادة المفاجئة مما أدى إلى زيادة ديون الدول النامية مرتين ونصف . وهاهى مجموعة السبعة تتحدث عن استخدام صندوق النقد الدولى لكى تجعل الدول النامية تقبل شروطه ، أى شروط الدول المتقدمة .

ولا يمكن لماليزيا أن تنتظر هذه العملية ، بسبب تشاقل حركة القوى العظمى . فإن لم تر انهيارها أمام عينيها - وقد رأت ذلك حين فشلت إدارة رأس المال طويلة الأجل - فلن تفعل أى شىء . وحين يأتى الوقت الذى تتخذ فيه قراراً ، تكون ماليزيا قد انتهت .

ولكنهم يحثوننا على تغيير قرارنا . فالبعض يقول إنه خطأ ، بينما يقول آخرون إننا حققنا هدفنا بالفعل وينبغى أن نعود الآن (حيث نرفع القيود التى فرضت على رأس المال فى سبتمبر عام ١٩٩٨) . إلا أننا مع الراى الذى يقول إنه لا تزال هناك فوضى فى السوق المالية الدولية . وإن نحن عدنا [إلى السوق] فلن يكون هناك ضمان بأننا [أى الرينجت] لن نهاجم من جديد .

ومرة أخرى أود أنؤكد على أننا لا نفعل ما يضر أى إنسان . ولذلك فلتتركونا لوسائلنا . وسوف نستحق العقاب إن نحن فشلنا .

سوف تظل القيود التى نعرضها على عملتنا ما دام العالم يرفض إحلال النظام فى

السوق المالية . هناك الكثير من التناقضات بين ما يقول العالم إنه يؤمن به وبين ما يفعله .
ودائماً يُطلب منا الالتزام بالقواعد والقوانين . وفى الوقت الراهن يؤمن العالم بالقوانين ، أى
بالقواعد والتنظيمات التى تحكم تصرفات الجميع . إلا أنهم يطالبوننا بضرورة إلغاء القيود
ووجوب ترك المال والتجارة لقوى السوق . فبأى الرأيين نأخذ؟

إن بيل جيتس رئيس مايكروسوفت من رجال السوق الحرة الحقيقيين ، حيث استغل
نفوذه المالى الكبير فى بناء أعماله التجارية . إلا أن الحكومة الأمريكية تظن أنه غير عادل مع
منافسيه . ونحن لا نرى فرقاً بين جيتس وتجار العملة . فلماذا تجب معاقبة مايكروسوفت
على استغلالها لقوى السوق بينما لا يلقي المتعاملون فى السوق أى عقاب؟

فى التعامل فى العملات ، صناديق التغطية هى بيل جيتس أسواق المال الدولية . فهى
تنافس البنوك المركزية الضعيفة فى الدول النامية . وليست لدى البنوك المركزية أية فرصة
بالمرة ، وخاصة أمام القوة المالية المهيمنة الخاصة بكل الصناديق والبنوك التى تقرضها المال .
وإذا كان الأمر غير عادل وغير صحيح وغير قانونى أن يحتكر السوق ، فلماذا لا تعتبر أنشطة
صناديق التغطية غير عادلة كذلك؟ وإذا كان لا بد من حماية منافسى جيتس ، ألا ينبغى أن
نحمى كذلك ضحايا صناديق التغطية؟

لقد أعطيت وقتاً طويلاً للتعامل فى العملات . وأنتم بالطبع لستم متعاملين فى
العملات . والواقع أنكم قد لا تتأثرون كثيراً بتجارة العملة . ولكن لن نتحقق الرفاهية لأحد
ما لم يكبح جماح النشاط الذى يتسبب فى إفقار ربع العالم . وتؤمن ماليزيا بإنعاش
جيرانها ، القريب منهم والبعيد . وليس ما يدفعها إلى ذلك هو البر والإحسان . بل إنه ما
نحب تسميته بالمصلحة الذاتية المستنيرة . فحين تصبح ماليزيا مزدهرة بسبب الاستثمارات
اليابانية ، نصبح سوقاً جيدة للسلع اليابانية . وبذلك تجنى اليابان فائدة مزدوجة من
استثماراتها هنا .

ومن ناحية أخرى ، إذا تسببت فى إفقار بلد ما سوف تفقد سوقاً . وبذلك تزداد أنت

فقراً . كان شرق آسيا سوقاً ضخمة لمنتجات أوروبا وأمريكا . والآن ضاع جزء كبير من هذه القدرة على الشراء . وسوف يقلل هذا من أرقام التجارة الخاصة بالدول الغنية . قد لا يصل بهم الأمر إلى الافتقار بنفس الحد ، إلا أنها لن تزدهر بالقدر الذي كانت عليه في السابق .

واليوم نرى أن العالم كله يتأثر تأثيراً عكسياً بالتعامل في العملات . وإيقاف العالم من جديد على قدميه الاقتصاديتين مسألة في منتهى الصعوبة . إذ ستستغرق وقتاً طويلاً . فالعالم الفقير ليس مفيداً لمجتمع الأعمال التجارية . ومنطقة التعاون الآسيوي الهاسيفيكي الفقيرة إلى حد كبير لن تفيد اقتصادات الدول الآسيوية الهاسيفيكية أو سائر دول العالم .

إننا مندفعون نحو العولمة لمجرد أنه لم يعد بإمكاننا عزل أنفسنا عن بعضنا . وليس هناك شيء من الجودة بحيث لا يمكن استغلاله في تحقيق ما هو سيئ . فالديمقراطية على سبيل المثال شيء جيد ، ولكن يبدو أن بعض الدول الديمقراطية عاجزة عن أن تجعل فيها حكومة قادرة على البقاء والنجاح . وكل ديانات العالم جيدة ، ولكن أتباعها يقتلون ويقتلون رغم حشهم على أن يكونوا أخوة . والعولمة كذلك جيدة ولكن من الممكن إساءة استغلالها ، وبدلاً من أن يعم الرخاء والازدهار العالم ، ينتشر الفقر ويزداد التفاوت بين الفقراء والأغنياء والاضطرابات الدولية والمدنية والثورات والتمرد والأزمات من كل الأنواع .

يمكن أن تخلق العولمة عالماً أفضل ما لم نتعصب لها . فليس كل ما يتم باسم العولمة ستكون نتائجه طيبة . ويجب أن نحذر دائماً النتائج العكسية ونستعد لاتخاذ الإجراءات التصحيحية أو حتى إلغاء بعض اتجاهات العولمة لضمان عدم حدوث النتائج العكسية لنا .

وقد تتوافق المضاربة في العملات والتدفق السريع لرأس المال الاستثماري إلى داخل البلاد وخروجاً منها مع العولمة . غير أننا رأينا مقدار الضرر الذي يمكن أن تلحقه باقتصادات الدول النامية . وحين نرى هذه الأشياء ، لا بد من أن نكون مستعدين لاتخاذ الإجراءات التصحيحية لوقف العملية . وليس النظام هو ما يجب علينا التمسك به وتأييده . فالعبرة بالنتائج . فإذا كانت النتائج طيبة ، من كل النواحي ، فلنقبل تجليات العولمة التي تختص

بها . أما إذا كانت النتائج سيئة - وهى كذلك فى حالة التعامل فى العملات - فينبغى علينا بحث النظام من جديد وأن نكون مستعدين لتخليص النظام من ذلك .

من المؤكد أننا لم ندر ظهورنا للعمولة . ولا بد من أن نسير بحذر معها . وفيما يتعلق بهذا الموضوع ، لم تحرز دول المجموعة الاقتصادية لمنطقة آسيا الباسيفيكية (APEC) أو سائر دول العالم ، قدرًا متساويًا من التقدم . ولذلك فإن أى تنافس بينها لن يكون تنافسًا نزيهًا حتى ولو كانت الملاعب مستوية . لا بد من منح الامتيازات بحيث يمكن تعويض نقاط الضعف . وحين يشعر بلد من البلدان أو اقتصاد من الاقتصادات أنه لن تغلبه قوة المنافسة الضخمة ، وحين يعترف بنقطة ضعف اقتصاد ما وتعويضها ، حينئذ ستكون هناك ثقة واستعداد للانفتاح . وساعتها يمكن أن يحدث النمو ويصبح التجديد ممكنًا . لا ينبغى لنا رفض العمولة . فهى آتية . ولا بد من أن تأتى إلى هذا العالم الأخذ فى الاتكماش . ولكن الكبار والأقوياء يمكنهم أن يكونوا كرماء وقلوبهم كبيرة ويمنحوا الصغار والضعفاء الوقت والمساحة كي يستعدوا لعمل التعديلات .

ليس الهدم الخلاق هو الحل . فبإمكاننا البناء على ما هو لدينا بدلاً من الهدم وانتظار خروج طائر العنقاء من الرماد . فقد لا يخرج أبدًا ، وقد يطول انتظار خروجه .

ودول آسيا المطلة على المحيط الهادى جزء لا يتجزأ من المجتمع العالمى . وهو يمكن أن يكون نموذجًا لتجديد القرية الكونية . فنحن نعيش أوقاتًا صعبة وبحاجة إلى دروس أصحاب الخبرة . ويمكن لأعضاء التعاون الاقتصادى الآسيوى الباسيفيكي فى شرق آسيا تقديم الخبرة ويمكننا جميعًا وضع الصيغة الصحيحة لاستعادة الثقة وتجديد النمو والتعامل مع العمولة بطريقة أفضل .

التَّيْمَةُ الْإِفْرِيقِيَّةُ *

إننا نقرب بسرعة من ألفية جديدة ، وعصر جديد يبشر بأنه سيكون شديد الاختلاف عن سابقه . ومن المؤكد أن الألفية الجديدة لن تشهد تغيرات وحسب ، بل سرعة فى التغيير سوف تجعلنا نلهث بالفعل . وقد تكون التغيرات نتيجة للتكنولوجيا ، ولكنها ستكون كذلك نتيجة للأفكار الاجتماعية والفلسفية الجديدة ، والمعتقدات والقيم الجديدة .

ويتطلب التغيير تعديلات من جانب الجميع . وسوف يكيف البعض نفسه بشكل جيد ويستفيد من التغيير . بينما لن يتمكن البعض الآخر من تكيف نفسه تكييفاً جيداً وربما يفشل تماماً فى ذلك . وحين يفشل فشلاً تاماً أو جزئياً سيتعين عليه دفع الثمن فى صورة تخلف وبؤس .

وأمامنا الآن صورة مبدئية عن الأشياء التى سوف تحدث .

فى القرن التاسع عشر شهدنا تقدماً فى تحويل الاقتصاد الزراعى إلى اقتصاد صناعى . وانتهاز كبار الإقطاعيين الفرص الصناعية لاستغلال أقدانهم السابقين . فقد كانت ظروف العمل فى أوروبا غير إنسانية ومهينة . إذ كان همُّ رجال الصناعة الوحيد هو زيادة أرباحهم .

ومع بداية القرن العشرين كانت الأمور قد أوشكت على الغليان . فقد ازداد سخط العمال . ورغم الإجراءات القمعية التى اتخذتها الحكومات الديمقراطية ، شكّل العمال النقابات واتخذوا إجراءات صناعياً للمطالبة بأجور وظروف عمل أفضل .

وفى الوقت ذاته بدأ بعض علماء الاجتماع إعادة النظر فى النظام الاقتصادى والاجتماعى السائد وقتها . وفى رفض عنيف للنظام الرأسمالى ، روجوا لنظرياتهم الاشتراكية والشيوعية . وقد أصرّوا على ضرورة وقف استغلال العمال ، من خلال الثورة

* كلمة أُلقيت فى مؤتمر طوكيو الدولى للتنمية الإفريقية فى طوكيو باليابان فى ١٩ أكتوبر عام ١٩٩٨ .

العنيفة إذا استدعى الأمر . وكانت الثورة الروسية فى عام ١٩١٧ تجسيدا للعقيدة الشيوعية الخاصة بالاستيلاء على الثروة وتصفية الرأسماليين .

وقد قُدم وجه أكثر مودة من وجوه الرأسمالية ، وهو الوجه الذى يلبي مطالب الطبقة العاملة . إذ سُمح للعمال بتشكيل أحزاب سياسية تنافس فى الانتخابات . وظهرت حكومات اشتراكية كبدايل للشيوعية .

وانتهت الحرب العالمية الثانية وقد انقسم العالم إلى كتلتين ، الرأسماليون والاشتراكيون فى جانب والشيوعيون فى الجانب الآخر . وأدى انهيار الإمبراطوريات الغربية إلى ظهور العديد من الدول المستقلة فى آسيا وأفريقيا التى لم تكن قد أعدت الإعداد الجيد للاستقلال .

وبدأ الكفاح من أجل كسب عقول وتأييد الدول غير المنحازة التى استقلت حديثا . وظلت الدول المستقلة حديثا تنعم لبعض الوقت بخطبة كل من الطرفين لودها . ولكن ما يؤسف له أن الكتلة الشيوعية اليسارية انهارت . واختفت الحاجة إلى إحباط الشيوعيين عن طريق إرضاء رغبات الدول المستقلة المحايدة . والآن ليس لهذه الدول أى خيار سوى الخضوع للرأسماليين الغربيين . فلا بد أن تقبل الآن الأيديولوجيا الوحيدة ، وهى الرأسمالية فى أسوأ صورها .

ويصر الرأسماليون الجدد على حقهم فى التوجه حيثما شاءوا وتشكيل الحكومات على الصورة الخاصة بهم . ولا ينبغي لأحد أن يعترض سبيل تدفق رأس المال عبر الحدود . ومن يعارض حرية هذا التدفق لابد من وصمه بالهرطقة .

والحق يقال إن حرية تدفق رأس المال يمكن أن تؤدي إلى إثراء الدول النامية . ولذلك ترحب دول فقيرة كثيرة برأس المال الأجنبى فى صورة استثمارات أجنبية مباشرة . والواقع أنه يبدو أن الدول الفقيرة تزدهر بزيادة تدفق رأس المال الأجنبى إليها .

وما لم تدركه الدول النامية هو أن رأس المال يمكن أن يتدفق كذلك للخارج بحرية وبسرعة . وحين يحدث هذا يمكن أن تختفى الثروة بين عشية وضحاها . ومع اقتراب القرن العشرين من نهايته اختفى وجه الرأسمالية الودود . فقد أدى انخفاض قيمة العملات وأسعار الأسهم في الوقت الذي سحب فيه رأس المال بسرعة للخارج إلى تدمير ثروة الكثير من الدول النامية تدميراً يكاد يكون كاملاً . وإلى جانب الاقتصاد المنهار اختفى الاستقرار السياسى والرفاهية الاجتماعية التى كان الناس ينعمون بهما فى تلك البلاد .

وكتيجة للهجمات التى تعرضت لها العملات وأسواق الأوراق المالية فى دول شرق آسيا التى كانت غنية من قبل ، نرى الآن الفقر والكساد وقد انتشرا انتشاراً كبيراً . وبينما كانت هناك فيما مضى ثروة ووفرة ، وبينما كان هناك فيما مضى استقرار سياسى واجتماعى ، نرى اليوم أقصى قدر من الحرمان والاضطراب والارتباك التام . والحكومات التى كانت تخطط فى السابق لمعجزات التنمية الاقتصادية يطاح بها وتُستبدل بها حكومات ليست بأفضل منها .

ومع ذلك لا يزالون يهللون للرأسمالية وحرية تدفق رأس المال وإلغاء القيود والعملة باعتبارها الدين الجديد ، والأيدىولوجيا الجديدة ، والأيدىولوجيا الوحيدة بالنسبة للعالم أجمع . وإن شككت فيها سوف توصم بالهرطقة . وإذا كانت الديمقراطية ستقف فى سبيلها فلا بد من إزاحتها . ولذلك يجب على الحكومات التى انتخبت انتخاباً صحيحاً أن تسمح لنفسها بأن تؤدبها قوى السوق ، أى الأغنياء بملياراتهم التى تستثمر فى الصناديق التى تشارك فى الاتجار فى العملات والغارات التى تشن على أسواق الأوراق المالية .

هذا هو عالم الألفية الجديدة . ولا بد للدول النامية من الانتباه لهذا . وما لم ننتبه ، وما لم نأخذ مهمة تنمية بلادنا مأخذ الجد ، فإننا قد نعود مستعمرات من جديد .

يشتهر شرق آسيا بالمعجزات الاقتصادية التى يفترض أننا حققناها . والواقع أنها لم تكن معجزات . لقد كانت مجرد نتيجة للعمل الجاد وللنظام الذى هو شىء يمكن لأى

إنسان اكتسابه وممارسته ، سواء أكان آسيويًا أم أوروبيًا أم أفريقيًا . والجزء الأكثر صعوبة هو اكتساب هذه السمات وممارستها ، التي تصادف وصفها على أنها جزء من القيم الآسيوية . وواقع الأمر أن الأوروبيين كانت لديهم هذه القيم كذلك حين كانوا فى سبيلهم للارتقاء . وبذلك فهى سمات عالمية يمكن لأى إنسان تنميتها .

وأظن أنه ينبغى على الآسيويين إشراك الآخرين فى تجربتهم كى يتمتع الجميع بالنمو والتنمية . فتجربتنا قريبة جداً ولا تزال حاضرة فى أذهاننا . وينبغى أن نكون قادرين على نقلها بسهولة كبيرة .

دام اضطراب ما بعد الاستقلال فى أفريقيا أكثر قليلاً من آسيا . كان الأيديولوجيون الاشتراكيون يعيقون رؤى من تولوا السلطة عقب استقلال أفريقيا . وقد انتهت هذه الفترة . وفى كل أنحاء أفريقيا هناك رغبة شديدة فى إعطاء الناس نوع الحياة التى يستحقونها باعتبارهم مستقلين . الرغبة موجودة ، غير أنه لا وجود للمهارات والوسائل .

وهذا هو السبب فى أن الوقت قد حان لأن تتمد الدول الآسيوية كاليابان وإلى حد ما ماليزيا يد العون . ولن يكلف هذا الآسيويين كثيراً ، وسوف يرد لهم فى النهاية بوفرة .

وحين جاء اليابانيون إلى ماليزيا للاستثمار لم يستفيدوا من ذلك وحسب ، بل إنهم ساعدوا الماليزيين كذلك على الازدهار . ومكافأة على ذلك صارت ماليزيا سوقاً جيداً للسلع اليابانية . ولذلك فإن فائدة مد يد العون لتنمية الدول فائدة مزدوجة . كما أن الفوائد متبادلة . إنها بحق مشروع الكل فيه رابح .

فى الأيام الأولى التالية للاستقلال حين كان هدف المانحين هو الولاء السياسى وليس الرفاهية الاقتصادية ، كان معظم المساعدات فى صورة منح وقروض لمشروعات لم تكن الدول المعنية بحاجة إليها . ونتيجة ذلك أن هذه الدول تعانى فى الوقت الراهن من الديون الضخمة مما يجعل دخلها يتجه نحو تسديد الديون . ولذلك فالأسلوب الشرق آسيوى

نموذج أفضل .

وإذا كان لدول أفريقيا أن تنمو بالطريقة التي نمت بها دول شرق آسيا ، فلا بد من أن تكون الاستراتيجية واحدة . صحيح أنه يبدو أن دول شرق آسيا أخفقت مؤخراً ، ولكن هذا لا يرجع إلى الأسلوب الآسيوي الصحيح . إن الإخفاق يعود إلى شيء خفى . فالتعامل فى العملات والغارات التى شنت على سوق الأوراق المالية ليس غلطة الآسيويين أو أسلوبهم أو نسق قيمهم . وأية دولة تتعرض لهذه الهجمات التدميرية سوف تخفق . فقد أخفقت دول أمريكا اللاتينية وكذلك روسيا . بل لقد اتضح مؤخراً أنه حتى الدول الغربية الغنية معرضة لمثل هذه الهجمات .

وبذلك فإن تبنى الأسلوب الآسيوي والمقاربة الآسيوية للتنمية لا تزال استراتيجية جيدة . كما أن هناك الكثير الذى يجب تعلمه من نقاط الضعف الآسيوية كذلك . ومع أن نقاط الضعف هذه ، مثل الفساد ، ليست مقصورة على آسيا ، فهناك الكثير الذى يمكن اكتسابه من تحاشيها .

وبينما ينبغى تحاشي الرأسمالية بنمطها الأوروبى ، لا بد من أن نتذكر أن الأوروبيين لديهم كذلك الكثير الذى يمكنهم الإسهام به . وبالإضافة إلى ذلك لا يتردد الأوروبيون أنفسهم فى العمل مع الأفارقة ومن أجلهم . فعل سبيل المثال أعربت فرنسا عن استعدادها للعمل بصورة وثيقة مع اليابان وماليزيا فى مساعدة أفريقيا على النمو . والواقع أن الدول الثلاث بدأت تعاوناً ثلاثياً لمساعدة إفريقيا .

إن المبادرة الثلاثية ، التى تقوم على امتلاك الدول الإفريقية لتنميتها وتحقيق الهدف الشامل الخاص ببناء علاقة شراكة وليس علاقة مانع ومتلق مع الدول الإفريقية ، أسلوب فريد تأمل من خلاله ثلاث دول الإسهام وبطريقة معقولة فى تشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الإفريقية .

إنى على يقين من أن اليابان وفرنسا لديهما رغبة مخلصية فى مساعدة أفريقيا على النمو والازدهار . وكما أفادت اليابان من رخاء ماليزيا ، سوف تفيد اليابان وفرنسا أكثر وأكثر من التنمية والرخاء فى أفريقيا . فإفريقيا بطبيعتها غنية . ذلك أن مواردها ضخمة . والواقع أن هذه الموارد هى التى اجتذبت الأوروبيين فى الماضى .

وقد صارت أجزاء من أفريقيا أكثر سلامًا . والحكومات أكثر اهتمامًا بتنمية بلادها وبرفاهية شعبها . ولكنها مكبلة بسبب فقر بلادها والافتقار إلى التجربة والخبرة .

واليابان وفرنسا وحتى ماليزيا فى وضع يسمح لها بمساعدة الأفارقة فى التغلب على مواطن الضعف لديهم . ويمكنها المساعدة فى إقامة صناعات تخلق فرص العمل . فالأفارقة على قدر كبير من المهارة . ومع قليل من التوجيه يمكن تحويل المهارات الأساسية إلى مهارات صناعية . وينبغى أن تفلح الصناعات فى أفريقيا كما أفلحت فى دول آسيا ، بما فى ذلك جنوب شرق آسيا .

ضاع من دول أفريقيا نصف قرن تقريبًا . وحاولت ماليزيا بصورة بسيطة أن تكون معينة . ولكننا دولة نامية ذات موارد محدودة . وإنى على يقين من أنه حين تتعاون معنا اليابان وفرنسا يمكننا تعويض الوقت الذى ضاع .

ويحظى اهتمام اليابان الحديث نسبيًا برفاهية أفريقيا بأكبر ترحيب . وسوف يفيد الأفارقة والآسيويون وكذلك الأوروبيون من استقرار الأوضاع والرفاهية فى أفريقيا نتيجة للجهود التعاونية للقارات الثلاث . وآمل أن يساعد هذا المؤتمر الخاص بالتنمية الأفريقية الجميع فى تركيز الانتباه على أفريقيا . وسوف نكسب الكثير ولن نخسر شيئًا بإنعاش أفريقيا ، تلك الجارة القريبة فى العالم الذى نأخذ فى الاتكماش .

دَوَلَةُ الْحُكْمِ فِي الْوَقْتِ الرَّاهِنِ *

سوف يكون القرن الحادى والعشرون قرنًا يتميز بالجماعات الإلكترونية فى عالم معلوم . وقد ذقنا نحن فى أفريقيا عينة مما سيأتى وما زلنا نعانى من آثار تقديم عينة السوق الدولية المعولة التى يمكن أن تُنقل وستُنقل فيها مبالغ ضخمة من المال من بلد لآخر ومن قارة لآخرى بتلك السهولة والسرعة بحيث يقل وقت رد الفعل ليصبح لا شىء . لقد جعلوا التفكير لا يتوافق مع الزمن ومن الواضح أن التخطيط للمستقبل مستحيل إلى حد كبير . لقد تولت الشجاعة الأمر بدلًا من العقل .

وسوف يشهد القرن الحادى والعشرون ، إلى جانب التمويل الرأسمالى ، تحركات مشابهة عبر الحدود لعوامل اقتصادية أخرى ، مثل العمال والمهنيين . وقد تسمح تكنولوجيات الاتصال الإلكترونية للعمال بالإقامة فى بلد ما والعمل فى بلد آخر . ولكنهم سوف ينتقلون فى النهاية من بلد إلى بلد فى عالم خال من الحدود . ولن تكون هناك دولة أحادية العرق . ستكون كل الدول متعددة الأجناس مثل ماليزيا . ولا بد أن تتعلم الدول الصناعية المريحة أحادية العرق أن تكيف نفسها مع السكان متعددى الألسنة والألوان .

والى أن نكون هذا الخليط ، سوف يُثار الضعفاء والمحرومون ضد الأقوياء والأغنياء . وإذا كان للدول النامية أن تبقى بحال من الأحوال فلا بد من منحها الحق الأساسى فى التنمية والطموح فى أن تبلغ وضعًا متقدمًا ، ولا بد من صياغة قواعد وقوانين جديدة للإدارة لكل المشاركين وتنفيذها بالصورة الصحيحة . إن قانون الغاب لا يتناسب مع إطار الحكم الجيد . ولذلك لا بد من إعادة فحص بناء الحكم بحيث لا يؤدي التقدم التكنولوجى وأنساق القيم

* كلمة أُلقيت فى مؤتمر الاتحاد الكومنولث للإدارة العامة الذى يعقد كل عامين فى بانجى بسيلانجور فى ٨ سبتمبر عام ١٩٩٨ .

الجديدة المصاحبة إلى انهيار الحكومات والحكم .

وحين نتحدث عن الحكم ، فإننا نتحدث عن ممارسة السياسة ، والسلطة الاقتصادية والإدارية لإدارة شئون البلاد . ويشمل التعريف على اتساعه مجموعة معقدة من الآليات والعمليات والمؤسسات التي يدير المواطنون من خلالها شئوننا تشمل الحياة العامة . إلا أن الظروف الراهنة أظهرت أن الحكم لم يعد مجالاً حصرياً للدولة .

تطالب العديد من الهيئات ، التي تكاد تنصب نفسها بنفسها ، بحقها في أن يكون لها دور في حكم البلاد . وأصبحت هذه الهيئات التي تعمل تحت لقب سلبي ، هو المنظمات غير الحكومية ، من الرسوخ لدرجة أنها تكون في الكثير من المؤتمرات الدولية بمثابة متدييات بديلة للنقاش واتخاذ القرارات بشأن أية قضايا يركز عليها المؤتمر الرسمي .

ورغم وجود منظمات غير حكومية وطنية ، فإن هذه الهيئات غالباً ما تعمل بالتنسيق مع نظيراتها في الدول الأخرى التي تكونت للتعامل مع مجالات متطابقة تقريباً . ومع أن هناك منظمات غير حكومية جادة تهدف إلى إلقاء الضوء على قضايا تجاهلتها الحكومات ، فالكثير منها حركات احتجاجية أو مناهضة للمؤسسة الحاكمة تميل إلى استغلال القانون لصالحها .

يعترف العالم بإيمانه بالديمقراطية أو صوت الأغلبية . ولكن المنظمات غير الحكومية هي نقيض الديمقراطية ، ذلك أنها تمثل الأقلية أو حتى الأفراد الذين يسعون لفرض وجهات نظرهم على الناس وعلى حكومة الأغلبية . وبالطبع تدعو الديمقراطية إلى أخذ الأقلية في الاعتبار ، ولكن حين تفرض الأقلية ، وهي في كثير من الأحوال أقلية صغيرة ، إرادتها من خلال الأعمال المشيرة للاضطراب على الأغلبية ، يكون هناك شك في خدمة قضية الديمقراطية . ومهما كان الأمر فإن المنظمات غير الحكومية وجدت لتبقى ولا بد من الاعتراف بدورها في الحكم وقبوله . ربما تخدم هدفاً مفيداً بإجبارها الحكومات على إمعان النظر فيما يمكن أن تقوم به وأن تكون أكثر حرصاً وأشد دقة .

والآن يدخل مطالب جديد ميدان الحكم . ففي عالم يزداد انشغالا بالثروة الاقتصادية بحيث يستبعد الرفاهية السياسية والاجتماعية ، طالبت «قوى السوق» بدور مهيمن في الحكم . إن «قوى السوق» تطالب الآن ببجاجة بأن يكون لها الحق حتى في تأديب الحكومات . ومن غير الطبيعي أن يكون همُّ قوى السوق تحقيق أكبر قدر من الأرباح لنفسها على حساب كل ما عداها .

تعرف الحكومات على الدوام أن هناك حاجة لخلق بيئة ملائمة لممارسة الأعمال التجارية والحفاظ عليها . وعلى أي الأحوال فإن جزءاً كبيراً من إيرادات الحكومة يأتي من أنشطة الأعمال التجارية وأرباحها . إلا أنه يجب على الحكومات كذلك الاهتمام بحاجات المجتمع والمستويات السياسية ولا بد من أن تستجيب لها . ولا تهتم الأعمال التجارية اهتماماً كبيراً بالحاجات الاجتماعية والسياسية . فهي ترى أن الحكومات موجودة لوقف كل من السياسة والمجتمع عند حده بينما تحقق المكاسب المالية لنفسها .

فما قوى السوق؟ بتحديد شديد ، ينبغي اعتبار كل المستهلكين وكل من يشاركون في الأعمال التجارية ، كبيرها وصغيرها ، جزءاً من قوى السوق . إلا أن قوى السوق فيما مضى كانت تعنى فقط الرأسماليين الذين يستثمرون أموالهم في الأسهم والتعامل في العملات . وقد أصبحوا قوى سوق محددة لإمكانهم التأثير بصورة ضخمة على أداء اقتصادات البلاد .

الذي جعل ذلك ممكناً هو الاتصال الفوري وقدرة الأموال على الانتقال عبر الحدود . وقد دعت قوى السوق إلى دعم حرية تدفق رأس المال غير المحدود عبر الحدود كي يمكن استثمارها وزيادة أرباحها إلى أقصى حد ممكن . وهي تصر على أن هذا هو جوهر التجارة الحرة . فبدون حرية تدفق رأس المال عبر الحدود لن تكون هناك تجارة حرة .

وقد حث احتمال تدفق رأس المال بصورة كبيرة ليساهم في النمو السريع لاقتصاد بلد من البلدان على قبول الدول النامية لما تسمى بالسوق الحرة . فيمكن للدول الفقيرة أن تنمو

وتصبح غنية خلال فترة زمنية قصيرة عن طريق السماح لرأس المال بالدخول والاستثمار فى الأسهم والسندات ، بدلاً من إقامة المنشآت الإنتاجية التى يمكن أن تستفيد من الميزة التنافسية الخاصة بالعمالة الرخيصة ومستوى المعيشة المنخفض . ولكى تزيد هذه البلاد من جاذبيتها كمراكز استثمار أقرت قابلية تحويل عملاتها بلا أية قيود ، أى الخضوع لآلية سعر الصرف التى لم تعد تسيطر عليها الحكومات .

حققت تلك الاستراتيجيات المعجزات لفترة من الزمن . وفجأة بدأت الدول الفقيرة تنمو بمعدلات غير مسبقة . وبلغت أسعار الأسهم مستويات لا علاقة لها بأصول الأعمال التجارية أو أدائها . وقويت العملات مع انتعاش الاقتصادات . وحاصرت البنوك الدولية الحكومات والأعمال التجارية بعروض من القروض الجذابة الضخمة لتمويل كل شىء تحت الشمس .

وفجأة حدث بعد ذلك أن قوى السوق «فقدت الثقة» فى حكومات تلك البلاد وأهلها . فقد اتهمت الحكومات بضعف قدرتها على الحكم والافتقار إلى الشفافية والفساد والمحسوبية والمحاباة . وبعد أن أعلنت أن عليها تأديب تلك الحكومات وتغيير أساليبها فى إدارة الأعمال التجارية ، سحبت رأس المال الذى كانت تستثمره وأخذت تبيع عملات تلك البلاد كى تخفض قيمتها .

ونتيجة تدفق رأس المال الضخم هذا إلى الخارج وتخفيض قيمة العملات هو إفقار هذه البلاد التى كانت مزدهرة فى يوم من الأيام . فقد طُرد الملايين من أعمالهم ، وعمت البلاد القلاقل الاجتماعية والسياسية ، وهُددت الحكومات بأن يطاح بها .

واليوم ترغب قوى السوق فى فرض نظام الحكم والإدارة الاقتصادية التى تمكنها من زيادة أرباحها إلى أقصى حد ممكن بدون قيد بغض النظر عما تدفعه شرائح المجتمع الأخرى من ثمن لذلك . وهى تؤكد على أن يكون للحكومة أقل دور ممكن فى إدارة الاقتصاد ، وهو ما يعنى الأنشطة المالية والتجارية . ولكن يجب على الحكومات تنظيم الأنشطة الأخرى

وتقييدها .

وهكذا فإنه حين تمارس الشركات الآسيوية الضخمة التوظيف مدى الحياة ، بحيث تحرر الحكومة من تقديم شبكات السلامة الاجتماعية لأموال العمل غير المأمونة ، تطالب «قوى السوق» بضرورة وضع الحكومات لشبكات السلامة كى يمكن فصل العمال بحرية . وعلى سبيل المثال تجد اليابان فى الوقت الراهن صعوبة فى الإبقاء على نظام التوظيف مدى الحياة الذى كانت البلاد تفخر به فى يوم من الأيام . وفى حالة رفض الحكومة لإلغاء التوظيف مدى الحياة ، فإن قوى السوق (أى المتعاملين فى العملات والمضاربين فى الأسهم) قد تهاجم الاقتصاد فى أى وقت وتخفيض قيمة العملة وتجعل أسعار الأسهم تهبط هبوطاً شديداً . والمقصود من تلك الهجمات هو تأديب الحكومة بحيث تقبل صاغرة نظاماً جديداً يسهل فيه فصل العاملين .

وفى آسيا ، يأتى جزء كبير من رأس المال من معدلات المدخرات العالية . وهذا يرفع نسبة القروض إلى رأس المال فى الأعمال التجارية . ويصبح التوسع والنمو أسرع بصورة خاصة حين اللجوء إلى القروض الخارجية . وهذه القروض يمكن تسديدها شريطة أن يكون سعر الصرف مستقراً . إلا أنه فى حالة انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية تزداد تكلفة السداد بالعملة المحلية .

ولمعرفة المتعاملين فى العملات لهذه الحقيقة فإنهم يعتمدون خفض قيمة العملة المحلية بذريعة فقدان الثقة فى الاقتصاد بسبب الديون الخارجية الكثيرة . وبالطبع يكون أثر خفض قيمة العملة هو جعل القروض التى كان تسديدها ممكناً من قبل غير قابلة للسداد فى الوقت الراهن . وفى هذه الحالة تصبح الحكومات والأعمال التجارية التى اقترضت العملات الأجنبية عاجزة عن دفع فوائد القروض وتسديدها . وهنا يزعم المتعاملون فى العملات أنهم كانوا محقين فى فقدهم الثقة فى اقتصاد تلك البلاد . ولا يشغل بالهم أن ما فعلوه لخفض قيمة العملات هو الذى جعل تسديد القروض صعباً . فقد حققوا أرباحهم

بالفعل من العملية . وهم لم يخططوا لذلك ، أو هكذا يدعون . ولكن سواء أخططوا أم لم يخططوا فإن عملهم يترك ذيلًا من الكوارث التي تحتاج إلى عشرات السنين للتغلب عليها مع كفاءة الإصلاحات .

شئنا أم أبينا ، تعد المنظمات المتعدية للقومية والمنظمات غير الحكومية وقوى السوق جزءًا لا مهرب منه في حكم أى بلد . وقوى السوق على وجه الخصوص لا «قلب» لها ، ولا تأبه بمصير الرجل العادى والمرأة العادية . ولا بد من أن تكيف الآلة الإدارية نفسها مع قلة ما لديها من سلطة الحكم ، وهو ما يقلل بدوره من فاعليتها . والسؤال المطروح هو هل يمكن للحكومات فى الوقت الراهن التكيف مع هذه البيئة الجديدة التى تقل فيها سيطرة الحكومة وتزداد الإدارة الذاتية العامة ؟

التنظيم الذاتى فكرة جذابة . وهناك من يحاولون بقوة إثبات أن الاقتصاد الكونى الآن ينبغى أن يكون ذاتى التنظيم بالكامل ، وهم يقولون : إنه السبيل الوحيد لزيادة الكفاءة ، وهو ما سيؤدى بدوره إلى زيادة الثروة وتحسين مستويات المعيشة . ولكن المؤسف أن العالم ليس بهذه البساطة ، وليس الناس بهذا القدر من الإيثار . فالواقع أنه سيكون مجتمعًا مدهشًا إذا ما منع كل فرد من أفراد من عمل ما هو خطأ . ومما يؤسف له فى ذلك توقع أكثر مما يجب من مجرد بشر . كما أنه لا يمكن لأى إنسان أن يقرر ما هو صواب وما هو خطأ ؛ فما يبدو صوابًا لشخص قد يبدو خطأ لغيره . والواقع أن ممارسة الشخص لحقه تصطدم بحقوق الآخرين وتلغيها . وما لم يكن هناك لاعب لديه القدرة على اتخاذ القرار وإصدار الحكم والتنفيذ ، فإن المجتمع ذاتى التنظيم (أو الاقتصاد الكونى ذاتى التنظيم) مقدر له أن يعيش فى صراع واضطراب أبديين ، إن لم تكن فوضى تامة .

وبذلك يحتاج المجتمع إلى مؤسسة تنظيمية تملك السلطة اللازمة . وتقول الحكمة الحالية فى صورة علم السياسة الأساسى : إنه داخل الأمة الواحدة على الأقل ، يمكن فقط للمؤسسة التى تختارها الأغلبية أن تحكم حكمًا نزيهًا . ولضمان عدم إساءة استغلال

السلطة ، لا بد من إيجاد نظام للضوابط والتوازنات ؛ وفي الديمقراطية التقليدية تتوفر آليات الأمان هذه من خلال الفصل بين أدوار السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية . وإذا كنا نؤمن بصوت الشعب ، أو على الأقل غالبية الشعب ، فينبغي أن تكون للمؤسسة المنتخبة الكلمة الأخيرة بشأن أى اختلاف . إلا أن الكلمة الأخيرة قد تظل بيد أى من السلطتين الآخرين حسب القوة النسبية للمؤسسة المنتخبة .

ومن الواضح أن الضوابط والتوازنات فى أية ديمقراطية ليست كاملة ، ورغم ذلك تظل هناك درجة عالية من الشرعية والترتيب فى هذا النظام . ولكن حين تدخل فى عملية الحكم قوى أخرى (مثل المنظمات غير الحكومية وقوى السوق) فإننا نبتعد كثيراً عن حدود علم السياسة الراسخة الواضحة وضوحاً نسبياً .

هذه القوة تكاد تعمل بالكامل من أجل مصالحها الضيقة وتبعاً لمفاهيمها ، وفى هذه الحالة سوف تهدد الفوضى والظلم المجتمع أكثر وأكثر . ومن المؤكد أنه حين قررت ما تسمى «قوى السوق» تأديب حكومات شرق آسيا عن طريق إفقارها وإفقار الملايين من أهلها ، لم يكن فى ذلك خدمة لقضية العدل وحقوق الإنسان . ومع ذلك فإن من يدافعون عن نموذج السوق الحرة يصرون على أن عقوبة تلك الحكومات من خلال شعوبها لها ما يبررها إلى حد ما لأنه ستكون هناك فى النهاية سوق حرة وحرية مطلقة للرأسماليين كى يحققوا أكبر مكاسب مالية ممكنة لأنفسهم . والواقع أن البندول ابتعد كثيراً فى أحد الاتجاهين . فبينما كان العمال فيما مضى (طبقاً للنظرية الماركسية على سبيل المثال) لا يخطئون ، فإن الرأسماليين الآن لا يمكن أن يخطئوا . لقد استعويض عن الإجراءات الصناعية بسحب رؤوس الأموال كأداة ترهيب اقتصادية . وكما هو الحال دائماً ، سوف يدفع الأبرياء الثمن .

هذا هو السيناريو الذى نشهده الآن . وسوف يصف الآخرون هذا السيناريو وصفاً مختلفاً ، بل إن البعض سوف يمجّد دور قوى السوق فى تأديب الحكومات ، ولكن تظل الحقيقة هى أن غزو قوى السوق للحكم تسبب فى بؤس لا يوصف لملايين الناس فى بلدان

كثيرة .

مهما كانت الأفكار الجديدة بشأن الحكم ، لا يمكن أن نفترض أن الحكومات والإدارة أشياء من الماضي . قد تكون هناك ضرورة لإجراء الجهات الإدارية لبعض التعديلات ، إلا أنه يظل لديها دورا تؤديه . ولا بد أن تحقق المجتمعات التنمية المستدامة لتعزيز رفاهية حتى أشد أفرادها فقراً ، وهي مهمة من المستحيل تحقيقها بدون شيء من طرق البحث والتخطيط المنظم . حتى الاحتجاجات لا بد من التعامل معها بطريقة منظمة . وهذا أمر يتوقعه المحتجون . ولا بد من أن تكون هناك آلة إدارية للتعامل مع القوى الجديدة في المجتمع الإنساني . ففي العالم المضطرب الذي يمكن فيه لأي إنسان المشاركة في حكم البلاد ، لا بد من الحفاظ على آلة الإدارة في حالة صالحة للعمل ولا بد من زيادة مرونتها كي يمكنها التعامل مع كل احتمال .

إن ماليزيا تعيش أسوأ انحدار اقتصادي لها ، حيث بلغ معدل الانكماش حوالي ٧ بالمائة في الربع الثاني من عام ١٩٩٨ إلا أننا لازلنا مستقرين سياسياً ولا تزال أحوال سكاننا متعددي الأجناس تسير سيراً حسناً . ورغم رفض استدعاء صندوق النقد الدولي لتولي الأمور ، لا تزال أحسن حالاً من الدول الأخرى التي تتعرض لهجوم من المتعاملين في العملات والمغيرين على البورصة . ونحن نحاول معالجة الاضطراب المالي والاقتصادي بأنفسنا ، وهي الممارسة التي لا تشارك فيها الحكومة المنتخبة وحدها ، بل كذلك الإدارة والجمهور .

ومن الواضح أن من يشوهون سمعتنا يصيبهم الإحباط في كل خطوة نقطعها نحو إحياء الاقتصاد . ولذلك فحين قررنا إعادة تأهيل بنوكنا وأعمالنا التجارية من خلال إعادة الرسملة وإلغاء الديون الميتة ، خفضت وكالات التقييم الأجنبية تقديرات مركزنا الائتماني كي تمنعنا من اقتراض الأموال اللازمة .

لقد خسرنا أكثر من ٦٠ مليار دولار من إجمالي ناتجنا القومي بسبب خفض قيمة

العملة وحوالى ٥٠٠ مليار دولار من سوق الأوراق المالية . وتعانى شركائنا وبنوكنا من المشاكل . وسوف تنخفض إيرادات الحكومة انخفاضاً كبيراً .

هذا هو السيناريو فى ماليزيا الآن . ونحن نحاول إدارة اقتصاد يعانى من أزمة شديدة . وسواء فشلنا أم كتب لنا النجاح ، فسوف نقدم دروساً فى الحكم للجميع . ونأمل أن تستفيدوا بوصفكم مديرين من تجربتنا . فما حدث لنا يمكن أن يحدث لأى بلد . وإذا استطعنا أن نقدم لكم - بأية طريقة من الطرق - فهمنا العميق لاستغلال قوى السوق الرأسمالية الغنية للفقراء وكيفية نجاحنا أو فشلنا فى التصدى لها ، فسوف يكون هناك على الأقل بعض العائد مما يسمى "الهدم الخلاق" لاقتصادنا .

ما حالة الحكم فى الوقت الراهن؟ إنها باختصار حالة "تتسم بالفوضى" . فقد أجبرت الحكومات على التخلي عن جزء كبير من نفوذها . ويبدو أن دورها فى حكم البلاد قد تقلص . إذ انتقص اللاعبون الجدد من نفوذ الحكومات وسلطتها ، وما رأينا قوى السوق تفعله مؤخراً ليس له علاقة كبيرة برؤى آدم سميث . ومن المؤكد أننا لم نشهد خلق «الوفرة الكونية التى تصل إلى أدنى مستويات البشر» التى تحدث عنها سميث ، بل ما شهدناه هو العكس تماماً . فى الوقت الراهن تقوم المنظمات غير الحكومية و«قوى السوق» بأدوار بارزة وإن لم تكن بناءة دائماً .

ولكن حتى فى حال إجبارنا على اقتسام الحكم ، فإن علينا مواجهة عصر الإلكترونيات . وينبغى أن تجعل تكنولوجيا المعلومات الحكومات أفضل علماً وأكثر فاعلية . ومما يؤسف له أن المعلومات الأوضح من اللازم الآن يمكن أن تضلل الحكومات بقدر ما تساعد على اتخاذ قرارات تعتمد على المعلومات . ومنذ فترة قريبة فى كوالالمبور وضع شخص ما على شبكة الإنترنت تقريراً يفيد بأن عمالاً أجانب مسلحين سيقومون بأحداث شغب . عمت المدينة حالة من الفزع ، حيث أفرغ الناس أرفف محال السوبر ماركت وكادت الأعمال التجارية أن تتوقف . وضاعت ملايين الدولارات قبل أن تنجح الحكومة فى تهدئة الناس وكشف الغرض الخبيث من رسالة الإنترنت .

وبطبيعة الحال فإن كل أنواع المعلومات الزائدة عن الأفراد والقيادات والحكومات وأسواق الأوراق المالية تنشر الآن بحرية على الجميع عن طريق الوصول إلى الإنترنت . وبهذا تصبح مدارك الجميع وقراراتهم مشوهة . وهنا نرى أن المعلومات الأكثر والأسرع ليست بالضرورة أمراً طيباً .

نحن نريد استخدام الإنترنت للاتصال بين موظفى الحكومة ومصالحها . ولا بد من أن نبني قراراتنا على ذلك القدر الضخم من المعلومات المتاحة الآن . وفى كثير من الأحيان تكون هذه المعلومات متناقضة . ولم تعد قراءتها وغربلتها واتخاذ القرارات بالأمر اليسير ، ولكنه أكثر صعوبة إلى جانب استهلاك الكثير من الوقت . وفى الوقت ذاته تقتضى سرعة الاتصال وكل شىء آخر أن نتخذ القرارات بسرعة . وحين نعمل تحت هذا الضغط فمن المحتمل أن نرتكب الأخطاء ، والمزيد من الأخطاء .

ربما نفرح بالسرعة والوصول إلى المعلومات التى لدينا الآن ، إلا أن الأمر سيحتاج إلى وقت طويل قبل أن نتعلم التعامل مع تكنولوجيا المعلومات لمصلحة الحكم الجيد .

إن الحكم لن يتحسن عما قريب . فسوف يزداد سوءاً قبل أن يطرأ عليه أى تحسن . ولا بد للإداريين من تبادل الآراء والخبرات إن أنتم أردتم تجنب تكرار الأخطاء وخلق الفوضى ونحن نقترّب من القرن المقبل والألفية الجديدة . وسيكون من الصعب على الإداريين التعامل مع التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية فى وقت واحد . ولكن ما لم تكن لديكم الرغبة فى أن تحيدوا عن الموضوع ، فليس مطلوباً منكم التعديل وحسب ، بل كذلك أن تعرفوا أكثر ما يمكن عن التغيرات كى تسهموا فى تحسين المجتمع من خلال الحكم الأفضل .

وليست أنساق الحكومات غاية فى حد ذاتها . إنها وسيلة وليست غاية . وحين تفشل الأنساق لا بد من اختفائها ، إلا أن مصلحة الناس وحكومتهم لا بد من أن تكون لها الأولوية .

العَوْلَمَةُ عَوْدَةٌ ثَانِيَّةٌ إِلَى الْإِسْتِعْمَارِ *

فى ظل أهمية قضية الفصل العنصرى فى سياق حركة عدم الانحياز والدور الذى قامت به هذه الحركة للقضاء عليها ، يكون لهذا اللقاء فى «دريان» أهميته الخاصة بالنسبة لحركة عدم الانحياز . لقد فرحت حركة عدم الانحياز لتحرر جنوب أفريقيا من نظام الفصل العنصرى البغيض وتحقيق حكم الأغلبية . ولذلك فإنه أنسب ما يكون أن يتولى الآن الرئيس نيلسون مانديلا ، الرمز الحى للمحمة النضال من أجل إنهاء الفصل العنصرى ، قيادة حركة عدم الانحياز . لقد كانت جنوب أفريقيا منذ زمن بعيد فى بؤرة جهود حركة عدم الانحياز لدعم مبادئ الحرية والعدل والمساواة العريضة . وهذا الارتباط الطويل ، مقترناً بدورها النشط فى الحركة ، يعزز ثقتنا فى تأهل جنوب أفريقيا لقيادة حركة عدم الانحياز إلى الألفية الجديدة .

وحين أسست حركة عدم الانحياز عام ١٩٦١ كان العالم مقسماً إلى كتلتين ، وإلى معسكرين شرقى وغربى ، وإلى شيوعيين وغير شيوعيين . كان عالماً غير مستقر تقوم فيه القوى النووية بتجميع أسلحة الدمار الشامل الكافية لتفجير العالم . كان عالماً على شفا الحرب باستمرار . وكنا نحن أهل العالم الثالث نعيش حالة دائمة من الرعب والخوف .

ولذلك كنا نشعر بالحاجة إلى أن نتجمع لحماية استقلالنا الذى حصلنا عليه حديثاً ، وعلى آمالنا وعلى طموحاتنا . لم نكن نرغب فى أن ننحاز إلى أى من الكتلتين وإنما الحفاظ على حريتنا فى الاختيار ، وعلى أنظمة الحكم الخاصة بنا ، وعلى حقوقنا بوصفنا دولاً ذات سيادة . وبذلك كنا نشعر أن بإمكاننا النجاح لأنه فى حالات كثيرة كان كل من الشرق

* كلمة ألقى فى المؤتمر الثانى عشر لرؤساء دول وحكومات بلدان حركة عدم الانحياز فى دريان بجنوب أفريقيا فى ٢ سبتمبر ١٩٩٨ .

والغرب يخطب ودنا . وكان لدينا الخيار كى نتحالف مع بعضنا البعض . وأجبر ذلك الخيار الكتلتين على معاملتنا بقدر معقول من الاحترام . وكانا كلاهما مستعدين لتقديم المساعدات والإعانات والقروض والهدايا وغيرها . ومكثنا خطبهم لودنا من الحفاظ على استقلالنا . وأعتقد أننا كنا مدللين بعض الشيء .

وبعد ذلك قرر المعسكر الشرقي الاستسلام . وقد استسلم بلا قيد ولا شرط وأصبح العالم ثنائى الأقطاب أحادى القطب بين عشية وضحاها . وخرجت دكتاتوريات وانتصرت الديمقراطية المستنيرة انتصاراً مبيئاً . وكنا متأكدين من أننا سنرى عالماً أفضل ، عالماً تحترم فيه حقوق الإنسان ويسود فيه حكم القانون ، على المستويين العالمى والقومى . وسنرى عالماً من الدول المستقلة تمارس حقوقها بحرية .

ولكنى أعتقد أننا كنا مخطئين . ففقدان خيار اللجوء إلى أى من المعسكرين عرضنا لأخطار ما كان لنا من سبيل لانتقائها . فلا بد من أن نخضع وإلا أجبرونا على الخضوع . ورأينا الكثير من عينات ذلك النوع من الأشياء التى يمكن أن تحدث لمن لا يخضعون . لن أتوسع فى ذلك ، ولكن يكفى أن أقول إننا وقومنا ، البرىء منهم وغير ذلك ، لم نعد آمنين . ويقال إن العين بالعين بالعين قاعدة للعدل فى الإسلام ، ولكن القوى المنتقمة لا تكتفى بعين واحدة . فالعين المفقودة يؤخذ بدلاً منها عينان أو أكثر . ولا يهم أن تكون العين لأبرياء . فالهم هو تلقين العالم درساً . استسلموا وإلا كنتم من الملعونين .

غير أن الهجوم الفيزيقي ليس هو سلاح الأقوياء الوحيد . فقد اكتشف سلاح جديد أكثر فاعلية . فعن طريق خفض قيمة عملة بلد من البلدان وحسب ، وبالتالي إفقاره ، يمكن الحصول على الخضوع من أكثر الأمم كبرياء واستقلالاً .

أدركت الآن غمور شرق آسيا التى حققت نجاحاً كبيراً الآن مقدار ضعف اقتصاداتها . فقد كانت تظن أن إتقانها للتكنولوجيات الصناعية ومهارات الإدارة سوف يمكنها من التحول إلى دول متقدمة قادرة على التنافس فى السوق مع دول الكتلة الغربية المتقدمة . إلا

أنه خلال شهور هُدمت عقودها من المنجزات وانحدر بها الحال إلى استجداء المساعدة .

حين حققنا الاستقلال كان العالم يؤمن بسيادة الدول القومية . وقد أكدنا بكل فخر أننا نحن الذين نقرر شئوننا الداخلية وسياستنا . فينبغي على سادتنا الاستعماريين السابقين أن يتركونا في حالنا . وقد فعلوا ذلك حال استمرار الحرب الباردة . ولكن ما إن وضعت الحرب الباردة أوزارها حتى بدأ المنتصرون إعلان مفاهيم جديدة للعلاقات الدولية التي يمكن أن تعيد لهم دورهم الإمبريالي المهيمن .

وبعد أن أظهرت حرب الخليج أنه توجد قوة وحيدة في الوقت الراهن ، قُدِّم مفهوم جديد للعلاقات الدولية . باختصار ، لا تتمتع أية دولة بالسيادة إذا حكمت الكتلة الغربية على هذه الدولة بأنها خالفت معاييرها الخاصة بالسلوك القويم . بداية من المتوقع أن يضمن انتهاك حقوق الإنسان التدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة . وسرعان ما امتد الحق في التدخل ليشمل الأنظمة السياسية والاقتصادية .

وفي الوقت الراهن ، لا بد أن تتبنى كل دولة ما يسمى بنظام السوق الحرة أو المفتوحة الذي يمكِّن الرأسماليين الأغنياء والجشعين في الدول الغربية من دخول أية دولة والخروج منها متى شاءوا . ويمكنهم امتلاك وإنشاء البنوك والأعمال التجارية في كل مكان وأي مكان لا تقيدهم الحاجات والطموحات الوطنية في أي بلد . ولا بد من أن يكونوا أحراراً في إعادة تقييم العملات والأسهم وخفض قيمتها دون أن تعوقهم في ذلك القواعد والقوانين والتنظيمات الحكومية . وسوف يتحكمون في سعر صرف كل العملات ويقررونه في أي مكان وأي زمان . ولكن لا بد ألا يعلم العالم من هم ولا كيف يعملون . وبينما يطلبون من الحكومات أن تكون منفتحة وشفافة ، سوف يظلون هم أنفسهم غامضين وعملياتهم لا تخضع للتفتيش .

إن دول العالم أمامها خياران : إما أن تخضع أو يتم إفقارها عن طريق خفض قيمة عملاتها وتدمير أسواق الأوراق المالية فيها . ومما يؤسف له ، أنه سواء أخضعت أم لم تخضع

فالنتيجه واحده . وبعد أن كانت مستقرة ومزدهرة ، سوف يعم فيها الفقر ويسودها الاضطراب السياسى والاجتماعى . والآن فقد أكثر من ٢٥ مليون عامل فى الدول التى هاجمها هؤلاء الرأسماليون وظائفهم . وهذا يعنى أنه ليس لديهم طعام ولا دواء ولا حليب لأطفالهم . ويقع اللوم بالكامل فى ذلك على حكومات تلك البلاد لأنها لم توفر شبكة السلامة فى صورة تعويض البطالة . ولا تعتبر ممارسة توفير التوظيف مدى الحياة فى آسيا أمراً جيداً بالنسبة للعمال . فطبقاً للعقيدة الغربية ينبغى فصل العمال أو تخفيض أعدادهم إذا لم يكن العمل التجارى فى حالة جيدة وسوف تدعمهم الحكومة . وتعتبر أعمال الفصل وعدم التأكد من التوظيف أفضل من ضمان التوظيف مدى الحياة . وبذلك هناك الملايين من العمال فى شرق آسيا بلا عمل لأن بلادهم مضطرة لقبول ما يسمى بالممارسات الغربية الأرفع مقاماً .

مع انهيار الآلاف من الأعمال التجارية والعشرات من البنوك ، لا تحصل الحكومات الآن على ما يكفى من الموارد لدفع الأجور وتمويل الأشغال العامة . وسوف تضمن القروض التى أجبرت على أخذها أنها سوف تظل لعقود مقبلة تعاني من عبودية الدين للأغنياء فى العالم .

لم يؤد تدمير حرية تدفق رأس المال وحق المضاربين فى تحديد أسعار صرف العملات لكثير من الاقتصادات المزدهرة ، مما أفضى إلى الفوضى والفقر الشديد ، إلى إعادة النظر فى صحة نظام السوق الحرة وصحة الرأسمالية غير المقننة وحرية تدفق رأس المال عبر الحدود . بل يُلقى اللوم فيما يتعلق بالكساد الاقتصادى وتبعاته على الحكومات . وقوى السوق تؤدب الحكومات وحسب كى تتبنى أساليب الحكم والإدارة الغربية الأرفع مقاماً .

ولا تقابل احتجاجات الضحايا بالتجاهل وحسب ، ولكنها تخضع كذلك لرقابة وسائل الإعلام الدولية التى يسيطر عليها الغرب . ومن الواضح أن حرية الرأى والصحافة ليستا للجميع . وهكذا يظل رأسماليو الغرب ينعمون فى سر بما يمكنهم انتزاعه من ثروة

العالم . وقد كثرت غاراتهم وهجماتهم وبيات أكثر انتشاراً . بل إن معقل الشيوعية والاشتراكية السابق ، الكتلة الشرقية ، ليس بمنأى عنها .

ومن الناحية المنطقية ، ينبغي ألا تعنى العولمة والعالم الخالي من الحدود مجرد حرية تدفق رأس المال عبر الحدود ، بل كذلك حرية تدفق البشر . إلا أن مؤيدى العالم بلا حدود يعترضون بقوة على حرية تدفق البشر إلى بلادهم . وتقام أسوار حقيقية لمنع البشر من البلدان الفقيرة من الدخول . والذين يمكنهم التغلب على الحواجز الفيزيائية يتعرضون لإساءات جسمانية ويجبرون على العودة عبر الحدود . والواقع أن من يدينون بديانات لا يقرونها يتعرضون للتطهير العرقي ويجبرون على الخروج من بلادهم .

ومرة أخرى نرى ازدواجية المعايير هنا . فبينما تفسر العولمة على أنها حرية تدفق رأس المال والسلع من الدول الغنية للدول الفقيرة ، فإن حرية تدفق البشر عبر الحدود إلى الدول الغنية لا يعتبر متوافقاً مع العولمة .

ولا يقتصر ميل الأغنياء والأقوياء إلى تفسير كل شيء لمصلحتهم لمواجهة الإرهاب المزعوم وأسواق العالم . بل يمتد إلى الأيديولوجيا وأجهزة اتخاذ القرار والحكومات . وهكذا فإنهم يطلبون من العالم قبول الديمقراطية الليبرالية وإرادة الأغلبية ، يجبرونه على قبول ذلك . ومن لا يقبلون الممارسات الديمقراطية الخاصة بأكثر الأنواع ليبرالية يتعرضون للتحرشات والعقوبات والانتقادات من وسائل الإعلام إلى جانب مجموعة من التهديدات والضغوط . ولا يشغل الديمقراطيين الليبراليين من العالم الأول كون هذه الأعمال غير ديمقراطية فى حقيقة أمرها . وبذلك تختطف قيادات الدول المستقلة وتحاكم طبقاً لقوانين لم يتعهدوا باتباعها قط ، وتلغم الموانئ وتطبق العقوبات الاقتصادية من جانب واحد .

ومع ذلك فإن الأمم المتحدة ليس فيها أدنى شبه بالديمقراطية . فأى من الدول الكبرى يمكنها استعمال حق النقض (الفيتو) ضد إرادة الأغلبية ؛ وواقع الأمر أنه يمكنها أى شيء يحلو لها باسم المنظمة لمجرد أنها انتصرت فى حرب منذ خمسين سنة . وبذلك يمكن

لدولة واحدة أن تعارض إرادة ستة مليارات نسمة من سكان هذا الكوكب بينما تطالب بأن تقبل الدول الأخرى الديمقراطية الليبرالية . وهى لا ترى تناقضاً فى موقفها .

ويقتصر تفسير قرارات الأمم المتحدة على بضع قوى فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة . فى الوقت الذى يجرى فيه تجاهل الجمعية العامة للأمم المتحدة تجاهلاً تاماً وتخطيها . وبذلك تحظى قرارات الأمم المتحدة التى فى مصلحة أتباعها بالدعم ، بينما يساء تفسير القرارات التى فى مصلحة من لا يصنفون على أنهم عملاؤهم أو يجرى تجاهلها .

إن الأمم المتحدة مفهوم عظيم ولكن الذى كوّنوها ناد حصرى من الأمم التى افترضت أنها تحتكر حق تقرير شكل هذا العالم للأبد لأنها انتصرت فى الحرب العالمية الثانية . لقد كان ذلك نموذجاً للعدل طبقاً لما يراه المتصرون . ومن الواضح أن هذا العدل ينطوى على تحيز واضح . ومع ذلك فإنها سوف تقاوم أى إصلاح للأمم المتحدة قد يتقص من حقها فى استخدام الأمم المتحدة لإعطاء المشروعية لسياساتها القومية . وليست العملية الديمقراطية سبباً يجعلها تغير موقفها . وسوف تفعل هذه الدول ، وبالأخص أقواها ، ما يحلو لها وحسب لتدعيم سياساتها القومية .

والذين لديهم آمال منا فى الإصلاحات الديمقراطية فى الأمم المتحدة ينبغى لهم التخلّى عن أحلامهم . فلن نرى ما يشبه الإصلاحات التى نتصورها . وإذا كان هناك أى إصلاح فهو فقط لتقوية أيدى من هم بالفعل أقوياء ومن يريدون لأنفسهم المزيد من النفوذ .

الحقيقة هى أنه بعد خمسين سنة من كوننا أحراراً ، إلى حد كبير على حساب مواجهة الكتلتين الشرقية والغربية إحداهما للأخرى ، هاهى حريتنا تنقص ويعود الاستعمار . هو بطبيعة الحال لن يتخذ نفس الشكل ، ولكن الاستعمار هو الاستعمار . سوف يحكمنا الأقوياء وأصحاب النفوذ بالمعنى الحرفى للكلمة ، وسيقررون مصيرنا ويحددون أدوارنا فى الخطة العالمية للأمور . وبما نحن عليه من فقر سوف نُستغل كما استغلونا فى الماضى .

ويكمن أملنا الوحيد في بقائنا معاً . وربما يكون تطبيق عدم انحيازنا في عالم أحادي القطب موضع شك . إلا أن هناك أسباباً عديدة لبقائنا معاً . إذا انقسمنا فسوف نخضع ، ولكن في الوحدة فرصة لأن نبقي ومن الممكن أن نحافظ بوحدة أراضينا واستقلالنا .

ولذلك تستحق حركة عدم الانحياز الحفاظ عليها وتجديد شبابها . وبعد لقائنا في بلجراد ، بدأت مجموعة مؤلفة من ١٥ دولة من دول عدم الانحياز تجربة تعاون الجنوب مع الجنوب . وليس هذا بالنجاح الباهر . وليست كل دولة مخصصة للتعاون بين الجنوب والجنوب . إلا أن أسلوب عمل التعاون بين دول الجنوب قد وضع وجرت تجربته بنجاح كبير . ولذلك فرمما يكون الوقت قد حان لإدخال الأعضاء المهتمين بحق من دول حركة عدم الانحياز في المشروع كي يمكننا الدخول معاً في تعاملات مفيدة متبادلة إلى جانب لقائنا الذي يعقد كل ثلاث سنوات . ومنذ تأسيس مجموعة الـ ١٥ زاد حجم التجارة فيما بينها بمقدار ٤٠٠ بالمائة تقريباً . وببذل قدر أكبر من الجهد يمكن للتجارة أن تكون ذات أهمية كبيرة .

ومن الواضح أن حركة عدم الانحياز لا تزال منتدى مفيداً ومنظمة للدول التي ليس لديها استعداد لأن تكون مجرد عميلة للعالم الأول . لقد أسست في عالم ثنائي الأقطاب ، ولكن من الواضح أنه لا تزال هناك حاجة إليها في عالم أحادي القطب . إن حاجتنا إلى الدفاع عن حقوقنا أكبر من أي وقت مضى . ولا يمكن لأي منا بمفرده أن يفعل ذلك ، ولكن فرصتنا تكون أفضل إن كنا معاً .

والآن نعلم أن الأسلحة التي ستستخدم ضدها ليست مجرد القوة العسكرية ، بل كذلك القوى الاقتصادية . والهجمات التي تشنها القوى الاقتصادية أكثر مكرراً ولكنها ليست أقل تدميراً وفعالية مقارنة بالهجمات العسكرية . ولا بد من أن نعرف القوى الاقتصادية التي قد تستخدم وطريقة دفاعنا عن أنفسنا . وكما هو الحال بالنسبة للكفاح ضد الاستعمار ، قد يأتي الوقت الذي ترى فيه العناصر الطيبة بين الأقوياء ظلم أساليبها وتلقى

بثقلها وراءنا . وربما يحتاج الأمر إلى وقت طويل كما احتاجت إدارة الاستعمار وقتاً طويلاً .
ولكن سيأتي يوم يتصرف فيه العدل بإذن الله . وإلى أن يتحقق ذلك فلنحافظ على حياة
حركة عدم الانحياز ولنفعل ما يمكننا من أجل أنفسنا .

الْحَكْمُ وَالشَّرَاقَةُ الذِّكِيَّةُ وَالْعَوْلَمَةُ غَيْرُ الْمُقَيَّدَةِ *

فى الحوار الدولى الأول لجنوب أفريقيا تحدثت عن العولمة وحتميتها وتحدياتها . كما تحدثت عن الظلم الاجتماعى والاقتصادى المحتمل الذى قد ينتج عن العولمة غير المقيدة التى تسود فيها مصلحة الأقوى . وتحدثت فى النهاية عن حاجة الدول النامية إلى أن تكون جبهة موحدة وإلى تكوين شراكات صغيرة لمواجهة التحديات . لقد أصبحت هذه الحاجة بالغة الشدة بالنسبة للعالم النامى المحاصر حالياً .

حين ذكرت تلك الأشياء كلها فى الحوار الدولى لجنوب أفريقيا لم تكن لدى أدنى فكرة عن الكارثة الاقتصادية التى كانت على وشك أن تحيق ببلدى وغيره من دول جنوب شرق آسيا الديناميكية المزدهرة . كان لدى إيمان كبير بالتعاطف الفطرى مع من يعانون ، وبتصديق أنه فى زماننا هذا استغلال الأغنياء للفقراء شىء من الماضى ولن تسمح حضارتنا الحديثة بعودته . أما اليوم فما أعلمه هو عكس ذلك .

لست عنصرياً ، كما أننى لست معادياً للبيض ولا معادياً للأوروبيين ، غير أنه لا يسعنى إلا أن ألاحظ أن الأوروبيين العرقيين لديهم قدرة غير محدودة على أنفسهم بأنه مهما كان ما يفعلونه فى الوقت الراهن ، فهو صحيح ومناسب وعادل . ولذلك فإنهم حين كانوا يستعمروننا ويستغلون ثرواتنا فى آسيا وأفريقيا والأمريكتين ، بل ويشنون الحرب علينا ويقتلوننا ، كانوا قادرين على إقناع أنفسهم بأنه عبء فرضه عليهم الرب ، وصليب لابد أن يحملوه ، لأن ما كانوا يفعلونه كان لتحضير سكان البلاد الأصليين وتوصيل الحضارة

* كلمة ألقيت فى الحوار الدولى الأول لجنوب أفريقيا عن الشراكة الذكية فى سواكومبوندى بناميبيا فى ٢٨

والدين إليهم . كانوا يسمونه عبء الرجل الأبيض . وإذا حدث أثناء ذلك أن اضطهد أهل البلاد ، فذلك أمر حدث بالصدفة وما كان تحاشيه ممكناً .

وفى بلادهم هم استغل رأسماليوهم الطبقات العاملة . وكانوا يعتقدون أن ذلك صواب لأنهم يستعملون رأسمالهم وصناعاتهم لخلق فرص عمل للفقراء البائسين . ولم تكن الطبقات العاملة تعرف غير ذلك . فلو تركت لنفسها لماتت جوعاً أو لجأت إلى الجريمة .

ثارت طبقاتهم العاملة ، وتأثراً بالنظريات الاقتصادية والسياسية ، تبنت الأيديولوجيتين الاشتراكية والشيوعية . وكانت الطبقات العاملة فى الغرب مقتنعة اقتناعاً تاماً بعدالة وصحة أيديولوجياتها . ولاقتناعها بهذا ، فقد كانت مستعدة للقتال والقتل من أجل تحقيق أهدافها . ولذلك طُرد الرأسماليون المكروهون من أجل إقامة جمهوريات شيوعية للعمال . وفى أماكن أخرى تجمع الاشتراكيون وبدءوا الإضرابات وأشاعوا الاضطراب فى الاقتصادات الرأسمالية ، وشكلوا الأحزاب العمالية والاشتراكية وانتزعوا السلطة انتزاعاً . وفى ألمانيا استخدم النازيون سيئو السمعة (أو الاشتراكيون الوطنيون) الإرهاب كى يستولوا على السلطة ويقوموا دكتاتورية ، وكانوا مقتنعين كل الاقتناع بأن سيطرة الجنس الأرى على العالم هو القدر المحتوم .

وكان الشيوعيون والاشتراكيون مقتنعين اقتناعاً تاماً بأن لديهم تركيبة خلاص البشرية . فما الذى يمكن أن يكون أكثر نزاهة وعدلاً من أن يحصل كل إنسان على نصيب متساو من ثروة البلاد؟ ولو حدث أثناء ذلك أن قُتل الناس أو تعرضوا للقهر والقمع أو الإرهاب ، فذلك أمر لا مهرب منه . فالشئ الأساسى هو أن أسلوبهم وأهدافهم صحيحة .

وهكذا أجبرت الدولة تلو الأخرى على أن تختارين الاشتراكية أو الشيوعية أو الرأسمالية ، فكلها تتسم بالكمال وبأنها عطية الرب . قُتل الملايين أثناء ذلك ، وقُضى على الثروة ، واستعبدت شعوب بكاملها ، وكل ذلك بسبب اقتناع الأقلية بتفوق الأيديولوجيات

التي يؤمنون بها واللجنة التي ستخلقها للناس فى النهاية .

وحين لم يكن يمكنهم فتح البلاد كانوا يغيرون معتقدات الناس بنشر أيديولوجيتهم . وحتى حين حكم الرأسماليون مستعمراتهم بيد من حديد ، كان الشيوعيون والاشتراكيون يعززون سيادة الدولة وضرورة امتلاكها كل وسائل الإنتاج كى توزع ثروة الأمة . وكان كثيرون منا مقتنعين بذلك . وفى السنوات الأولى من استقلالنا أمنا كل شىء ، وفى كثير من الأحيان كنا نستولى على ممتلكات ومشروعات الأغنياء . وبعد ذلك أفسدنا كل شىء بعدم خبرتنا وقضينا على ثروتنا . وبدلاً من أن نصبح دولاً غنية تقوم على المساواة ، أصبحنا دولاً فقيرة ومدينة للوكالات والبنوك الأجنبية . وسرعان ما كنا نعمل فقط من أجل تسديد فوائد تلك القروض وحسب .

وفى الوقت نفسه ، كان الشيوعيون والاشتراكيون فى أوروبا يعيدون النظر . وبعد سبعين عاماً قرروا فى النهاية أن اشتراكيتهم وشيوعيتهم لم تحقق الوعود التى قطعتها . وبعد أن أقنعوا أنفسهم بأن هاتين الأيديولوجيتين خاطئتان تخلوا عنهما . وترك الدول الآسيوية والأفريقية المسكينة التى كانت قد تحولت إلى الاشتراكية والشيوعية وقد نال منها الفقر الشديد والديون الضخمة والحكومات التى لم تكن غير كفاء وحسب ، بل وقمعية كذلك .

وبينما كان الشيوعيون والاشتراكيون يحققون مكاسب فى أوروبا ، كان الرأسماليون يقومون بتعديلات حكيمة من أجل البقاء . فقد كبحوا جماح جشعهم ووضعوا على وجههم قناعاً أكثر وداً . فقد قدموا خدمات لعمالهم وسمحوا لهم بإنشاء النقابات وبالإضراب وتشكيل الأحزاب السياسية . كما زادوا الأجور والعائدات الاجتماعية . وأعادوا تسمية الرأسمالية لتصبح «اقتصاد السوق» . وبذلك لم يبقوا على قيد الحياة وحسب ، بل ازدهروا كذلك .

وحرّم انهيار الكتلة الشيوعية الدول الفقيرة من فكرة اللجوء إلى الجانب الآخر . فالآن

ليست هناك سوى الرأسمالية . ولم تعد هناك حاجة إلى أن يكون للرأسمالية وجه ودود .
وبذلك فإن الرأسمالية - الرأسمالية المؤذية التي لا لطف فيها - حرة تفعل ما يحلو لها .

إلا أن بلادهم أصبحت صغيرة على الرأسماليين وعلى رأس المال الضخم الذى
جمعه أو اخترعه . إنهم بحاجة إلى حلبة أكبر . إنهم بحاجة إلى العالم بأسره من أجل
الحد الأقصى من نشر رأسمالهم . والحدود التى تفصل بين البلدان حواجز تحول دون
استحواذهم وجشعهم الذى لا حده .

وبذلك لا بد من إزالة الحدود . فلماذا تكون هناك حدود فى عالم من الاتصال
الفورى والسفر فائق السرعة؟ لا بد أن يكون هناك عالم واحد وحسب يعمل فيه رأس المال .
لا بد أن يكون رأس المال حراً فى الذهاب إلى أى مكان بغض النظر عن الحدود .

ومرة أخرى أقنعهم تبرير ذلك . فسوف يثرى رأس المال الدول الفقيرة من خلال
الاستثمارات والمهارات المالية . إلا أن أحسن ما فى الأمر هو أن رأس المال سوف يمكن أفضل
السلع والخدمات من أن تتوافر عالمياً وبأقل الأسعار . وسوف تتدفق كفاءة العالم المتقدم إلى
العالم النامى كى تخلق مجتمعاً أفضل وأغنى .

كانت الدول الأوروبية العرقية المتقدمة مقتنعة بأنها تقدم بالفعل معروفاً للدول
الآسيوية والأفريقية . فقد عاد عبء الرجل الأبيض من جديد ، إلا أنه فى هذه المرة لم تكن
هناك سفن حربية . فالمال يؤدى ذلك بصورة أفضل .

تطورت ماليزيا ودول شرق آسيا بسرعة بعد حصولها على الاستقلال . وبدلاً من
قبول نظام الغرب وأيديولوجياته بصورة مجملة ، وضعنا نظامنا وحافظنا على ما نعتبرها
قيماً آسيوية . آمنا بالديمقراطية ، ولكنها ليست ديمقراطية الغرب الليبرالية . فنحن
منفتحون انفتاحاً نسبياً .

قد لا تكون لدينا أنظف حكومات العالم وأقلها فساداً ، إلا أننا نهتم بشعبنا وبلدنا

بالقدر الكافى لأن نعمل بجد من أجل التنمية والتقدم وتصنيع اقتصادات مزدهرة وبنائها .
وخلال ما يقل عن نصف قرن حوّلنا بلداننا الزراعية بفلاحينا الفقراء إلى اقتصادات صناعية
متقدمة . وكان شعبنا ميسور الحال إلى حد معقول ، وكانت لديه فرص عمل ، وقل الفقر
عندنا إلى أدنى حد . وكنا نعتقد أننا فى النهاية سوف ننضم إلى المجموعة المميزة من الدول
المتقدمة .

وفجأة حلت المصيبة ، ليس بسبب أية كارثة طبيعية ، ولا لأننا فعلنا شيئاً مختلفاً ، ولا
لاندلاع ثورة أو نشوب حرب أهلية أو غزو جيراننا لأراضينا . كانت المصيبة على هيئة
تخفيض قيمة العملة مقابل الدولار الأمريكى . وكانت نتيجة ذلك إفقارنا . فقبل ذلك كان
نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى ٥ آلاف دولار أمريكى . وأدى خفض قيمة العملة
بمقدار ٧٠ بالمائة إلى انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومى إلى ١٥٠٠ دولار أمريكى .
وكان نصيب الفرد وإجمالى الناتج القومى فى دول آسيوية أخرى أسوأ من ذلك .

ولكن العملة لم تكن هدف الهجمات الوحيد . فقد هوجمت أسواق الأسهم
كذلك . فقد هبطت أسعار الأسهم هبوطاً كبيراً ، بلغ فى بعض الحالات ٩٠ بالمائة ، مما
جعل الشركات عاجزة عن تسديد الديون أو العمل بشكل طبيعى . وانخفضت الأرباح
انخفاضاً كبيراً أو كانت هناك خسائر .

وتجد الحكومات التى كانت تعتمد على ضرائب الشركات فى تمويل الإدارة والتنمية
نفسها وقد حرمت من الأموال . وتنتشر القلاقل الاجتماعية والسياسية ، والحكومات إما أن
تفقد فاعليتها أو يطاح بها .

ويقال لنا إن هذه الأشياء كلها تحدث لأن حكوماتنا فاسدة وأن بلادنا تدار إدارة سيئة .
وإذا أخذنا فى الاعتبار أننا استطعنا تنمية بلادنا وإنعاشها بطريقة جيدة جداً ، لوجدنا أن هذا
الالتهام غريب . فلو كنا ندار إدارة سيئة لما ازدهرنا بكل تأكيد ، ومن المؤكد أننا كنا سنعانى
من انخفاض قيمة العملة منذ زمن بعيد .

إلا أن الإعلام الغربى أصر من جديد على أن الاضطراب الاقتصادى الذى نعيشه من فعل أيدينا . وقيل لنا : إنه لا يصح أن نلقى باللوم على الآخرين . بل إن اللوم يقع على حكوماتنا لأننا لا نتسم بالشفافية ، ولأننا نمارس رأسمالية المحاباة والمحسوبية . والآن تأتى قوى السوق لتأديبنا ، ولتعليمنا كيف ندير بلادنا بالطريقة الصحيحة .

فما قوى السوق ؟ من المؤكد أنها ليست قوى السوق المحلية . فقوى السوق هذه أجنبية وموجودة فى بعض الدول بحيث لا يمكن لأحد رؤيتها . ويانتهازها لفرصة قدرتها على اختراق الحدود برأسمالها ، فهى قادرة على خفض قيمة العملات متى أرادت . وحين تنخفض قيمة عملاتنا ، سوف نعانى بالطبع . وإلا فكيف يمكنك أن تؤدب الناس ما لم تجعلهم يعانون ؟

واليوم فقد عشرات الملايين من العمال وظائفهم ، وأفلست آلاف الشركات ، وأغلقت البنوك والشركات المالية أبوابها آخذة معها ودائع عملاتها . واليوم هناك ملايين البشر بلا طعام ولا دواء . واليوم الحكومات عاجزة عن العمل ، ومن المؤكد أنه لا يمكنها مساعدة الجماهير التى تعانى . واليوم تنهب المحال التجارية ، ويغتصب الناس ويقتلون . وكل هذه الأشياء وأكثر منها تحدث لأنه لا بد من تأديب حكوماتنا وإجبارها على أن تصبح شفافة وأن تزيل العوائق التى تقف فى سبيل رأس المال الأجنبى وسبيل شراء الأجانب للبنوك والأعمال التجارية الوطنية والسيطرة عليها .

ويقولون لنا هذه هى الطريقة التى يعمل بها العالم المعولم . ويقول لنا الإعلام : إن هذا الاضطراب ، وكل هذا الإفقار الذى يحدث لشعبنا وبلادنا مفيد لنا لأنه سيعيننا على الحصول على حكومة جيدة ويساعدنا على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية .

وفى الوقت الذى كانت قوى السوق تؤدبنا فيه ، كانت تحقق لنفسها مليارات الدولارات . ومن الواضح أنه يجب جزل العطاء لقوى السوق لتأديبها الحكومات .

معذرة ، ولكننا ما زلنا نظن أنه ظلم كبير . فنحن نعتقد أنه من غير الإنساني إفقار ملايين الناس كي ينفق رأس المال بحرية . ونظن أنه من الظلم القضاء على رفاهية الدول من أجل تحقيق العالم المعولم الخالي من الحدود . ونعتقد أنه لا بد من أن تكون هناك طريقة أفضل لتأديب الحكومات ، وهي الطريقة التي لا تتسبب في بؤس الأبرياء .

نحن نؤمن بالعمولة . نعم ، نحن نريد الرفاهية التي تحدثها حرية تدفق رأس المال . ولكن ما نعيشه ليس رفاهية وإنما إفقار ضخمة شامل . وبما أن هذا ليس ما نتوقعه ، وحيث إنه ليس مفيداً لنا ، فهل يمكننا أن نطلب أن تكون هناك بعض القواعد والتنظيمات التي تحكم تدفق رأس المال ؟

ولكنهم يقولون لنا إن التعامل في العملات له وضع خاص . فلا يمكن تقنيه أو جعله يتسم بالشفافية . ولا يمكن فرض ضرائب عليه . إنه جوهر السوق الحرة .

إن الأوروبيين العرقيين الذي تخلوا عن الشيوعية والاشتراكية يعتنقون الآن الرأسمالية بكل جوارحهم . ويجب ألا يقف شيء في وجه الرأسمالية . العمولة وإلغاء القيود وتحرير التجارة والعالم الخالي من الحدود ؛ هذه هي أسس الديانة الجديدة . وكبار الكهنة هم أصحاب رأس المال ، رأس المال غير المحدود . أما خدمهم فهم كبار الكتاب والصحفيون والاقتصاديون والإعلاميون الذين يروجون للديانة داعمين إياها . وكشأن كل المتعصبين الدينيين ، فإنهم لا يتسامحون مع أي تحد .

هذا كله يدعو للأسى . وهو يدعو للأسى لأن العالم يصغر بالفعل ونحن نقرب من بعضنا أكثر وأكثر . وبالفعل صارت الحدود القومية غير متماشية مع الوقت الراهن ، ذلك أننا نرى ونسمع بعضنا عبر الحدود وعبر الفضائات الشاسعة . فلا شيء يحدث في جزء من العالم ولا يؤثر على سائر الأنحاء ، وفي بعض الأحيان يكون أثره فورياً وشديد القوة . لم يعد بإمكاننا عزل أنفسنا . ليس هذا بإمكان أي إنسان ولا أية أمة ولا أية جزيرة . ولذلك فالعمولة هي السبيل السليم ، إنها النتيجة الحتمية لتكنولوجيا المعلومات .

ولكن كما هو الحال بالنسبة لكل شيء آخر ، لا بد من إدارة العولمة إدارة حريصة إن كنا نريد منها أن تفيدنا . إنها وسيلة وليست غاية في حد ذاتها . ولا بد من أن تؤدي العولمة إلى حياة أفضل لكل الناس في هذا العالم . وما لم تكن كذلك ، ففي هذه الحالة علينا أن نعيد دراستها ، لا أن نتخلى عنها ، وإنما نتخلص مما هو ضار ونعزز ما هو نافع .

ولنتذكر أن الأيديولوجيات الغربية أخطأت مراراً فيما مضى . وهي يمكن أن تخطئ من جديد . قد تخطئ بشأن العولمة ، على الأقل فيما يتعلق بتفسير العولمة أو مفهومها .

يجب أن نتعلم ، ولكن يجب أن نفعل ذلك ببطء . ولا بد من أن نعترف بأن الدول التي سوف تزيل حدودها ليس على نفس القدر من القوة ومستوى التنمية . ولا بد من حمايتها من المفترسين ، لبعض الوقت على الأقل . ومن المؤكد أن الأغنياء والأقوياء يمكنهم الانتظار .

على سبيل المثال ، ما كان لماليزيا أن تكون فيها صناعة سيارات لو أنها بلا حدود . فالصناعة تحمي لأنه ما من سبيل نسير فيه إذا سُمح للسيارات الأجنبية بالدخول بلا رسوم جمركية أو برسوم استيراد منخفضة . فعن طريق فرض الضرائب على الواردات بمعدلات عالية بعض الشيء يمكن للسيارات المصنعة محلياً المنافسة في السوق المحلية . ونتيجة لذلك أصبحت الصناعة ممكنة . وفي الوقت ذاته تشمل هذه الصناعة العديد من الصناعات الهندسية التي ساهمت في تصنيع البلاد .

وبالنسبة لماليزيا ، من الواضح أن التصنيع أصبح ممكناً لأننا أقمنا حواجز عند حدودنا . إن شعبنا قد يدفع ثمناً كبيراً مقابل ذلك . ولكن النتيجة النهائية هي بلد صناعي أكثر رخاءً وازدهاراً . واستفادت الدول الأجنبية كذلك لأننا أصبحنا سوقاً جيدة لسلعها . فقد استوردنا ما قيمته مليارات الدولارات من السلع والخدمات .

وفي الوقت الراهن تقول الدول المتقدمة إن ماليزيا سوف تستفيد إن نحن سمحنا

بالواردات المعفاة من الرسوم الجمركية من السلع منخفضة التكلفة من صناعات الدول المتقدمة عالية الكفاءة . وسوف يمكننا شراء أفضل المنتجات بأقل الأسعار .

ولكننا لن نتطور ما لم نصنع بلادنا ، فسوف يظل شعبنا عاطلاً وفقيراً . وحتى إذا كانت السلع المستوردة ذات نوعية جيدة ورخيصة الثمن فلن تكون لدينا القدرة على شرائها .

نعم ينبغي أن نتعلم ، ولكن لا بد من السماح للدول بأن تفتح في الوقت المناسب لها ، حين تكون مستعدة لذلك . ولا ينبغي كذلك قصر إزالة الحدود على رأس المال وحده . فالبشر كذلك ينبغي أن تكون لديهم القدرة على عبور الحدود بحرية .

يجب أن تسمح الدول المتقدمة ، وخاصة تلك التي بها مساحات كبيرة من الأراضي غير المزروعة ، بالهجرة البشرية من الدول الفقيرة . فكما يستفيد التمويل الرأسمالي الخاص بالأغنياء من الدول الفقيرة ، فإن شعوب الدول الفقيرة المحتدة يمكنها الاستفادة من الدول الغنية .

إن العولمة فكرة عظيمة حان وقتها . لأنه لا بد من تفسيرها التفسير الصحيح إن كنا نريد منها أن تحقق حياة أفضل لكل الناس في هذا العالم . ونحن في الوقت الحاضر لسنا مقتنعين كل الاقتناع بأنها ستكون مفيدة لنا في الدول النامية . فقد رأينا كيف قضت حرية تدفق رأس المال على اقتصاداتنا ونخشى أن يتضح أن العولمة كالاقتصادية والشيوعية ، أي أنها أفكار يروج لها لبعض الوقت ثم يتخلى عنها لكونها خاطئة . قد تسير العولمة في يوم من الأيام في سبيل الإمبريالية والشيوعية والرأسمالية . ولكننا على استعداد لأن نجربها ، على أن يكون ذلك بالسرعة الخاصة بنا . ونود أن يتذكر مؤيدو العولمة أنها قد تكون ضارة . ونحن نريد منهم قبول ضرورة استشارتنا والاستماع إلى شكاوانا ومقترحاتنا وقبولها حين تكون مشروعة .

إلا أن العولمة قد تكون هي السبيل إلى المساواة بالنسبة للشعوب والأمم في عالم بلا حدود . ولذلك أود التعهد بتأييدى للعولمة التى لا تهتم فقط بالوسائل وإنما كذلك بالغايات . ولنكون شركاء ذكية . ولتكن لدينا حكومات جيدة . ولكن يجب ألا ننسى أن ما نسعى إليه هو رفاهية شعبنا . وأفضل أيديولوجيا أو نظام أو فلسفة لا تعنى شيئاً ما لم تحقق النتيجة : العدل واللعب التزيه والرفاهية لكل .

مُسْتَقْبَلُ آسِيَا فِي عَالَمٍ مَعُولٍ بِلَا قُيُودٍ *

منذ عام مضى كان من السهل التحدث عن مستقبل آسيا . فليس على المرء سوى استخراج الأرقام الخاصة بالنمو ومناطق النمو ؛ أى معدلات النمو النسبى لدول آسيا المختلفة ، حين كانت البلاد تتأهل للانضمام لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، وحين كانت ستخرج وتصبح دولاً متقدمة .

واليوم يصبح التكهن بمستقبل آسيا أكثر صعوبة لأنه فى غضون بضعة أشهر أظهرت دول آسيا أن لها سيقاناً من الصلصال مما يجعلها جميعاً تنهار تحت الضغط وتتحول إلى متسولين ، حيث تطلب العون من الدول الصناعية واعدة بأن تتخلى عن كل طرقها الشريرة التى أدت إلى ارتفاع معدل النمو وانخفاض معدل التضخم . وما لم تفعل ذلك فما ستلقاه أسوأ إن هى جرئت على القول بأن اضطرابها الاقتصادى ليس بسببها وحدها ، ففى هذه الحالة سوف تعاني الاقتصادات من درجة أشد سوءاً من درجات الكساد الاقتصادى . وهذا لأن ذلك العناد سوف يتسبب فى قدر أكبر من فقدان الثقة بين قوى السوق ، وحين تضعف الثقة فلا بد من أن تعاني اقتصادات المعاندين .

ربما يكون هذا غريباً فى عالم لا يتوقف عن الحديث عن حرية الرأى وعن حقوق الإنسان . بل إن الأغرب هو أن تحول ملايين البشر إلى عاطلين وفقراء لا يثير عطف المدافعين عن حقوق الإنسان . وردهم هذه المرة هو فقط الإشارة إلى حكومات تلك البلاد واتهامها بعدد من الجرائم الاجتماعية . وقد استبعدت حقيقة أنه طوال ٤٠ عاماً كانت هذه الحكومات ذاتها تطور بلدانها وأوجدت الملايين من فرص العمل لشعوبها باعتبار أنها مكاسب فسادها التى تحققت بطرق شريرة .

* كلمة أُلقيت فى مؤتمر نيهان كيزاى شيمبون الدولى حول مستقبل آسيا فى عالم متعولم بلا حدود فى طوكيو باليابان فى ٤ يونيو عام ١٩٩٨ .

ومما أنها أبلغت بأن أساليبها وأدائها السابق سيئة وغير مقبولة وأنها تؤدي إلى فقدان الثقة من جانب قوى السوق ، فمن المتوقع أن تنفذ الإصلاحات بسرعة .

وقد أوضحت الوكالات الدولية ووسائل الإعلام أن الإصلاحات وتنفيذها ضرورية لاستعادة الثقة وإعادة تأهيل الاقتصاد . ويدعم تلك المؤسسات القوى الاقتصادية الكبرى التي ساهمت في تقديم الأموال لإنقاذ تلك البلاد . وأعربت مجموعة السبعة في اجتماعها الأخير في برمنجهام في إنجلترا عن توقعها أن تلتفت حكومات اقتصادات شرق آسيا المتعثرة إلى توجيهات صندوق النقد الدولي إن كانت ترغب في استعادة اقتصاد بلادها لعافيته .

فما هي تلك التوجيهات التي من المتوقع أن تعيد اقتصادات الدول الآسيوية إلى مستوياتها السابقة من الرفاهية والازدهار؟

أول توجيه هو رفع أسعار الفائدة . وبعد ذلك ينبغي أن يكون هناك تقييد للائتمان . ولا بد كذلك أن تكون هناك زيادة في الضرائب .

ثانياً ، يجب سحب كل أشكال الدعم والاحتكارات وينبغي على الحكومة ألا تفرض قيوداً على الصادرات .

وأخيراً يجب على الدول التي تحصل على مساعدات صندوق النقد الدولي فتح اقتصاداتها بحيث يمكن للشركات الأجنبية العمل بلا أية قيود على الملكية أو مناطق النشاط الاقتصادي . .

وحتى حين يكون اقتصاد بلد من البلاد قوياً وفي وضع طيب ، من المحتمل أن تؤدي هذه التوجيهات إلى ببطء النمو الاقتصادي ، وخاصة ذلك الجانب الذي يسهم به أبناء البلاد . إلا أن هذه البلاد تعاني من ضغط اقتصادي حيث خفضت قيمة عملاتها بما يتراوح بين ٥٠ و ٦٠ بالمائة . بل إن أسعار الأسهم انهارت بسبب سحب المستثمرين الهائل لرؤوس الأموال . والواقع أن خفض قيمة العملات وأسعار الأسهم هذا سيؤدي بالفعل إلى

انهيار كل الأعمال التجارية . وسوف تحتاج القروض الخارجية قدراً أكبر من العملات المحلية ، أى بزيادة تتراوح بين ٥٠ و ٤٠٠ بالمائة ، لتسديدها . كما ستتطلب كذلك القروض المحلية التى تقوم على أسعار الأسهم المزد من الأموال لأن أسعار الأسهم باعتبارها ضمانات تقل عن مبلغ القروض التى قدمت . إن الاضطراب الاقتصادى الذى وقعت فيه البلد يجعل من الصعب على الأعمال التجارية تحقيق أرباح . ولكن إذا سددت القروض فلا بد من أن تكون الفوائد غير عادية .

ولكن حين يُرفع سعر الفائدة ويقيد الائتمان تصبح مهمة تحقيق أرباح إضافية مستحيلة إلى حد كبير . وفى النهاية لابد من أن تتخذ البنوك إجراء لحرمان المقرض من استرداد ضمان القرض . وفيما بين خفض قيمة العملات والأسهم وزيادة أسعار الفائدة وتقييد الائتمان سوف تفلس شركات البلاد .

ولا بد من أن يؤثر إفلاس هذا العدد الكبير من الشركات على البنوك وكذلك على الحكومات . فسوف تكثر لدى البنوك القروض التى تسدد فوائدها فى الوقت الذى تخسر فيه عملاء قيمين بسبب الانكماش . وسوف تعاني حكومات الدول التى تعتمد على ضرائب الشركات لملء خزائنها من انخفاض كبير فى الإيرادات والقدرة على استدامة نفقات التشغيل والتنمية .

والواقع أن هناك سبيلاً واحداً للهرب وإحياء الاقتصاد . فخفض قيمة العملة وانهيار أسعار الأسهم يجعلان الشركات والبنوك المحلية مغرية فى أعين من يريد الاستيلاء عليها من الشركات الأجنبية . وبما أن أحد شروط المساعدات هو فتح البلاد أمام الاستثمارات الأجنبية غير المقيدة ، فسيكون امتلاك الشركات المحلية المتعثرة ، بما فى ذلك المرافق الضخمة كالاتصالات والطاقة ، سهلاً ورخيصاً جداً . كما أنه يمكن للمستثمرين الأجانب إنشاء بنوك وشركات مرافق ونقل برى وبحرى وغيرها تكون مملوكة بالكامل للأجانب .

وبما أن الشركات الأجنبية الوافدة جميعها فى وضع جيد ووراءها رأس مال كبير ،

فسوف تستعاد الثقة ، مما سيؤدي إلى زيادة قيمة العملة وكذلك انتعاش سوق الأوراق المالية . بعبارة أخرى ، فإن استيلاء الشركات الأجنبية على الاقتصاد سوف يؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي .

في عالم معولم بلا حدود ، لا ينبغي للناس أن يشغلهم كون اقتصاداتهم خاضعة لسيطرة الأجانب مادام يمكنهم الحصول على خدمات أكثر شركات العالم كفاءة وأقواها مالياً . وينبغي أن تسمح الشركات والبنوك بأن تملكها الشركات والبنوك الأجنبية أو تحتويها . وينبغي أن يكون الناس سعداء بالعمل في الشركات الأجنبية لأنه من المحتمل أن يحصلوا على أجور أفضل .

ومما يؤسف له أن بعض البلدان تقاوم العولمة وتحاول التغلب على المشاكل التي أحدثها خفض قيمة العملات والهبوط الشديد في أسعار الأسهم . وهي تسعى لمساعدة شركاتها وبنوكها عن طريق إعادة الهيكلة وتوفير الائتمان . ويعتبر هذا بمثابة تنفيذ لعمليات إنقاذ وسوف يتسبب في فقدان الثقة من جانب قوى السوق . وستكون النتيجة المزيد من خفض لقيمة العملة والهبوط في أسعار الأسهم . وفي النهاية لا بد أن تستسلم هذه الدول وتقبل ما هو حتمي .

وقبل أن نخمن ما سيكون عليه المستقبل ، لا بد من إلقاء نظرة على الماضي والحاضر ، بما في ذلك مسار الحاضر الذي نعيشه والمرجح أن يتطور ويصبح جزءاً من المستقبل .

في ذروة الرأسمالية مكشوفة الوجه ، وخاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، كان استغلال العمال الفقراء يعد مسألة حق مكتسب . كان متوقعاً أن يكون التصويت قاصراً على أصحاب الأملاك وينبغي على العمال اعتبار أنفسهم محظوظين إن استطاعوا الحصول على فرص عمل بأجور منخفضة . وكان الأغنياء يأخذون كل شيء لأنفسهم .

قال كارل ماركس : إن الثروة المنتجة جاءت نتيجة لعمل الطبقات العاملة . وكان من الظلم حرمان العمال من كامل أرباح عملهم . والواقع أنه شعر بأنه ينبغي أن يمتلك العمال وسائل الإنتاج . وهكذا بدأت الثورات الاشتراكية والشيوعية التي أدت إلى فقدان الأرواح والممتلكات . وفي بلاد كثيرة كانت بشاعة الثورة غير مسبوقة ، حيث ذُبح كل الرأسماليين وصودرت ممتلكاتهم . وأقيمت دكتاتوريات البروليتاريا والطبقات العاملة حيث استولت الدولة الشيوعية على كل وسائل الإنتاج . وكان الاشتراكيون أقل عنفاً ، ولكنهم حرموا الرأسماليين من ثروتهم وطالبوا بحقوق ومزايا أكبر للطبقات العاملة .

وبعد أن تنبه الرأسماليون الغربيون إلى خطر ثورات العمال والاستيلاء العنيف على الحكومات ، قرروا إبداء وجه أكثر وداً لعمالهم . فقد اعترفوا بحق العمال في تكوين النقابات ، والحصول على أجور أعلى وعلى منازل ، وتقليل ساعات العمل والحصول على العطلات ، والحصول على إسكان وعلاج طبي جيدين ومنحهم هذا كله . قضى على ظروف العمل القمعية وغير الصحية . وفي بعض البلاد كان للعمال مقاعد في مجالس إدارة الشركات . وأقرت ممارسات اشتراكية كثيرة لترضية العمال .

وشيئاً فشيئاً حلت السوق الحرة محل مصطلح "الرأسمالية" . وامتدت ملكية الشركات إلى الطبقة الوسطى والطبقة العاملة من خلال الشركات العامة المحدودة . وبصورة عامة أصبحت الأعمال التجارية أكثر ديمقراطية . وتركت الصورة الرأسمالية القبيحة للشركات الخاصة مكانها للشركات العامة المسجلة التي تدار بطريقة أكثر وداً واحترافاً .

وأسهم الرأسماليون الجدد بنجاح في نمو اقتصادات بلادهم . وفي الحرب ضد الاشتراكيين الوطنيين ، تعاون الرأسماليون بالفعل مع الشيوعيين لهزيمة دكتاتوريات الفاشيين . ومن خلال سلسلة من إدارة رأس المال الحكيمة ، بما في ذلك نظام سعر الصرف المستقر الذي وضعه الاقتصاديون في بریتون وودز استطاع الرأسماليون الجدد الغربيون أو أتباع السوق الحرة إعادة بناء اقتصاداتهم مستخدمين توليفة من الأساليب الرأسمالية

والاشتراكية . إلا أن جشع الرأسماليين الدفين لم يختف في واقع الأمر .

ومن ناحية أخرى ، لم يتفوق الشيوعيون تفوقاً كبيراً من الناحية الاقتصادية . فلم تثبت صحة أنه حين يتقاضى الجميع نفس الأجر والدعم فسوف يعملون بنفس القدر من الجهد ويكونون على نفس الدرجة من السعادة . فقد انخفضت الإنتاجية والثروة ولم تعد الطبقات العاملة تقدر دكتاتوريتها كما تقدر الدكتاتورية الرأسمالية .

وفي النهاية انهار النظام الشيوعى . وحين كان موجوداً كان يمثل توازناً مضاداً لرأسمالى الغرب وكان يوفر للدول الصغيرة خيار اللجوء إليه . ويدون الشيوعيين شعر الرأسماليون بحرية القيام بما يحلو لهم ولم يكن أمام الدول الصغيرة خيار سوى قبول هيمنة الكبار والأقوياء .

وبناء على ذلك ، لم يكن الرأسماليون يشعرون بالحاجة إلى إبداء الوجه الودود . ومع سهولة الاتصال اتسع مجالهم . فبدلاً من مجرد استهداف امتلاك الثروة الوطنية ، يمكنهم الآن الذهاب إلى ثروة العالم ولكنهم لكي يفعلوا ذلك لابد من تصحيح بعض المفاهيم والقيم التى كانوا يدعون لها فى الماضى .

لابد من القضاء على مفهوم الدول القومية واستقلالها . ولابد من أن يفسح عدم التدخل فى الشؤون الداخلية الطريق لحق الدول الكبرى فى التدخل لضمان عمل الأشياء الصحيحة . وحتى الديمقراطية لابد من التضحية بها لمصلحة قوى السوق عند تحديد السياسات والقيادات الحكومية .

وكان الرئيس الأمريكى السابق جيمى كارتر أو من يطالب بحق التدخل فى أية دولة يدعى فيها انتهاك حقوق الإنسان . وأعقب ذلك محاولة استغلال «الجأت» ومنظمة التجارة العالمية للربط بين التجارة وسجلات حقوق الإنسان وحقوق العمال (وبالتحديد الأجور المنخفضة فى الدول التى تنافس الدول المتقدمة) والبيئة وغيرها .

ويبدو أن أهداف ذلك الاهتمام المفاجئ برفاهية الناس هي تلك الدول النامية التي شقت طريقها لتصبح دولاً صناعية تنتج السلع التي تنافس بنجاح تلك التي تنتجها الدول المتقدمة . وسوف تكون نتائج ربط التجارة بحقوق الإنسان وغيرها هو رفع تكلفة الإنتاج في تلك البلاد بحيث تعجز عن المنافسة بالمرّة أو ربما تعجز عن تصدير منتجاتها بالمرّة . وليس من غير المعقول افتراض أن هذا الاهتمام برفاهية شعوب تلك البلاد كان بسبب الرغبة في جعل سلعها أقل قدرة على التنافس مع سلع الدول المتقدمة .

ويبدو أن الرأسمالية القبيحة وراء هذا الاهتمام الإنساني . وهو ليس إنسانياً بحال من الأحوال حيث إن نتائج هذا المطلب هي جعل شعوب تلك البلاد أكثر فقراً لا غنى . ومن الواضح أنها معرضة لأن تفقد السوق إن هي امتثلت وأن تمنع من دخولها إن هي لم تمتثل .

أدركت الدول النامية مغزى تلك الخطة وعارضتها في الجات ومنظمة التجارة العالمية . إلا أن المعارضة أخرجت حيث إن الدول الأكثر فقراً بما لديها من سجلات سيئة خاصة بانتهاكات حقوق الإنسان لم تشارك في الأمر لأنها لم تكن تنتج أى شيء تنافس به سلع الدول المتقدمة . كما أن معظم هذه الدول خاضعة للدول المتقدمة التي حصلت منها على المساعدات أو القروض . إلا أن محاولة القضاء على القدرة التنافسية للدول منخفضة التكلفة باءت بالفشل .

وجاء ظهور عصر المعلومات والاتصال الفوري بفكرة العالم الخالي من الحدود ، ذلك العالم الذي لا يمكن فيه للمعلومات وحدها أن تنتقل بحرية وتستغل إمكانيات العمال التجارية بغض النظر عن المواطنة أو الولاءات ، بل كذلك رأس المال والسلع والبشر .

إن استغلال من لديهم رأس المال والمعرفة في معظم الدول للفرص التجارية تحظره دوماً القوانين الوطنية التي تراعى مصلحة مواطني البلاد . ولكن لأن المواطنين فقراء وليست لديهم المعرفة اللازمة ، فإن هذه الفرص لم تستغل الاستغلال الكامل . وإذا كانت الفرص والقدرات سوف تأتي بأكبر قدر ممكن من الريح للناس ، فحيث يجب التخلص من القوانين

والتنظيمات التي تراعى مصلحة أبناء البلاد . بعبارة أخرى : لابد من أن يكون هناك إلغاء للقيود بصورة كبيرة جداً .

وبالإلغاء القيود هذه لن تكون هناك — من الناحية التجارية — أية حدود تعوق أنشطة من لديهم رأس المال والمعرفة من أغنى الدول وأكثرها تقدماً . وسوف يكون العالم مجرد دولة واحدة مفتوحة لكل من لديه معرفة ويمكنه استغلال القدرات التجارية إلى أقصى حد ممكن . ولذلك ينبغي أن يؤدي إلغاء القيود إلى العولمة .

وقد قيل للدول النامية إن إلغاء القيود والعولمة سيكونان في مصلحة شعوبها . فبدونهما سوف تظل للأبد مكبلة برجال الأعمال المحليين غير الأكفاء ممن لا يملكون رأس المال الكافي ، وهم في العادة محاسب القادة الذين يقدمون سلعا وخدمات رديئة بأسعار باهظة .

ويتوازي مع الدعاية بشأن إلغاء القيود والعولمة فضح مساوئ وفساد ومحسوبة قيادات البلاد التي نجحت بالمصادفة في تصنيع نفسها وإنتاج سلع تنافس تلك التي تأتي من الدول الصناعية . وبعد أن غمرت شعوب هذه البلاد هذه المادة الدعاية التي نقلتها الصحافة الدولية ، انقلبت على الفور على حكوماتها . وهي لم تنضم إلى المطالبة بخلع حكوماتها وحسب ، بل كذلك بفتح بلادها أمام الاستغلال الأجنبي .

ومن الواضح أن أكبر الشركات وحدها هي القادرة على السيطرة على العالم . واستعداداً للهيمنة الكونية ، تتخذ الشركات والبنوك الكبرى في دول بعينها خطوات نحو الاندماج وشراء الشركات كي تزداد حجماً وقوة . وهناك شعور بأنه في أي مجال من مجالات العمل لابد من أن تكون هناك بضع شركات عملاقة وحسب ؛ فثلاث أو أربع تكفي العالم . ولابد من أن تسمح الشركات الوطنية الصغيرة لنفسها بأن تمتلك ولا هلك في المنافسة من جانب واحد .

ومما يؤسف له أن المدافعين الأقوياء عن العولمة وإلغاء القيود يرون أن أكثر الدول تقدماً من بين الدول النامية لم تبد ارتياحاً كبيراً تجاه تلك الأفكار الخاصة بالعولمة وإلغاء القيود . وهى لم ترفضها رفضاً تاماً ولكنها تقدمت برجاء لإعطائها الوقت الكافى كى تعزز شركاتها وينوكها . إلا أن تكتيكات التعطيل الخاصة بها جعلت صبر الدول العملاقة وشركاتها ينفد . وكان لابد من إجبارها بصورة أو بأخرى على التعجيل .

يحسب للاقتصادات الغربية القوية وشركاتها الضخمة أنها لم تتأمر . إلا أن الفرصة أقيت فى حرجها حين شن المتعاملون فى العملات هجومهم وخفضوا قيمة عملات كل تلك الدول النامية التى كانت تعطل العولمة . سحب المستثمرون قصار المدى فى أسواق الأوراق المالية فى الدول التى هاجمها المتعاملون فى العملات رأسمالهم ، مما أحدث هبوطاً رهيباً فى أسعار الأسهم وتفاقم الموقف الاقتصادى .

وحين ووجهت حكومات تلك الدول النامية بهذه الأزمة المالية غير المسبوقة التى قلت فيها ثروة البلاد بمقدار النصف على الأقل ، كان لابد من أن تطلب العون من صندوق النقد الدولى . وبما أن صندوق النقد الدولى كان يعتقد أن الانتعاش لا يمكن إحداثه إلا عن طريق شراء الشركات الأجنبية الشركات المحلية المتعثرة بسبب هبوط أسعار العملات والأسهم شراءً كلياً أو جزئياً ، كان أحد الشروط التى فرضها صندوق النقد الدولى هو إزالة القيود المفروضة على امتلاك المستثمرين الأجانب للبنوك والشركات المحلية . وكانت نتيجة قبول البلاد لهذا الشرط أن استطاعت الشركات الأجنبية امتلاك كل الشركات الكبيرة والمربحة أو امتلاك الحصة المسيطرة فيها . وسوف تصبح هذه الشركات عملاقة تعمل على المستوى الكونى . وسوف تكون أموالها ضخمة وسوف تسيطر على العالم .

وكان هناك زمن تملك فيه الشركات الأمريكية مزارع موز ضخمة فى بعض جمهوريات أمريكا اللاتينية الفقيرة . وكان عائد حكومات تلك الجمهوريات يكاد يقتصر على ما تحصل عليه من شركات مزارع الموز . وفى حال تعرض هذه الشركات للفشل

تتعرض الجمهوريات لمشكلة خطيرة . وكان من مصلحة تلك الدول الموافقة على طلبات الشركات ، بما فى ذلك التعديلات السياسية . ومن الممكن أن يكون للشركات الضخمة التى تعمل فى الدول التى أقنعوها بالانفتاح نفس النفوذ على الحكومات .

وقد أشير إلى أن المتعاملين فى العملات يمكنهم خفض عملات أية دولة متى شاءوا . التعامل فى العملات لا تقوم به صناديق التغطية وحدها ، بل كذلك البنوك الكبرى . وأحد تلك البنوك يبلغ رأسماله ٦٠٠ مليار دولار أمريكى تقريباً . ويمكن تصديق أن بين هذه البنوك والمتعاملين فى العملات حوالى ٣٠ مليار دولار أمريكى . وليس هناك تنسيق فيما بينها . كما أنها لا تدخل فى مؤامرات . إلا أنها تتصرف كالقطعان . ولذلك فإنه حين يميل واحد أو أكثر من الأفراد المهمين يتبعه الآخرون . بذلك لا يختلف الأثر عما لو كان هناك تنسيق .

ويقال إن خفض قيمة عملات شرق آسيا يعود إلى رأسمالية المحاباة الفاسدة . وسوف ينكرون أن فسادهم هو سبب خفضهم قيمة العملات حتى وإن أنكر تجار العملة أنه لا دخل لهم فى الخفض . ولكن مهما كان المسئول فإن حقيقة الأمر هى أن العملات خفضت قيمتها بصورة كبيرة ، بلغت فى حالة من الحالات ٦٠٠ بالمائة . ويمكن أن نفترض أن العملات ذكية وأنها تخفض قيمة نفسها حين تسيء الحكومات التى تصدرها التصرف .

إلا أن الحقيقة هى أن الدول التى خفضت عملاتها تعاني اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً . وإذا كانت عاجزة ، بسبب أساليبها التى تتسم بالإسراف ، عن تسديد ديونها الخارجية ، فقد أصبحت بعد خفض قيمة العملات أقل قدرة على دفع ديونها . وسوف ينبهها ذلك إلى افتقارها إلى المهارات فى إدارة شركاتها وسوف تكون أكثر استعداداً لقبول رأس المال والخدمات وسيطرة الشركات الأجنبية .

وستكون المحصلة النهائية للعالم المعولم الذى ألغيت فيه القيود ظهور شركات وبنوك ضخمة لها فروع فى كل بلد من بلاد العالم . لن يكون عددها كبيراً جداً حيث ستمتلك

الشركات والبنوك الصغيرة أو تُدمج بصورة أو بأخرى .

فى رأسمالية الماضى كان الأغنياء يسيطرون على الثروة فى بلد أو بلدين ويستغلون العمال الفقراء فى هذين البلدين وحسب . وكانت أسواقهم هى الإمبراطوريات التى حصلوا عليها . وكانت تلك أسواقاً أسيرة لم تكن تشتري كل المنتجات المصنعة بأى سعر يحدد لها ، بل كانت تقدم كذلك كل المواد الخام بالأسعار التى يحددها الصناعيون الأغنياء فى الدول الكبرى .

كان ذلك الترتيب منظماً . ولكن ما يؤسف له أنه فى سنوات ما بعد الحرب كان لابد من تفكيك الإمبراطوريات . وجعل الانشغال بالحرب الباردة والحاجة إلى الاحتفاظ بولاء الدول المستقلة حديثاً للرأسمالية فى وضع حرج . ولكن ما إن تغلب الرأسماليون على التحدى الذى تمثله الكتلة الشيوعية حتى باتوا يتحركون بحرية .

واليوم لا ينصب اهتمام الرأسماليين الجدد على استغلال العمالة المحلية ، وإنما الاستغلال العالمى للدول الفقيرة التى تعد بمكاسب غير محدودة . ومن هنا كان الدافع وراء إلغاء القيود والعمولة . وهؤلاء الرأسماليون الجدد لا يتحدثون عن أرباح بالملايين وإنما بالمليارات . ولا يمكنهم الانتظار للقيام بأعمال تجارية عادية تنطوى على أبحاث استهلاك الوقت والتنمية والتصنيع والتصدير . إنهم يريدون كسب المليارات بين عشية وضحاها . ويسمح لهم التعامل فى العملات تحقيق أرباح مذهلة فى أسرع وقت .

وبعد أن أصبحت تريليونات الدولارات تحت أيديهم أصبحوا قوة كونية لا قبل للحكومات فى الدول النامية بالتصدي لها . كما أن السيطرة على الإعلام تمكنها من تشكيل رأى العام وفرض الرقابة على الانتقادات والترويج بصورة عامة لمشروعية وصحة مفهومهم الخاص بالنظام العالمى الجديد . وحين يقولون إن الكونية مفيدة ، فسيقول الجهاز كله نفس الشيء ولن يُسمح لأحد بأن يقول غير ذلك .

لقد وصفت الماضى والحاضر بإيجاز . فماذا سيكون عليه المستقبل ، مستقبل آسيا . لن يكون هناك جزء كبير من المستقبل لآسيا ، على الأقل المستقبل الذى هو آسيوى بشكل مميز . ففى عالم معولم ألغيت فيه القيود ، سوف يكون مستقبل آسيا شديد التداخل والترابط مع مستقبل سائر بقاع العالم بحيث لا يمكن تمييزه عن مستقبل العالم .

وسوف تزدهر دول آسيا من جديد ولكن ليس باعتبارها دولاً آسيوية . فسوف تسيطر على اقتصاداتها الشركات الأجنبية الضخمة ، التى يملكها ويديرها غير الآسيويين . وسوف يكون جنوب شرق آسيا بمثابة قاعدة لإنتاج المنتجات منخفضة التكلفة لمنافسة تلك التى تنتجها اقتصادات آسيوية كبيرة بعينها ترفض الخضوع لسيطرة أحد . وفى النهاية سوف تخضع هذه الدول كذلك . سوف تخضع لأنها تعلم أنها تقف فى وجه القوى التى لا يمكنها هزيمتها . إلا أن الناس سوف يبدون استياءهم من الأغراب الذين سيتسيدون عليهم من جديد . ولشعورهم بالمرارة من الاستيلاء على شركاتهم الوطنية ، سوف يبدون استياءهم بالعديد من الطرق . وسوف يفكرون عاجلاً أو آجلاً فى استعادة السيطرة على اقتصاداتهم . وسوف يعتبرون هذه حرب تحرير جديدة . وحتى إذا كانت لديهم الرغبة فى تحاشي العنف ، فسوف يأتى العنف حين يتغافل الرأسماليون الجدد عن الأمارات . وبالطبع لن تكون هناك حرب استقلال . ولكن سيكون هناك نوع من حرب العصابات التى لن تفيد أحداً .

ونأمل ألا يكون هذا هو مستقبل آسيا . ربما تخرج آسيا نفسها من الموقف الحالى سليمة . وربما يستعاد التنافس الصحى بين آسيا وأوروبا وأمريكا . ولكن الرأسماليين الجدد لا يريدون تضييع الفرصة للسيطرة على العالم وكسب أموال ضخمة أثناء ذلك . وفقط فى حالة فرض بلادهم القيود عليهم سيعم مستقبل العالم (وآسيا جزء منه) السلام والرفاهية .

العولمة مطامح آسيوية*

تتصارع آسيا مع مشكلة اقتصادية لا سابقة لها في التاريخ . فالمجتمع الدولي يعترف بمبادئ آسيا الإيجابية ، وهي المعدلات العالية تاريخياً للنمو الناتجة عن الاقتصادات الوثابة الأخذة في الاتساع والمدخرات والصادرات الكثيرة . والواقع أنه في بداية عام ١٩٩٧ كان المحللون يقولون : إن اقتصادات «المعجزة» في جنوب شرق آسيا مقدر لها أن تظل على نموها في الألفية التالية دون أي تراجع . وكانت المنطقة تحظى بالثناء لسياساتها الاقتصادية الكلية الناجحة وإدارتها التي قد يضاهيها فيها عدد قليل من الدول النامية . وفجأة توقفت كلمات الثناء وحل محلها اتهام بسوء الإدارة والفساد والمحسوبية وعدم الشفافية والكثير من المساوئ الإدارية .

وصاحب ذلك ما كان وما زال يوصف بأنه فقدان الثقة من جانب ما يسمى قوى السوق ، أي : المستثمرون الأجانب قصار المدى . وسحب رأس المال على عجل من تلك الأسواق الناشئة وخفضت قيمة العملات . وكانت النتيجة ضياع الثروة بصورة ضخمة .

ويعلم الجميع ما يعنيه خفض قيمة العملات ، إلا أنني أود استخدام لغة الأرقام لبيان أثر خفض قيمة الرينجت الماليزي بمقدار ٥٠ بالمائة مقابل الدولار الأمريكي . فقد كان نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي قبل الخفض ٥ آلاف دولار أمريكي . وجعل خفض قيمة العملة بمقدار ٥٠ بالمائة إلى انخفاض نصيب الفرد إلى ٢٥٠٠ دولار أمريكي . وفيما يتعلق بإجمالي الناتج القومي ، خسرت ماليزيا التي يبلغ عدد سكانها ٢٠ مليوناً ٥٠ مليار دولار من قدرتها الشرائية . لقد أعادونا إلى ما بين ٢٠ و ٢٥ عاماً إلى الوراء حين كان نصيب الفرد

* كلمة ألقيت في افتتاح المؤتمر الآسيوي الهاسيفيكي لمنظمات صغار المستثمرين في كوالالمبور بماليزيا في ٢٠ مايو ١٩٩٨ .

من إجمالي الناتج القومي ٢٥٠٠ دولار .

بل إن الخسارة الناتجة عن هبوط أسعار الأسهم - حين باع المستثمرون أسهمهم وأخرجوا الأموال من البلاد - أكبر ، فقد كانت لدى ماليزيا أكبر سوق أوراق مالية في جنوب شرق آسيا يبلغ رأسمالها ٩٠٠ مليار رينجت . وحين كان سعر الرينجت ٢, ٥ مقابل الدولار كان مقدار رأس المال يساوي ٣٦٠ مليار دولار . ويعني انخفاض قيمة الأسهم بنسبة ٥٠ بالمائة انخفاض رأس مال السوق إلى ٤٥٠ مليار رينجت . ولكن الدولار في الوقت الراهن يساوي ٣, ٨٠ دولار ، وهو ما يعني أن رأسمال السوق هو ١١٨ مليار دولار ، أي : ٣٠ بالمائة مما كان من قبل . فقد خسرنا ٢٤٢ مليار دولار .

وإذا أضفنا خسارة خفض قيمة العملة إلى خسارة رأس مال السوق يصبح إجمالي الخسارة حوالي ٢٩٠ مليار دولار ، إذا حسبناها بالأرقام الصحيحة .

هذه خسارة حقيقية للثروة ، تلك الثروة التي تكونت على مدى ٤٠ سنة من العمل الجاد ومن التنمية ؛ وهي الثروة التي تخص البلاد وشعبها . واحتاج الأمر منا ٢٠ عامًا كي نرفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي من ٢٥٠٠ دولار إلى ٥ آلاف دولار . وقد خسرنا ذلك خلال ستة أشهر .

ربما نكون قد فعلنا شيئًا يجعلنا نفقد الثقة ، ولكن هل نستحق أن نخسر ٢٩٠ مليار دولار من الأموال التي كسبناها بشق الأنفس لهذا السبب ؟ ولكن عملتنا خفضت حتى الآن بنسبة ٥٠ بالمائة تقريبًا . وخفضت عملات أخرى من جنوب شرق آسيا بنسبة ٤٠ بالمائة ، مما لم يؤد فقط إلى خسائر ضخمة في الثروة ، ولكن كذلك إفلاس الشركات والبنوك وضياع فرص العمل بالنسبة لحوالي ٢٠ مليون عامل ؛ إلى جانب القلاقل السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

وألقي اللوم مرارًا وتكرارًا على الحكومات وفسادها وفقدانها للشفافية ورأسمالية

المحسوبة فيما يتعلق بالمصيبة التي لحقت بالبلاد . قد تكون مذنبه كما يتهمونها ، إلا أنها نفسها الحكومات التي طورت البلاد وجعلتها تزدهر ، وهي لم تخلق المليونيرات وحسب ، بل كذلك الملايين من فرص العمل ذات الأجور الجيدة لشعبها وأتاحت فرصاً ضخمة للمستثمرين كي يطبقوا مواهبهم وطموحاتهم ومهاراتهم كي يحققوا حياة طيبة لأنفسهم . فما هو الشيء الخاص الذي فعلته تلك الحكومات في مايو ويونيو عام ١٩٩٧ وأدى إلى هذا القدر الكبير من فقدان الثقة ؟

من الطبيعي أن من يفقدون الثقة سوف يسعون لإثقاذ أى شيء لديهم . فلا بد من أن يهربوا . إلا أن الأدلة تشير إلى أنهم يحققون أرباحاً كبيرة تبلغ مليارات الدولارات نتيجة لفقدانهم الثقة . إنهم يفقدون الثقة من حين لآخر ويبيعون العملات والأسهم ويكسبون المزيد من المال ، كما نعتقد . ونحن بطبيعة الحال لا نعلم من يكونون أو ما هي الأرباح التي يحققونها أو الضرائب التي يدفعونها . ولا أهمية لذلك لأنهم يحاربون من أجل الانفتاح من جانب الحكومات ، بل هم في الواقع يؤدبون الحكومات من أجل عالم أفضل . وكونهم يخلفون وراءهم ذيلًا من الكوارث الاقتصادية وحالات الإفلاس والفقر واللاجئين الاقتصاديين لا يدخل في الموضوع كذلك . فالمهم هو أنهم يحاربون من أجل تحرير الاقتصادات العالمية ومن أجل عالم أفضل للسعى وراء الثروة التي لا حد لها .

إننى أرى لكم هذا كله لأنكم بوصفكم مستثمرين لا بد من أن تعرفوا البيئة التي ستعملون فيها . وأنا متأكد تمامًا من أنه ستخرج من هذه الفوضى فرص للاستثمار . وسوف ينجح المستثمرون ليس فقط عندما يتعرفون على الفرص ، بل عندما يعرفون كيف يترجمون هذه الفرص إلى أعمال تجارية مربحة .

لم يعد بإمكاننا الشك في أن العالم يمر بتغيرات جذرية . وليست التكنولوجيا وحدها ، وخاصة تكنولوجيا المعلومات ، هي التي تغير العالم الذي نمارس فيه أعمالنا التجارية ، بل هي كذلك الفلسفة التي ينتجها وينميها العالم الأخذ في الانكماش .

سوف تتذكرون أنه فى يوم من الأيام كان هناك تمرد ضد تجاوزات الرأسمالية . وكانت الاشتراكية والشيوعية ردود فعل مباشرة ضد جشع الرأسماليين غير المحدود . لقد استغرق الأمر من العالم أكثر من مائة عام كى يدرك أن الاشتراكية والشيوعية لم تكونا بديلين للرأسمالية . إلا أن رأسمالية تلك الفترة نفسها مرت بتغير وأصبحت أقل تجاوزاً وأقل خضوعاً لسيطرة الجشع المحض . وليس مفهوم السوق الحرة الذى نشأ رأسمالية بمعناها التام . إنه أخف وطأة وأكثر اهتماماً بمبادئ المساواة والعدالة . وهو يبشر بأمل كبير للمستثمرين والاستثمار . فسوف تكون هناك حرية وفرص للجميع كى يقيموا كل أنواع الأعمال التجارية الكبير منها والصغير فى أى مكان وأى زمان . ويمكن لدولة كماليزيا أن تأمل فى دخول أنشطة تجارية فى حدود إمكانياتها . ويمكنها التحول من الزراعة إلى الصناعة المناسبة وخلق المزيد من الرفاهية للبلاد وشعبها .

إن السوق الحرة هى وجه الرأسمالية الأكثر رقة ، ذلك الوجه الذى تقدمه كى تكسب الأتباع وتشجع التخلي عن الاقتصادات المخططة مركزياً . إلا أنه بعد انهيار الشيوعية والاشتراكية ، لم تعد هناك حاجة إلى وجه الرأسمالية الأكثر رقة . لقد عادت الرأسمالية العارية . ولن تكون السوق حرة لأحد بعد الآن . بل ستصبح حلبة لمسابقة «الفائز يأخذ كل شيء» . ولن يطرد الأقوى والأكفأ الفاسد وحسب ، بل كذلك من هو أصغر وأقل استعداداً .

ونحن نرى ذلك فى قطاع البنوك . فالغرض من الاندماج وشراء البنوك هو خلق كيانات مصرفية عملاقة يمكنها السيطرة على القطاع . فلا مكان للصغير فى أى موضع . وترجم العولمة وإلغاء القيود إلى الحرية المطلقة للسيطرة على كل أنحاء العالم . وسوف يكون التنافس فقط بين بضع عمالقة . إن احتكار القلة هو نظام الوقت الراهن .

الحجة فى ذلك أن العملاء سوف يحصلون على خدمات الأكثر كفاءة والأفضل استعداداً . وبذلك سيحصلون على أحسن خدمة فى واقع الأمر وينبغى لهم الترحيب

باحتمار القلة من جانب العمالقة . غير أن العمالقة غالباً ما لا يرون الأقرام الذين يفترض أنهم يخدمونهم . وحين يتحرك العمالقة ، حين يغيرون السياسات أو الممارسات ، فإنهم يسحقون الأقرام تحت أرجلهم ، فهم من الصغر بحيث لا يمكن إدراكهم . ولا يمكن للأقرام أن يتوقعوا اهتماماً شخصياً وخدمة فردية من العمالقة . كما أنه سيجرى تنظيف العملاء كذلك عند الاندماج والشراء . سيكونون كباراً كذلك . وسوف يختفى الصغار ، ولن يظهر من جديد . ومن المؤكد أن المستثمرين جميعهم صغار . ولن يكون هناك أحد منهم . فكل شيء سيكون عملاقاً ومنتشراً فى كل أنحاء العالم . سوف نأكل فى سلاسل مطاعم عملاقة ، ونقيم فى فنادق متشابهة ، ونرتدى ملابس مصنعة من خلال الإنتاج الضخم ، ونركب ثلاث ماركات من السيارات ، إلى غير ذلك من أمور . حتى البوتيكات ستكون مقصورة على بضع ماركات عالمية . سوف نعمل جميعاً من أجل عدد صغير من أصحاب العمل العمالقة الذين يعملون فى أنحاء العالم .

قد لا تحدث هذه الأمور بالطبع . إلا أنه لا بد من الاعتراف بأن التقدم الذى حدث فى تكنولوجيا المعلومات يجعل كل هذه الأشياء ممكنة حتى فى وقتنا هذا . فالشركات العملاقة تتكون بالفعل وتعمل فى أنحاء العالم . ومن خلال الاندماج وشراء الشركات سوف تصبح أكبر وأقوى . ذلك السيل من الإجراءات القانونية ضد إحدى شركات برامج الكمبيوتر كان سببه الخوف من الاحتكار . ويمكننا اعتبار هذه المحاولات لكبح جماح الاحتكار فى صناعة برامج الكمبيوتر عملاً دفاعياً أثناء الانسحاب . فهو سوف يؤخر العملية ، إلا أن بطل « كل ما هو كبير جميل » سوف يتتصر .

ولا بد للمستثمرين من البحث عن مكان لهم فى هذا النظام الاقتصادى الجديد . ولن يكون هذا بالأمر السهل . فرمما لم تعد المشروعات الصغيرة القديمة متاحة لكم كى تدخلوها . ولكن من المؤكد أن الأذكىاء منكم سوف يجدون شيئاً فى عالم التجارة الإلكترونية يمكن للاستثمار استغلاله . والشئ المؤكد هو أن الأفكار الجديدة للمشروعات

الجديدة لن تكون معمرة كما كان في الماضي . فمدة صلاحية المنتجات والخدمات تقصر أكثر وأكثر . وكذلك سيكون حال المنتجات والخدمات . فما أن يظهر مشروع حتى يقيم شخص آخر مشروعاً جديداً أفضل منه لينافسه . ولا بد من أن يكون من يريدون البقاء في الأعمال التجارية مستثمرين بحق . ولا بد من أن يفكروا دوماً في أفكار جديدة للقيام بالأعمال التجارية وأساليب جديدة لعرضها .

إنى أدرك أن الصورة التي رسمتها عن العصر الناشئ لا تشجع بالمرّة . غير أنى متأكد كذلك من أنكم بوصفكم مستثمرين لا يمكن إحباطكم بسهولة . فالمستثمرون ليسوا موجودين في فراغ . ومشروعكم في واقع الأمر نتيجة للفرص التي يتيحها لكم ما يحيط بكم . معرفة ما هو كائن أو سيكون حولكم في غاية الأهمية عند تحديد المشروع الذي تقومون به والطريقة التي ستضمنون بها نجاح المشروع .

بِنَاءُ الشَّرَاكَةِ الْأَسْيَوِيَّةِ الْأُورُوبِيَّةِ الْجَدِيدَةِ *

يبدو أن الوقت قد حان كي تعيد آسيا وأوروبا النظر في علاقتهما ، خاصة وأن العالم يمر بتغيرات جذرية في الأفكار والتكنولوجيا لابد وأنها ستجبر العلاقات بين أمة وأخرى ومنطقة وأخرى على التغيير . إننا لم نعد نعيش في عزلة بل إن كوننا مجبرين على أن نكون جيراناً قريبين لابد وأن يفرض ضغطاً علينا جميعاً . فقد أظهر التاريخ أن الجيران هم الأكثر احتمالاً لأن يختلفوا مع بعضهم ممن تفصلهم المسافات ويجهلون أمور بعضهم . وبما أن التكنولوجيا جعلتنا جميعاً جيراناً متلاصقين فمن الأهمية أن نأخذ فكرة إعادة تشكيل علاقاتنا مأخذ الجد .

لقد كانت هناك أوقات في الماضي لم تسمع فيها أوروبا عن آسيا إلا حين كانت الجحافل الآسيوية تغير على شرق أوروبا وشواطئ البحر المتوسط وشبه جزيرة أيبيريا وتعيث فيها فساداً . وقد اجتاحتها جيئة وذهاباً وفي مرات عديدة احتلت الأراضي واستقرت قروناً . وأعقب غزوات تلك المناطق هيمنة الأوروبيين على كل آسيا . وكان نجاح الأوروبيين كبيراً حتى أنه لم يخل ميل مربع واحد في آسيا من الهيمنة الأوروبية بشكل أو بآخر .

لم تكن العلاقة بين أوروبا وآسيا خلال فترة الإمبريالية الأوروبية أمراً ينظر إليه الآسيويون بسرور . ولكن ما من سبيل لإنكار أن الهيمنة الأوروبية أدت إلى تغيرات جذرية في المنظور الذي يرى من خلاله الآسيويون العالم . فقد كانوا من ناحية مستائين من إخضاع الأوروبيين لهم ، ومن ناحية أخرى أوحى لهم ذلك بأن يتبنوا قيم مستعمرهم السابقين وأفكارهم وأساليبهم .

* كلمة أُلقيت في مؤتمر الشراكة الآسيوية الأوروبية في لندن بالمملكة المتحدة في ٤ أبريل عام ١٩٩٨ .

لقد كانت الأيديولوجيات الأوروبية هي التي أدت في النهاية إلى تحرير الآسيويين . فقد استوعبوا الشيوعية والاشتراكية والديمقراطية الأوروبية بسرعة . كما تبنا النزعة الجمهورية الأوروبية وحتى الأفكار الأوروبية الخاصة بالملكية الدستورية . وفي الوقت الذي نالت فيه الأمم الآسيوية استقلالها لم يكن أبنائها هم أنفسهم الآسيويين الذين كان الأوروبيون قد أخضعوهم من قبل . وفيما يتعلق بالأيديولوجيات والقيم ، وفيما يتعلق بالمفاهيم وبالمناظر الذي يرون من خلاله العالم ، «تأربن» الآسيويون . فقد نظموا بلادهم وإدارتهم على النمط الشائع في أوروبا إلى حد كبير .

ورغم التجربة السابقة كان هناك مخزون ضخم من النيات الحسنة بين الآسيويين تجاه الأوروبيين . والواقع أن الدول الآسيوية كانت أغرب عن بعضها منها عن الدول الأوروبية . ويبدو هذا بوضوح من حجم السفر بين الدول الآسيوية وأوروبا مقارنة بحجمه بين الدول الآسيوية وبعضها في الوقت الراهن . فرحلات شركات الطيران الآسيوية من وإلى أوروبا أكثر حتى من رحلاتها من وإلى الدول الآسيوية المجاورة .

لقد خدم تبني الأساليب والطرق الأوروبية الآسيويين خدمة كبيرة . وتطورت الدول الآسيوية التي تعلمت تلك الأساليب والطرق تطوراً كبيراً وسريعاً . ويبدو أنها ستلحق بالأوروبيين . بل إن البعض يتحدث عن الإدارة الآسيوية وأن القرن الحادي والعشرين سيكون قرناً آسيوياً .

ومما يؤسف له أنه حين اضطرت أوروبا إلى التخلص من مستعمراتها الآسيوية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، تصادف حدوث ذلك مع الحاجة إلى إنهاء الحروب الدورية التي عانت منها أوروبا طوال ألفيتين . وأجبرتها المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى النظر داخلياً إلى أوروبا بدلاً من النظر إلى آسيا الناشئة .

وخلال السعي لإنشاء المجموعة الأوروبية الاقتصادية ، صاغ الأوروبيون سياسات كانت تميل إلى الحد من التعاقدات مع الدول الآسيوية . لم تكن هناك تفرقة صريحة ضد

آسيا بوصفها منطقة ، ولكن العلاقات مع الدول الآسيوية تركت لتدبل بصورة أو بأخرى . بل إنه كان هناك اقتراح «حصن أوروبا» فى سبيله للتنفيذ . واستخدمت بعض الدول الأوروبية بوضوح إلغاء التعريفات الجمركية وحتى الحواجز الجمركية كى تقصر السوق الأوروبية عليها هى فقط .

وفى النهاية تطورت المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبى ، وهو نسخة مبيضة من الولايات المتحدة الأمريكية ، إلى جانب البرلمان الأوروبى . وسوف تسفر سياسات المركزية الأوروبية فى نهاية الأمر عن العملة الأوروبية الموحدة . ويمكن لأى إنسان أن يخمن ماذا يمكن أن يكون مشتركاً غير ذلك . ولكن من المؤكد أن الأوروبيين يستعدون لفكرة كونهم أوروبيين ، وبما أن الآسيويين غير أوروبيين فسوف يجدون أنفسهم مستبعدين بصورة أو بأخرى .

لقد كان هناك فى الفترة الأخيرة خوف حقيقى من أن أوروبا الموحدة لن تسمح للخطوط الجوية الآسيوية بأخذ ركاب من أية مدينة أوروبية والطيران بهم إلى مدينة أوروبية أخرى . إن الحصول على الحرية الخامسة أمر صعب إلى حد كبير ولكن إذا اعتبر الأوروبيون المسارات التى تربط المدن الأوروبية مسارات محلية فسوف تضيع على الخطوط الجوية غير الأوروبية حقوقها .

وفى الشحن البحرى هناك سياسة للملاحة الساحلية تقصر الشحن البحرى بين المقاصد المحلية على شركات الملاحة المحلية . وفى حالة اعتبار أوروبا هذه الخطوط محلية ، كما تعتبر الولايات المتحدة مثل تلك الممرات محلية ، فإن شركات الشحن الآسيوية ستجد نفسها مستبعدة كذلك .

كانت تلك ولا تزال هى المخاوف . إننا نرحب بأوروبا الموحدة الخالية من الحروب . لقد كانت الحربان العالميتان الأولى والثانية حربين أوروبيتين فى المقام الأول ولكنهما جرتا دولاً أخرى من دول العالم وتسببتا فى وقع حروب أخرى فى مناطق أخرى . إننا نرحب بأن

أوروبا لن تجلب الحروب للعالم مرة أخرى . إلا أننا نعلم أن كل فكرة اخترعها البشر أو وضعوها يمكن تفسيرها تفسيراً مختلفاً عن الأصل بمرور الوقت .

بل إن الأديان ذاتها فسرت بمرور الزمن تفسيراً سلبياً ، مما أدى إلى نفس النتائج التي كان المقصود بها أن تمنعها . ولذلك فمن المهم أن يراقب العالم نشوء الاتحاد الأوروبي لكي لا يقلب التفسير الضيق الخير الذي يمكن أن يأتي به إلى شر .

وبينما يركز الأوروبيون على المشكلة الأوروبية وإقامة أوروبا موحدة خالية من الصراعات ، فإن آسيا تتغير . وبحلول الستينيات من القرن العشرين كانت معظم الدول الآسيوية قد نالت استقلالها . وبعد أن تعلمت دول شرق آسيا على وجه التحديد من خلال اتصالاتها الجبرية مع الأوروبيين ، فقد شرعت في تحديث وتطوير نفسها . وقد حلت معظم مشاكلها بما في ذلك المشاكل التي خلفها الأوروبيون وراءهم ثم أخذت تتبنى الأنظمة التي سوف تسهم في التنمية السريعة . ونجح معظم تلك الدول وبدأت وكأنها ستلحق بأوروبا .

إن ظهورها على المسرح العالمي كان له أثر على الاقتصاد الأوروبي . فبينما كانت أوروبا تؤمن بزيادة الأرباح إلى أقصى حد كي تعوض التكاليف التي تتزايد بسرعة ، وخاصة تكاليف العمالة ، حصل الآسيويون على نصيبهم من السوق عن طريق تقليل الأرباح والتوسع السريع . وفي النهاية استطاعت المنتجات الآسيوية أن تحل محل المنتجات الأوروبية ، ليس فقط في الأسواق غير الأوروبية ، بل كذلك في الأسواق الأوروبية . وبدأت أجراس الإنذار في الانطلاق داخل الجماعة الأوروبية . وتردد الصدى في أمريكا .

بدأ الأمر لبعض الوقت وكان أوروبا وأمريكا ستحاولان صد الغزو الآسيوي في السوق من خلال الجات ومنظمة التجارة العالمية . واقترح ربط التجارة بحقوق الإنسان والديمقراطية وغير ذلك . . وراجع الأوروبيون السجلات الآسيوية ووجدوا دائماً أنها لا ترقى إلى المستوى المطلوب . ونتيجة لذلك كان لابد من إغلاق الأسواق في وجه الآسيويين .

قاوم الآسيويون . وفشلت المحاولة . ومما يحسب للأوروبيين أنهم لم يلحوا على تلك الفكرة . إذ كانوا أكثر مراعاة لحاجات الآخرين . ففي حين اعترضوا على الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان ، كانوا يفضلون إنهاء تلك الانتهاكات بوسائل أخرى .

وفي ذلك الوقت تقريباً أصبحت أوروبا مهتمة بالدخول في حوار مع آسيا . وهكذا عقد اللقاء الآسيوي الأوروبي في بانكوك في مارس من عام ١٩٩٦ . ولم يكن متوقعاً أن يتمكن خمسة وعشرون رئيس حكومة يتحدثون العديد مما يمكن تسميتها باللغات الغربية إقامة تفاهم ، ومن المؤكد ألا يمكنهم وضع سياسات لإحداث تعاون مفيد بين الدول غير المتجانسة . ولكن الواقع أنهم حققوا ذلك .

ومن بين القرارات التي اتخذوها ويمكن أن تسهم في إقامة علاقات أفضل وأوثق بين أوروبا وآسيا هي جعل الطلاب الأوروبيين يدرسون في الجامعات والمعاهد الآسيوية . فطوال أكثر من قرن كان تدفق الطلاب في اتجاه واحد فقط وهو من آسيا إلى أوروبا . وليست النتيجة نشر المعرفة الأوروبية في العديد من العلوم وحسب ، بل إن الطلاب الآسيويين تعلموا كذلك ثقافات الأوروبيين وأساليبهم . وبذلك كانوا قادرين على أن تكون لهم علاقات مثمرة مع الأوروبيين في التجارة والسياسة .

ولكن بما أن معظم الأوروبيين لا يعرفون الآسيويين إلا كطلبة عليهم التكيف مع الثقافة الأوروبية ، فلم يكن بإمكانهم إقامة علاقات مع الآسيويين الآخرين الذي لم يتصلوا بهم قط . وأدى هذا إلى الكثير من سوء الفهم بين الأوروبيين بشأن آسيا . كما أنه لم يسهم في إقامة علاقات طيبة .

وكما كان الآسيويون الذين يدرسون في أوروبا قادرين على التغلب على الفجوة الثقافية وفهم الأوروبيين ، فسوف يكون بمقدور الطلبة الأوروبيين فهم الآسيويين وأساليبهم الغربية فهماً أفضل . ولا ينبغي للطلاب الأوروبيين الذهاب إلى الجامعة الآسيوية لدراسة الآسيويين وأساليبهم . بل عليهم دراسة المواد العادية كالعلوم الإنسانية والعلوم البحتة

والهندسة وغيرها لأن الجامعات الآسيوية الآن فى جودة الجامعات الأوروبية . إلا أن إطلاعهم على المجتمع الآسيوى وأسلوب الحياة الآسيوى سيجعلهم بطبيعة الحال أكثر فهماً للآسيويين وأساليبيهم . كما أنه سوف يسهم فى تحسين العلاقات بين الآسيويين والأوروبيين ، وبين أوروبا وآسيا .

والى جانب هذا القرار الخاص بالتبادل ، تقدم اللقاء الآسيوى الأوروبى باقتراحات أخرى قصد بها تعزيز الشراكة بين أوروبا وآسيا . ونتيجة لما جرى من تفاهم فقد تقرر أن يعقد اللقاء الآسيوى الأوروبى كل عامين . وبذلك اجتمعنا مرة أخرى فى الثانى من أبريل عام ١٩٩٨ فى لندن لنواصل حوارنا ونمضى قدماً فى إقامة شراكة جيدة .

ولكن ما شكل هذه الشراكة ؟ إننا نتحدث فى الكثير من دول الجنوب عن الشراكة الذكية . ربما تكون هناك كلمات أخرى لوصف نوع الشراكة التى نود الترويج لها ، غير أن الشراكة الذكية توحى بمعنى الشراكة التى تفيد الشريكين أو الشركاء مهما كان الحال .

ومن الواضح أن بعض الشراكات لا تفيد الشركاء بصورة عادلة . فالشراكات بين الدول النامية والدول المتقدمة لا تؤدى دائماً إلى توزيع عادل للفوائد أو الأرباح . فالشريك المهيمن يميل إلى فرض إرادته على الشريك الأضعف الذى لا يفيد ذلك كثيراً جداً . وفى التجارة على سبيل المثال معروف إلى حد كبير أن الدول النامية المنتجة للسلع كانت تضطر لبيع المزيد والمزيد من المنتجات الأولية كى تشتري الأقل والأقل من البضائع المصنعة التى تحتاجها . وظل معدل التبادل التجارى فى تدهور بينما ظلت الدول النامية تزداد فقراً مقارنة بالدول المتقدمة .

فقد قلت مكاسب أهلها من ناحية القدرة الشرائية لأن العمال فى الدول المتقدمة لا بد من أن يحصلوا على أجور أعلى وأعلى ، الأمر الذى يزيد تكاليف البضائع التى يشتريها الشريك النامى .

ولا ينبغي فى الشراكة الذكية أن يكون هناك شريك مهيمن ، وينبغى أن تكون هناك مشاركة عادلة فى أية مكاسب بسبب التكنولوجيا أو غيرها من العوامل بين الشركاء . ولا يعنى هذا أنه ينبغى أن يحصل العمال فى الدول النامية على نفس الأجور التى يحصل عليها العمال فى الدول المتقدمة . ويسبب انخفاض تكاليف المعيشة يمكن للعمال فى الدول النامية بالفعل شراء كمية أشياء أكثر بمال أقل . وهذا لا يعنى أن أية زيادة فى أسعار الواردات المصنعة من الدول المتقدمة ينبغى موازاتها بزيادة فى أسعار المواد الخام الآتية من الدول النامية . فبهذه الزيادة فى أسعار المواد الأولية يمكن زيادة أجور العمال فى الدول النامية زيادة طفيفة .

وتوصف الشراكة الذكية بالذكاء لأنها تساعد على تعجيل تنمية الشريك الأفقر ، وهو ما يسهم بدوره فى الرفاهية المستمرة لذلك الشريك . وحين استثمرت الشركات متعددة الجنسيات الخاصة بالدول المتقدمة أموالها فى التصنيع داخل الدول النامية ، خلقت فرص عمل وساعدت فى إثراء تلك الدول . وحين تزدهر تلك الدول تصبح أسواقاً أفضل لمنتجات دول المستثمرين . والواقع أن الاستثمارات ساعدت فى تنمية الدول المضيفة ونقلت إليها تكنولوجيات منخفضة المستوى وعززت التنمية الاستثمارية للشعب . وقد تتقدم الدول النامية اقتصادياً فتقلل بذلك الفجوات التنموية فيما بينها .

ولن نخسر أوروبا بسبب الشراكة الذكية مع آسيا . صحيح أن بعض الصناعات تميل إلى الهجرة إلى آسيا حيث يكتسب الآسيويون المهارات والقدرة التى تمنحها مزايا التكلفة . ولكن هذه الصناعات هى فى الغالب من الأنواع التى لم تعد صالحة للعمال الأوروبيين ذوى التدريب الراقى والأجور المرتفعة .

واستمرار هذه الصناعات فى أوروبا سوف يزيد تكلفة المعيشة وحسب ، الأمر الذى سيؤدى بدوره إلى المطالبة بأجور أعلى . ويمكن بيان أن المنتجات الرخيصة الآتية من آسيا قد أسهمت كثيراً فى خفض معدلات التضخم فى أوروبا وأمريكا . ويجعل انخفاض معدل

التضخم النمو ذا مغزى .

ودائمًا مهارات الأوروبيين الإبداعية سوف تجعل الأوروبيين متقدمين على الآسيويين . هذا صحيح ، ففي بعض الأحيان قد يكون الآسيويون أفضل في تحويل هذه الاختراعات إلى منتجات مفيدة ، إلا أن عليهم دفع الرسوم وحقوق الامتياز .

والواقع أنه ليس هناك ما يخيف من مشاركة الثروة التي تتولد من الشراكة بين أوروبا وآسيا . ذلك أننا سنساعد بالفعل في بناء عالم أفضل . وقد أفصح الأوروبيون بالفعل عن اهتمامهم ورغبتهم في أن يروا الناس في كل مكان يتمتعون بحقوق الإنسان والحياة الأفضل . وإذا كانت الشراكة الذكية ستؤدي إلى حياة أفضل ، فمن المؤكد أنه ينبغي علينا العمل لإقامة شراكة ذكية بين أوروبا وآسيا .

والى جانب ذلك ، فقد بينا أن الشركاء المساهمين سوف يكسبون من خلال إثراء الشركاء . فالشركاء الأغنياء يمكنهم من خلال قدراتهم الشرائية أن يكونوا بمثابة السوق الغنية التي يحتاجها كلا الشريكين لكى يثريا نفسيهما . فالشريك الفقير يمكن استغلاله مرة واحدة فقط وبطريقة واحدة وحسب . وبعد ذلك يصبح ذا قيمة قليلة للشريك الغنى .

ونحن نتحدث فى الآونة الأخيرة عن قوى السوق وكيف ستؤدب الحكومات وتجعلها أكثر محاسبة وأكثر انفتاحًا وشفافية وأقل فسادًا ومحسوبة . وهذه أهداف جديدة بالثناء إلى حد كبير . ولكن هل يمكن لقوى السوق أن تفعل ذلك فعلاً ، وهل يمكن أن تكون لها تلك الأهداف الاقتصادية والاجتماعية السامية؟

إن أهم شيء بالنسبة للسوق هو الأرباح . ولهذا السبب أظهرت على الدوام وعبر العصور أنها شديدة الاهتمام بالمبادئ . فحيثما تكون هناك فائدة تجنيها ذهبت . والواقع أن فساد الحكومات والشعوب يرجع إلى هذه الرغبة فى جنى الأرباح ، وهو الهدف الأول للسوق والقوى الكامنة فيها .

ولا يمكن لأحد أن يختلف على أن السوق الحرة قد أسهمت في تكوين الثروة العامة وتقدم المجتمع البشرى . ويمكن بيان أنه حين تحبط الحكومات قوى السوق عن طريق الاستيلاء على كل وسائل الإنتاج - كما هو الحال بالنسبة للشيوعيين والاشتراكيين بدرجة أقل - يُقضى على الثروة ويصير الناس فقراء .

ولكن لا بد من أن نتذكر أن نجاح السوق الحرة يعود كذلك إلى التنظيم والقيود التي يفرضها المجتمع عليها من خلال الحكومات . فهل يمكن لسوق متحررة كل التحرر من القيود ويحركها إلى حد كبير دافع الربح أن تسهم في تأديب الحكومات وخلق مجتمع أفضل ؟ وهل يمكن أن تؤدي إلى شراكات من أجل مصلحة المجتمع البشرى ؟

إننا في شرق آسيا اليوم نرى قوى السوق تمارس عملها . وكما تعلمون جميعاً فإنه قبل الأزمة الاقتصادية التي يواجهها شرق آسيا اليوم كانت اقتصادات بلاده متعشة وتنمو نمواً سريعاً . ولم تكن أعمالها التجارية تسير سيراً حسناً وحسب ، ولكن أهلها كانوا يوظفون عمالاً أو مستثمرين بما يحقق لهم الأرباح . وكانوا ينتجون سلعاً وخدمات ذات نوعية جيدة للعالم أجمع . وفي المقابل أصبحوا أسواقاً غنية تستغلها الدول المتقدمة .

وفجأة في منتصف عام ١٩٩٧ قررت دول الغرب الغنية أن ثروات هذه الدول تحققت بطرق غير مشروعة . وبالطبع لم تكن هناك مؤامرة ، إلا أن لاعبي السوق الأغنياء تصرفوا كالقطيع . بعبارة أخرى ، فقد عملوا معاً واتبعوا قاداتهم المختارين بطريقة غير رسمية . وبتصرفهم كالقطيع أصبحوا أقوياء ، حيث يدوسون كل ما يقف في طريقهم .

وليس للقطيع اهتمام بأحد بشأن الشراكات ، سواء أكانت ذكية أم غير ذلك . هناك فقط الرغبة في استغلال قوة القطيع بلا تفكير . ولكنهم بالمصادفة يحققون أرباحاً ضخمة وهم يستغلون القوة . ومما يؤسف له أنهم حققوا ذلك الربح عن طريق إفقار البلاد والشعوب والحكومات التي يستغلون قوتهم ضدها . قد يدعون أنهم يؤدبون تلك الحكومات ، إلا أن ما يحدث هو أنهم يدمرون البلاد بينما يحققون أرباحاً ضخمة .

وفى بلد واحد ، وهو بلد كبير لن أذكر اسمه ، أدت عملية التأديب التى قامت بها قوى السوق إلى فقدان عشرين مليون عامل وظائفهم ، بينما انخفضت القدرة الشرائية لدى الباقين إلى الربع ، أى أنهم فقدوا ثلاثة أرباع دخلهم الفعلى ، وأفلس أصحاب أعمالهم التجارية الكبير منها والصغير ، وليس لدى شعب ذلك البلد طعام ولا دواء واضطروا للهجرة إلى الدول المجاورة ، وهى بكل أسف ليست أفضل حالا من بلدهم . ولسنا متأكدين إلى حد كبير أنه جرى تأديب حكومات تلك الدول وشعوبها ، إلا أنها بعد أن كانت فيما مضى خالية من القلاقل الاجتماعية والسياسية باتت الآن تواجهها أعمال الشغب ونهب المحال التجارية . وحين تحاول حكوماتها الحفاظ على القانون والنظام يدينونها .

إن الخسارة الحقيقية التى أحدثتها ممارسة التأديب هذه فيما يتعلق بالمال يمكن قياسها من خلال النموذج الماليزى . فقد خفضت قسمة الرينجت الماليزى بمقدار ٦٠ بالمائة تقريباً ؛ أى من ٢, ٥ رينجت مقابل الدولار الأمريكى إلى ٤ رينجت مقابل الدولار الأمريكى . وبما أن إجمالى الناتج المحلى الماليزى كان حوالى ١٠٠ مليار دولار قبل خفض قيمة العملة ، فقد انخفض إلى حوالى ٤٠ مليار دولار . وبذلك خسرت ماليزيا ٦٠ مليار دولار .

وفى الوقت ذاته انخفضت قيمة سوق رأس المال من ٩٠٠ مليار رينجت إلى حوالى ٤٠٠ مليار رينجت . وبسعر الصرف القديم ، كانت الـ ٩٠٠ مليار رينجت تساوى ٣٦٠ مليار دولار . ومن ناحية أخرى تساوى الـ ٤٠٠ مليار دولار فى ظل سعر الصرف الحالى ، وهو ٤ رينجت مقابل الدولار ، وقيمة رأسمال سوق الأوراق المالية البالغة ٤٠٠ مليار رينجت ، حوالى ١٠٠ مليار دولار . وبذلك تكون خسارة رأس المال مقدارها ٢٦٠ مليار دولار . وإذا أضفنا ذلك إلى خسارة إجمالى الناتج المحلى لأصبح مجمل خسارة ماليزيا بسبب خفض قيمة العملة وهبوط أسعار الأسهم ٣٢٠ مليار دولار . وإذا أخذنا فى الاعتبار عدد الدول الآسيوية التى تعاني من خفض قيمة عملاتها ، قد يمكننا تقييم مقدار الثروة والقدرة الشرائية التى قضى عليها .

لقد ألقى اللوم على حكومات هذه الدول الآسيوية ومجتمعها التجارى فيما يتعلق بالاضطراب . إلا أنها لم تخفض قيمة عملاتها . بل إن اللاعبين فى السوق من مكان آخر ، الذين أدركوا فجأة سوء سلوك هؤلاء الآسيويين ، فقدوا ثقتهم فى العملات وخفضوا قيمتها . إن خفض قيمة العملات وهبوط أسعار الأسهم هما ما تسبب فى الاضطراب والانهيار الاقتصادى والبطالة والإفقار والقلق السياسى والاقتصادية . وربما حظيت محاولة تأديب حكومات آسيا وشعوبها بالشناء ، إلا أن الثمن الذى دفعه الشعب الذى جرت تلك المحاولة من أجله كان رهيباً . ومن ناحية أخرى ، فإن من الواضح أن الأشخاص الذين يؤدبون تلك الحكومات كسبوا مليارات الدولارات . إنها طريقة مربحة للقيام بعمل تأديبى .

فهل يمكن اعتبار هذا العمل التجارى أو الاقتصادى ذكياً؟ وإذا كان هذا هو ثمن تأديب قوى السوق للحكومات والبلاد ، ألا يعد ذلك ثمناً فادحاً؟ هل من المتوقع من الدول المستهدفة أن ترحب بإلغاء القيود وتحرير الاقتصاد والعولمة إذا كانت النتيجة هى تدمير اقتصادات بلادها؟

أذكر الموقف الاقتصادى الحالى فى دول شرق آسيا كى أوضح ما ليس بالشراكة الذكية . ومن الواضح أن أوروبا وآسيا ترغبان فى تكوين شراكة جديدة . وهذه الشراكات يمكن الدخول فيها طواعية إذا كانت النتائج مفيدة لكلا الشريكين .

ومن المشروع والصواب بالنسبة لدول آسيا أن ترغب فى التقدم والنمو وتصبح أفضل حالاً مما هى عليه الآن . إننا نرغب فى القضاء على الفقر بيننا ، وأن نعلم شعبنا ونوفر له الرعاية الصحية . ونحن لا ننسى حقوق الإنسان غير أننا نعتقد أن أحد حقوق الإنسان الأساسية هو حق العمل من أجل حياة طيبة . إن الحرية السياسية التى تتجلى فقط فى حق التصويت والتظاهر والإضراب ، والتحرر من القوانين القمعية لا يصبح لها أى معنى بدون أى تحسن فى الرفاهية ومستوى معيشة الشعب . إن حرية أن تكون فقيراً ليست حرية بحال من الأحوال . ومن غير اللائق حرمان الناس من لقمة العيش ، لأننا نرغب فى أن يتحرروا

من حكومتهم التي يزعمون أنها فاسدة . دعوهم يقررون مصيرهم بأن يتحرروا أو يكونوا فقراء أو يتضوروا جوعاً . ولا ينبغي على هؤلاء الذين جعلوا من أنفسهم شركاء ومخلصين أن يفرضوا حلولهم عليهم . فهذا ليس من الذكاء . بل إنه ليس من الديمقراطية .

وفي الشراكة بين أوروبا وآسيا ، دعونا لا نكون متعصبين للوسائل بالقدر الذي ينسبنا الغايات . ولكن براجماتيين . فاليوم فقدت شعوب آسيا مصادر رزقها لأن حكومات أوروبا قررت التخلي عن دورها لمصلحة السوق الحرة . فهل يمكن أن تكون هناك شراكة بين أوروبا وآسيا بدون حكومات ؟ هل يمكن أن توفر الأسواق الشركاء والشراكة التي يمكن أن تتعدى مجرد الحصول على أكبر قدر من الأرباح ؟ هل ينبغي أن تكون الشراكات بين أكفاء ذوي أنصبة عادلة أم يجب أن تكون الشراكات بين عملاء وسادة ؟

تلك هي الأسئلة التي يجب أن نجيب عنها ، ونجيب عنها بكل إخلاص ، إن كانت لدينا الرغبة في إقامة شراكة جديدة بين أوروبا وآسيا .

الشراكة الذكية ممارسة الأعمال التجارية بذكاء *

كانت لنا في ماليزيا خبرة طويلة في التشارك . والسياسة الاقتصادية الجديدة نموذج طيب استخدمت فيه التفرقة الإيجابية لمصلحة الضعيف والمحروم لتحقيق المساواة . وأظهرت تجربة المجتمع الإنساني أن التشارك العادل لا يؤدي بالضرورة إلى المساواة . ذلك أن البعض أكثر قدرة أو أفضل وضعاً بما يجعله يستغل نصيب الآخرين . ومن ناحية أخرى ، فإنه حين تكون هناك محاولات لتوزيع الثروة بالتساوى — كما حاول الشيوعيون — فإن النتيجة لا تكون محفزة ويعم الفقر . ولذلك فمن الضروري قبول أنه يمكن أن لا تكون هناك مساواة مطلقة ، ولكن في الوقت ذاته أن تجرى كل محاولة لتقليل التفاوت شديد الوضوح . وليس المقصود بالشراكات الذكية تحقيق المساواة المطلقة في الأرباح ، وإنما توزيع أكثر عدلاً للنتائج .

وكان بالإمكان تصحيح التفاوت بين الأجناس في ماليزيا فقط بأخذ الثروة من المجتمع الغنى وإعادة توزيعها بحيث يصبح الجميع في النهاية لديهم أنصبة متساوية . إلا أن السياسة الاقتصادية الجديدة رفضت أسلوب روين هود هذا . وبدلاً من ذلك قام إعادة توزيع الثروة على أساس تنمية الكعكة الاقتصادية ثم بإعادة توزيع الأجزاء النامية بحيث يكون لدى المحرومين المزيد الذي يعوضهم عن النصيب الصغير الموجود لديهم بالفعل . وبما أن الأغنياء كان ولا يزال بإمكانهم الاحتفاظ بما لديهم بالفعل والحصول كذلك على جزء من النمو الجديد ، وإن كان جزءاً صغيراً ، فلم يكن هناك إحساس بالحرمان . والواقع أنهم كانوا على استعداد للعمل معاً مع شركاء جدد خصص لهم جزء من نموهم . وبما أنهم يعتقدون أن إعادة التوزيع سيساعد على استقرار العلاقة بين الأجناس ، فقد تعاونوا بسعادة

* كلمة ألقيت في حوار الشراكة الذكية القومية في بيتلانج جايا بسيلانجور في ٢ مارس عام ١٩٩٨ .

إنتاجية . والنتيجة هي أن السياسة الاقتصادية الجديدة أنجبت العديد من الشراكات الذكية بين الأعمال التجارية وكذلك بين الجماعات العرقية المختلفة . وأدى هذا إلى نجاح السياسة الاقتصادية الجديدة . ولو كانت تعرضت للفشل لكنا الآن نعيش توتراً عرقياً .

اتسعت الشراكة الذكية حين تبنت ماليزيا رسمياً مفهوم ماليزيا المتحدة . وهنا عمل كل من القطاعين العام والخاص معاً من أجل تيسير التنمية الاقتصادية للبلد الذي لكل منهما فيه حصة . جرى التخلص من الاتجاه التنافسي القديم بين القطاعين العام والخاص لمصلحة المساعدة المتبادلة . ويدرك القطاع العام أن نجاح القطاع الخاص يسهم بالفعل في إيرادات الحكومة ، وهو ما يستخدم في دفع فواتير المرتبات للعاملين في الحكومة وكذلك إمداد المرافق العامة بما تحتاجه وغير ذلك . وواقع الأمر أن القطاع العام يساعد نفسه بمساعدته للقطاع الخاص . وبطبيعة الحال يستفيد القطاع الخاص كثيراً بموقف القطاع العام الإيجابي منه . ويتعاون القطاع الخاص بدوره مع القطاع العام لضمان تحقيق أهداف الحكومة بسرعة وبأقل التكاليف . ولذلك يستفيد كلا الجانبين وتستفيد معهما الأمة ككل . وشركة ماليزيا المتحدة في مجملها بين القطاعين العام والخاص إحدى تجليات الشراكة الذكية التي لا يكسب فيها الشركاء وحدهم بل الجمهور كله كذلك .

وطبقاً لما هو متعارف عليه ، ينتظر من الحكومات أن توفر معظم المرافق والبنية التحتية للشعب والأعمال التجارية . ومما يؤسف له أن قدرة الحكومات تحددها الموارد والقروض التي يمكنها الحصول عليها . وفي أي وقت يفوق الطلب على المرافق والبنية التحتية قدرة الحكومة من الناحية المالية والفيزيكية .

وحل هذا العجز من جانب الحكومة يقدمه نقل توفير هذه المرافق وتشغيلها إلى القطاع الخاص . إلا أنه إذا كان لا بد من أن يتحمل القطاع الخاص كامل تكاليف إنشاء المنشآت وصيانتها وتشغيلها فإنه سيطلب المستفيدين بأسعار عالية جداً في الواقع . ومن ناحية أخرى لا تزال الحكومة تحصل الضرائب ولذلك فهي مسئولة عن توفير جزء من المرافق

التي يمكنها دفع ثمنه . وعن طريق تخصيص جزء من استثمارات الحكومة وإيراداتها لتكاليف الخدمات ، يصبح من الممكن تخفيض الأسعار المطلوبة دون أن يؤدي ذلك إلى تحمل الملاك والمشغلين الخاصين أية خسارة . والواقع أن الكيانات المخصصة أملاك مشتركة بين الحكومة والشركات الخاصة ، وإن كانت من الناحية القانونية تخص الشركات الخاصة طوال فترة الامتياز . ولذلك فهناك مشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص . ولا بد من أن تكون هذه المشاركة شراكة ذكية ، ذلك أنها لا تخدم الشركة الخاصة وحدها ، وإنما تخدم الحكومة أيضاً ، وتخدم في واقع الأمر الجمهور كذلك .

وكانت ماليزيا في السابق تعتمد على إنتاج وتصدير سلعتين ، هما المطاط والقصدير . وكان تذبذب أسعار هاتين السلعتين يعنى النمو غير المنتظم للبلاد . كما أن الصناعتين لم تخلقا ما يكفي من فرص العمل لسكان ماليزيا الذين كانوا في ازدياد . ولكن حتى بعد إدخال نخيل الزيت والكاكاو كان توقع النمو الاقتصادي والدخل المرتفع ضعيفاً . واتخذ قرار لتصنيع البلاد عن طريق السلع الصناعية للاستهلاك المحلي والتصدير .

ولكن ماليزيا لم تكن بها الخبرة ولا رأس المال اللازمان لإقامة المصانع . وتقرر دعوة المستثمرين الأجانب للحضور بما معهم من معرفة ورأس مال . وقدمت الحوافز . وثبت نجاح الاستراتيجية إلى حد كبير في خلق فرص العمل وتنمية البلاد بصورة عامة .

وبطبيعة الحال استفاد المستثمرون الأجانب من استثماراتهم ، إلا أن ماليزيا والماليزيين استفادوا كذلك . فهم لم يحصلوا على فرص عمل وحسب ، بل إنهم حصلوا على دخول أفضل لتقديمهم الخدمات والدعم اللازم للصناعات المملوكة لأجانب . وبعد ذلك أصبحوا مستهلكين جيدين للمنتجات التي تصدرها دول المستثمرين .

ومن الواضح أنه عن طريق دعوة المستثمرين الأجانب دخلت ماليزيا بالفعل في شراكة ذكية حقق فيها الطرفان المكاسب .

مما سبق قد يبدو أن كل الشراكات شراكات ذكية تحقق الفائدة لكلا الشريكين . ولكن الأمر ليس كذلك على الدوام . ففي زمن الاستعمار كانت المستعمرات وأهلها يستغلون دون أخذ الاقتسام في الاعتبار . وإذا لم يكن الناس في المستعمرات متعاونين كانوا يأتون بالعمال المهاجرين والتجار لتسهيل استخراج ثروة المستعمرات إلى أقصى حد ممكن . وأحدث استقدام العمال الأجانب وغيرهم مشاكل سياسية واجتماعية لأن أهل البلاد كانوا متجاهلين . وفي حالة ماليزيا ، لم يفقد أهل البلاد حقوقهم الحصرية وحسب ، بل الواقع أنهم أفقر وأكثر حيث كانت بلادهم تستغل لتثري الآخرين . ومن الواضح أنه لم تكن هناك شراكة ذكية في زمن الاستعمار .

وهناك أمثلة كثيرة أخرى من الشراكات غير الذكية ، إلا أن الماليزيين استطاعوا ممارسة الشراكات الذكية منذ الاستقلال وبذلك بنوا بلداً مزدهراً لكل إنسان فيه نصيبه العادل . وبدأ الأمر وكأنهم سيستمرون في التنمية إلى أن يحققوا هدفهم بأن يصبحوا بلداً متقدماً بحلول عام ٢٠٢٠ . وبدأت الشراكات الذكية التي أقاموها بين الجماعات العرقية المختلفة ، وبين القطاعين العام والخاص ، وبين العمال والإدارة من الثبات بحيث تعزز نمو البلاد .

غير أن ما لم يتوقعوه هو ظهور نقيض الشراكة الذكية . فقد تغيرت الثقافة الاقتصادية العالمية بحيث حلت الهجمات العدوانية والامتلاك العدائي الذي لا يراعى الفوائد المتبادلة ، محل الأخلاقيات القديمة الخاصة بالمساعدة والمنافع المتبادلة . وبدلاً من الشراكات الذكية ، حظيت عقيدة الهيمنة وحصول المنتصر على كل شيء بالقبول . كما استبدلت الأفكار التي تقول إن الانفتاح والشفافية في التعاملات التجارية كافيان لضمان القضاء على الممارسات غير المقبولة كالفساد والمحسوبية بالأفكار القديمة الخاصة بالأخلاق والشرف والاقتسام والرعاية العادلين .

ومن المفترض أنه ما لم يكن هناك فساد ومحسوبية فسوف تيسر الأعمال التجارية وستكون نتيجة ذلك هي العدل . بل إن الحماية التفاضلية للضعيف قد تؤدي إلى تشوهات

وقد تضر الأعمال التجارية .

وبما أنه يعتقد أن حكومات الكثير من الدول النامية ، وخاصة تلك التي في الشرق ، فاسدة وتمارس رأسمالية المحسوبية ، فلا بد من أن يكون نموها وتنميتها السريعين قد تحققا من خلال ذلك . كما يفترض أن قلة مختارة فقط هي التي استفادت من الأداء الرائع لتلك البلاد . كما رفضت حقيقة أنه من الواضح أن كل الناس استفادوا باعتبارها وهماً . وبغض النظر عن النتيجة الواضحة ، فإن القضاء على الفساد والمحسوبية سوف يجعل تلك الحكومات وبلادها أفضل مما هي عليه .

وبما أنه من غير المحتمل أن تتخلى تلك الحكومات من تلقاء نفسها عن أساليبها الشريرة ، فلا بد من إجبارها على ذلك . وكانت القوة التي استخدمت هي إفقار تلك الدول وأهلها من خلال خفض قيمة العملة . ولذلك خفضت في يونيو من عام ١٩٩٧ قيمة ثروات نمور جنوب شرق آسيا تخفيضاً رهيباً من خلال خفض قيمة عملاتها والأسهم التي في سوق الأوراق المالية . وقيل لها : إن خفض قيمة العملات جاء نتيجة لانعدام الثقة في الإدارة الاقتصادية لبلادهم ، وخاصة فسادها ومحسوبيتها .

لقد حوّل الاضطراب الاقتصادي الذي أحدثه خفض قيمة عملات تلك الدول النمر إلى قطط صغيرة تئن وأجبرها على طلب المساعدة من الوكالات الدولية . وشروط هذه المساعدة أكثر من مجرد القضاء على الفساد والمحسوبية . ذلك أن على الحكومات أن ترفع أسعار الفائدة وتخفيض الائتمان وتزيد الضرائب وتفتح بلادها بحيث يمكن وصول الشركات الأجنبية إلى شركاتها ، أي لا بد من السماح للشركات الأجنبية بإقامة شركات وبنوك مملوكة ١٠٠ بالمائة للأجانب وشراء أغلبية الأسهم في الأعمال التجارية والبنوك في الدول المتعشرة . ويجعل أثر خفض قيمة العملات المقرون بالشروط التي فرضتها الوكالات الدولية من المستحيل تقريباً على تلك الدول أن تنتعش اقتصادياً . ولا بد من التخلي عن أية فكرة تتعلق باحتمال أن تلحق بالدول المتقدمة .

لم يكن هناك أى اعتبار بالمرّة لمعاناة وبؤس الشعوب والدول التى أفقرت فجأة . وبعد أن تعدى تهديد فقدان الثقة المجال الاقتصادى امتد إلى المجالين الاجتماعى والسياسى . فعدم الامتثال من الناحيتين الاجتماعيه والسياسيه يؤدى إلى فرض ضغوط اقتصادية من خلال المزيد من خفض قيمة العملات . وفى حالة من الحالات خُفضت قيمة عملة بلد من البلاد بنسبة ٦٠٠ بالمائة ، أى أن تكلفة السلع والخدمات الأجنبية زادت ست مرات عما كانت عليه . وبالطبع تحتاج القروض بالعملات الأجنبية ستة أضعاف قيمتها بالعملة المحلية لتسديدها . وبما أن الانكماش الاقتصادى يجعل من المستحيل كسب حتى المستويات القديمة من الأرباح ، فإن الدول التى تعرضت للهجوم تجدد نفسها عاجزة تماماً عن استيراد السلع والخدمات الضرورية كى تسدد ديونها . لقد أفلست هذه الدول من الناحية العملية .

هناك من يقول : إن هذه الدول سوف تستعيد عافيتها . ولكن ما الذى يحول دون تكرار الهجمات على عملاتها والاضطراب المتواصل . وحتى لو توقف الهجوم ، فإن الضرر الضخم الذى لحق باقتصاداتها سوف يحتاج إلى عشرات السنين لإزالته . ومن المؤكد أن طموحها للحاق بالدول المتقدمة لن يتحقق فى الوقت المتوقع . بل الواقع إنها ربما لا تحقق ذلك أبداً .

فى الشراكة الذكية الكل يستفيد . وقد يمكن للانفتاح والشفافية القضاء على الفساد والمحسوبية وغيرهما من الممارسات غير المرغوب فيها ، رغم أن هذا غير مؤكد إلى حد بعيد . إلا أنه بناء على ما رأيناه ، فإن الانفتاح لم يفد الدولة التى تعرضت للهجوم ، فواقع الأمر أن الاتجاه الجديد لا يعترف بأى شريك بالمرّة . فقد كنا مجرد أهداف للهجمات التى تحقق للمهاجم مكسباً كبيراً خلال فترة زمنية شديدة القصر بينما يترك الضحية وقد أفقر وشلت حركته وحُمِّلَ أعباء المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ولا يمكن بأى حال من الأحوال اعتبار العمل الذى أقدم عليه المهاجمون ذكياً . صحيح أنهم حققوا مكاسب مالية ، إلا أن ما فقدوه ضحاياهم أكبر بكثير من المكاسب التى حققها المهاجمون .

ففى الشراكة الذكية ليس هناك توزيع عادل للمكاسب وحسب ، بل هناك كذلك زيادة فى الثروة الأصلية . غير أنه فى الأخلاقيات التجارية الجديدة هناك فى الواقع تناقص فى الثروة الأصلية . ولا يمكن اعتبار هذا ذكياً .

لابد من أن يكون المدافعون عن الشراكات الذكية وممارسوها حريصين بشأن قبول أخلاقيات المجتمع التجارى الجديدة . فالانفتاح والشفافية ليسا كافيين ما لم تصاحبهما الأخلاق والأمانة والشرف وأخذ الآخرين بعين الاعتبار .

ونحن الآن مشغولون بإحداث الانتعاش الاقتصادى فى أعقاب خفض قيمة الرينجت وأسعار أسهم شركائنا . ولكى ننجح لابد من التمسك بقيمتنا السامية وبالأخلاق والشرف والأمانة ومراعاة بعضنا بعضاً . ويجب ألا نكون أنانيين وأن نعمل ما فيه مصلحتنا وحسب . وبذلك يجب ألا نسحب أموالنا من البنوك الماليزية لأن هناك من يرى أن بنوكنا ضعيفة وستفلس رغم ضمان الحكومة . يجب ألا نضع أموالنا فى دول أخرى أو فى بنوك أجنبية لأننا فى الواقع سنحرم أبناء بلدنا من رجال الأعمال من الائتمان .

ولا ينبغي لنا المشاركة فى بيع الأسهم والتربح حين تبدأ أسعار الأسهم فى الارتفاع . بل ينبغي دعم أعمالنا التجارية بكل طريقة ممكنة، وينبغي دعم حملة اشترا ما هو ماليزى . وينبغي تقليل السفر للخارج وإعادة أموالنا وغيره وغيره .

إن الشراكات التى أقمناها بين الأجناس المختلفة عند تنفيذ الخطة الاقتصادية القومية وخطة التنمية القومية ، والشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص والعمال ونقاباتهم ، والشراكات الكامنة فى أساليب الخصخصة التى أقمناها ، لا يجب استمرارها وحسب ، بل يجب تكثيفها كذلك . لقد كان أساس ازدهارنا النمو الاقتصادى على مستوى عال . وقد لا نحتاج إلى النمو بالمعدل القديم كى نحقق الانتعاش ، إلا أنه يجب علينا ضمان تحقيق نمو معقول ومستدام . ومن خلال نوع الشراكات الذكية التى أقمناها يمكننا استدامة النمو الجيد .

وتتطلب الشراكات الذكية كذلك أن نقدم بعض التوضيحات الآن من أجل تعجيل الانتعاش . وقد صاغت الحكومة الكثير من الأساليب التي قد يبدو أنها تفرض قيوداً في سعينا لتحقيق المصلحة الفردية أو حتى مصلحة الشركات . إلا أننا على المدى الطويل سوف نستفيد من خلال التوضيحات الصغيرة التي طلب منا تقديمها . وعلينا جميعاً أعضاء حكومة ومجتمع أعمال وعمالاً وغير ذلك أن نقبل هذه التوضيحات . إن فيها مصلحتنا في النهاية .

وفي أي شئ نقوم به لا بد من أن نعتبر أنفسنا شركاء لكل شخص آخر . وعن طريق مراعاة مصلحة شركائنا ، ومن خلال مساعدتهم ، سوف نعجل بالانتعاش الاقتصادي . وحين نتعش سوف نجنى جميعاً الأرباح . ومن الواضح أنه من خلال مساعدة الآخرين سوف نساعد أنفسنا . فالشراكة الذكية هي الطريق إلى الانتعاش الاقتصادي . وأي شئ يقف في سبيل الشراكة الذكية يجب تجنبه ورفضه . وبهذه الطريقة سوف نتعش أسرع وسوف نستفيد جميعاً .

الحكومة والأعمال التجارية من أجل التنمية الاقتصادية *

قد تذكرون أنهم اتهموا اليابان ، حين كانت تبرز بسرعة باعتبارها قوة اقتصادية بعد فترة قصيرة إلى حد ما من هزيمتها في الحرب العالمية الثانية ، بأنها ترسخ التعاون بين الأعمال التجارية والحكومة . وكانت اليابان المتحدة مدانة بشدة لأن أخلاقيات ذلك الوقت كانت تدعو إلى وجود علاقة تقوم على المواجهة بين الحكومة والأعمال التجارية . وكان من الخطأ أن تساعد الحكومة الأعمال التجارية لأسباب لم أفهمها قط الفهم الجيد .

على أية حال قررت ماليزيا في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين تبني أسلوب اليابان . فالواقع أنه بينما لم تكن اليابان تحب في يوم من الأيام أن تدعى بـ «اليابان المتحدة» ، فقد تعمدت ماليزيا تبني مصطلح «ماليزيا المتحدة» لوصف العلاقة القائمة على الدعم المتبادل بين القطاعين العام والخاص . والواقع أن الحكومة كانت تدعو للتعاون بين الحكومة والأعمال التجارية لكي تنمي البلاد . ولم تكن نخجل قط من ذلك لأننا كنا نعتقد أن ذلك التعاون سوف يعجل بعملية تنمية البلاد . وكنا بالفعل نعتبر أنه من الواجب على الحكومة مساعدة القطاع الخاص — سواء أكان محلياً أم أجنبياً — على النجاح لأنه يزيد إيرادات الحكومة ويخلق فرص العمل لكثير من الناس ويدعم الأعمال الأخرى والتنمية الاقتصادية ككل .

والى جانب ذلك تساعد الأعمال التجارية بشكل مباشر وغير مباشر في خلق البنية الأساسية التي يمكن استخدام الناس لها . ونحن في الحكومة صرحاء جداً حين نشرح

* كلمة ألقيت في قمة التعاون الاقتصادي الهاسيفيكي في فانكوفر بكندا في ٢٣ نوفمبر عام ١٩٩٧ .

سياستنا الودية الخاصة بالأعمال . فقد قلنا للجميع : إن الحكومة لها نصيب فى عمل كل شخص لأن جزءاً من أرباحه يخص الحكومة . وترى الحكومة أن هذا عمل جيد ؛ فنحن لا نسهم بأى رأسمال ولكننا نحصل على نصيب من الأرباح . أما إذا كانت هناك خسارة فلا تتحملها الحكومة ، غير أننا لا نحصل على أى ربح .

ويمكن القول دون أن أخشى التناقض : إن التعاون بين الحكومة والأعمال التجارية حقق نجاحاً كبيراً . ويدين نمو ماليزيا السريع فى حدود ٧ بالمائة سنوياً منذ تبنى ماليزيا المتحدة بالكثير لهذه السياسة . وعلى سبيل المثال تحقق هدف خلق فرص عمل لشعبنا بصورة كبيرة حتى أن ماليزيا اليوم تعاني من نقص فى العمال ولا بد من أن تعتمد على العمالة الأجنبية . وهذا أمر غير معتاد بالنسبة لدولة نامية .

رغم رفض موظفى الدولة فى البداية العمل من أجل نجاح القطاع الخاص ، فإنهم الآن يقبلونه باعتباره اسهاماً فى تحسن دخلهم . فقد أوضحنا لهم أن أجورهم تأتى بالفعل من الإيرادات التى نحصل عليها من الأعمال التجارية . وكلما ازداد نجاح الأعمال التجارية كان الربح الذى يحصلون عليه أكبر ، وكان العائد الذى تحصل عليه الحكومة أكبر . إن نمو إيرادات الحكومة الماليزية هو الذى يمكننا بالفعل من دفع الحوافز لكل العاملين بالحكومة .

ونحن نصف هذا التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص بأنه شراكة ذكية ، وهو الشئ الذى تدعو إليه ماليزيا فى الفترة الأخيرة . وتكون الشراكة ذكية حين يكسب الجانبان . وكما أوضحنا من قبل فإنه بينما تزيد مساعدة الحكومة للقطاع الخاص من قدرة الأعمال التجارية على النجاح وتحقيق الأرباح ، تكسب الحكومة من قدرتها على تحصيل المزيد من الإيرادات . إلا أن الحكومة بالطبع ليست مهتمة فقط بالحصول على إيرادات أكثر . بل إنها تهتم كذلك بتنمية البلاد ورفاهية الشعب . فهل يمكن لتعاون الحكومة مع القطاع الخاص أن يساعد فى ذلك ؟ من الواضح أن زيادة الإيرادات سوف تساعد الحكومة فى تنفيذ المرافق العامة والبرامج الاجتماعية الضرورية . إلا أنه يمكن للحكومة كذلك أن توكل

للقطاع الخاص مهمة توفير الكثير من حاجات الجمهور فيما يتعلق بالبنية التحتية وغيرها من الخدمات التي كانت تعد في الماضي مسئولية الحكومة . ومنذ وقت ليس بالبعيد كان ينظر إلى المشروع الخاص على أنه استغلالي ، وتختار الحكومات الجيدة تأمين المشروعات التجارية لضمان أن العائد من هذه الأعمال يعود بالكامل إلى الحكومة . وبدلاً من تحصيل الحكومة نسبة مئوية عن طريق الضرائب ، كان هناك اعتقاد بأن تحصيل الحكومة على الأرباح كافة . وحيث يمكن استخدام الأرباح لتوفير كل احتياجات الشعب . وبدلاً من أن يخصص الرأسمالي الثرى لنفسه قدرًا غير متناسب من الربح ، يكون للجميع حصة متساوية من الربح من خلال إعادة توزيع الحكومة للثروة الناتجة عما يسمى وسائل الإنتاج من خلال تقديم الدعم للجميع بصورة عادلة وإن لم تكن متساوية .

ولكن كما نعلم جميعاً فإننا نعرف أن الأمور لم تنجح على هذا النحو بحال من الأحوال . وبما أن الجميع يحصلون على كل ما يحتاجونه ويكون لديهم القليل من المال لينفقوه ، لا تجد المنتجات سوقاً ولا يمكن تحقيق الأرباح . وكانت الحكومة بدورها عاجزة عن الحصول على أموال لدعم كل احتياجات الشعب .

واليوم قررنا عكس العملية . فبدلاً من التأمين لدينا الآن الخصخصة . فالقطاع الخاص الآن لا توكل إليه المشروعات وحسب ، بل كذلك العمل الذي كانت الحكومة تفعله «عادة» . وبذلك تم خصخصة البريد ، بل وتحصيل الضرائب .

ولعمل ذلك لا بد من أن يكون هناك قدر عال من التعاون بين القطاع الخاص والحكومة . ولا بد أن تكون هناك ثقة ، وإلا فكيف يتولى القطاع الخاص تحصيل كل أنواع الإيرادات والضرائب ما لم تكن هناك ثقة وتعاون وثيق بين الحكومة والمرافق المخصصة المعنية؟

لقد نجحت الخصخصة وكان نجاحها كبيراً . وبسبب الخصخصة لم يعد توفير المرفق والبنية التحتية الضرورية كالطرق والطاقة والمياه والموانئ والمطارات يعتمد على الإيرادات

التي تحصلها الحكومة والقروض التي يمكنها الحصول عليها . فالقطاع الخاص له أسلوبه في جعل تلك البنى التحتية ممكنة من خلال الرسوم التي يفرضها على استخدامها . وهو قادر على الحصول على التمويل اللازم لكثير من مشروعات الأشغال العامة الخاصة به . وبذلك يمكن الإسراع في التنمية إلى حد كبير . ومن المؤكد أن الخصخصة في ماليزيا مكنت من توفير البنية التحتية اللازمة في وقت أقل وبتكلفة أقل في كثير من الأحيان .

إلا أن على الحكومة أن تقوم بدورها : فلا بد من تقليل المعوقات البيروقراطية إلى أقصى حد ممكن، وفي بعض الحالات قد يكون من اللازم تقديم الدعم . قد يبدو في ذلك عودة إلى ممارسة دعم الدولة القديمة . إلا أن الحكومة لا يمكنها التخلي عن مسؤوليتها تمامًا .

حين خُصِّص الطريق السريع بين الشمال والجنوب في ماليزيا ، نقلت الحكومة شريحة كبيرة من الطرق الكاملة إلى الشركة الخاصة بدون رسوم . كما وفرت الحكومة قروضاً ميسرة .

ربما يبدو الأمر وكأن الحكومة تساعد الشركة . إنها تساعد بالطبع على نحو ما . ولكن الأهم هو ضرورة جعل رسوم الطرق منخفضة لكي لا تصبح الخصخصة عبئاً على المستفيدين من الطرق . ولو كان على الشركة أن تدفع ، بالكامل حسب سعر السوق ، ثمن الطرق التي أنشئت بالفعل ثم تكمل بقية الطريق السريع ، لاضطرت لتحصيل رسوم مرتفعة كي تستعيد التكاليف وتحقق ربحاً معقولاً . وساعتها كان الناس سيحتجون . إلا أن ما هو أسوأ هو أن يقل الاستخدام وتعرض الشركة لخسارة .

ولكن عن طريق المساعدة في تقليل التكلفة تستطيع الحكومة تخفيف العبء الذي يتحمله المستفيدون وزيادة استخدام الطرق إلى أقصى حد ممكن . والدعم ليس للشركة بقدر ما هو للجمهور المسافر . ومع ذلك فلا تزال الحكومة تحصل نوعاً من الضرائب من المستفيدين من الطرق . ومن العدل وحسب ، ألا يتحمل المستفيدون من الطرق التكلفة

الكاملة لاستخدام الطرق السريعة الجديدة .

هذا نموذج جيد لكيفية تعاون الحكومة مع القطاع الخاص لزيادة النمو والتنمية وتوفير البنية التحتية اللازمة فى وقت أقل وبالقدر الكافى . ومن واجب الحكومة المساعدة فى جعل مشروعات القطاع الخاص ممكنة دون التضحية بطبيعة الحال بالمصلحة العامة . وفى حالة الطريق السريع ، لا يمكن للحكومة بحال من الأحوال إنشائه وتشغيله بطريقة مربحة . فهى لم تحقق أى ربح من الجزء الذى كانت قد أنشأته بالفعل . فلم تكن لديها الاعتمادات لإنشاء ما تبقى بسرعة . وعن طريق جعل مشروع من المشروعات ممكناً لم يكن استكمالها ممكناً وحسب ، ولكنه كان أسرع كذلك . وما إن وجد الطريق السريع حتى ساعد فى زيادة قيمة الأراضي المجاورة له ، وشجع على تنميتها ، وحث الناس على السفر ، وحسّن النقل ، وجعل مركبات أكثر تسير على الطريق (وهو ما يزيد بطبيعة الحال إيرادات الحكومة) ، وخلق فرص العمل وأغنى بصورة عامة عدداً كبيراً من الناس . ومن الواضح أن النتيجة الفرعية من إحدى منشآت البنية التحتية كالطريق السريع أكثر بكثير من الدعم العينى الذى يمكن أن تقدمه الحكومة لشركة خاصة تتولى إنشائه وتشغيله .

لا شك فى أن الخصخصة توفر سبيلاً ممتازاً للحكومة كى تعمل مع القطاع الخاص . وهى لا تنطوى فقط على جعل الإجراءات البيروقراطية أقل تعويقاً ، بل كذلك على أن يكون الدعم شديد الإيجابية . والواقع أن الحكومة يمكن أن تساعد فى تقليل تكلفة المشروع على القطاع الخاص كى تجعله ممكناً كذلك ومقبولاً من الجمهور بصورة عامة . وقد لا تكلف المساعدة الحكومة فى حالات كثيرة أى شئ ، ذلك أن الحكومة تنقل للقطاع الخاص أصولاً لم تكن تدر عليها أية إيرادات ملموسة فى الماضى . والاحتفاظ بهذه الأصول يكلف الحكومة مبالغ كبيرة بين الصيانة والتشغيل . أما نقلها للشركة الخاصة فيساعد على تقليل التكلفة بينما يساعدها على كسب عائد مجزى من المستثمرين لتحديث المنشأة ككل وتوسيعها واستكمالها . وحين يحقق تشغيل الشركة عائداً فسوف تكسب الحكومة من

خلال الضرائب .

ومن ناحية أخرى ، إذا كان على الشركة أن تنشئ ما تبقى من الطريق السريع ولا يمكنها تحصيل رسوم سوى عن هذا الجزء ، فإن المشروع لن يحقق عائداً يوازي النفقات الرأسمالية . وبذلك فإنه من خلال عمل الحكومة والقطاع الخاص معاً يمكن جعل ما لم يكن ممكناً مشروعاً مربحاً يكسب فيه الجميع : الشركة والحكومة والجمهور .

وتنطوي الخصخصة بطبيعة الحال على اللجوء إلى قوى السوق لتطوير اقتصاد البلاد . والمعترف به الآن أن موظفي الدولة ليسوا في كفاءة العاملين في القطاع الخاص من حيث قدرتهم على إنجاز الأمور . فموظفو الدولة بيروقراطيون في الغالب ، أي أنهم غالباً ما يهتمون بالإجراءات والقواعد أكثر من اهتمامهم بتحقيق النتائج في أقصر وقت ممكن وبأقل تكلفة . ولا يقع عليهم اللوم في ذلك لأنه ليس لهم مصلحة مطلقة في النتائج . فسواء أحققوا شيئاً أم لم يحققوا ، وسواء أكانوا مسرعين أم مبطئين ، فالجزء واحد . وتأتي إيرادات الحكومة من تحصيل الضرائب ، وما لم يكن هناك ما يكفي لدفع أجور موظفي الدولة فإن كل ما يجب عمله هو زيادة الضرائب . والواقع أنه لو قل العمل فسوف يخف عبء موظفي الدولة . والموظف الاستثنائي هو ذلك الذي يطمح إلى الكفاءة ويود لو ترك بصمته الشخصية على أداء الحكومة .

ومن ناحية أخرى فإن الربح والخسارة هو ما يوجه القطاع الخاص في عمله ، فكلما كان تحقيق النتائج أسرع كانت التكلفة أقل ، وكلما كانت الجودة أفضل كان صافي الربح أكبر . ويرتبط صافي الربح هذا ارتباطاً وثيقاً بالتعويض الأفضل عن طريق الأجر المرتفع أو الترقيات لكل العاملين .

ولذلك يمكن أن نتوقع أن يؤدي العاملون في القطاع الخاص عملهم بصورة أفضل من موظفي الدولة . إلا أنه من الخطأ ترك كل شيء للقطاع الخاص . ومن الخطأ بالنسبة لأيّة حكومة أن تتخلى عن كل شيء وتتركه للقطاع الخاص . ذلك أنه لو ترك الأمر للقطاع

الخاص فلن يولى حاجات الجمهور الاهتمام الكافى . فهو غالباً ما يركز فقط على أرباحه ، وعلى خفض التكلفة وزيادة العائد .

من هنا يجب أن تظل الحكومة تقوم بدور فى توجيه القطاع الخاص سواء أكان مشروعات مخصصة أم لا . وهذا الدور الذى تقوم به الحكومة مهم بالنسبة للمرافق والبنية التحتية . فهو يضمن عدم إهمال مصلحة الجمهور والأمة ككل .

بعد أن خسرت الاشتراكية والشيوعية سمعتهما ، يتأرجح البندول أكثر وأكثر فى اتجاه الخصخصة وقوى السوق . والبندول فى خطر التأرجح أبعد من اللازم وجعل قوى السوق عقيدة جوهرية لا يكون أى شىء يتم باسمها موضع شك أو سؤال . ونحن نرى هذا فى جمود العقل عند الدفاع عن التعامل فى العملات ، على سبيل المثال ، أو عندما ينتقد أحد تجاوزات المضاربة فى سوق الأوراق المالية . ويبدو أن المؤيدين لقوى السوق يعتقدون أن فى هذه القوى عناصر تُوازنها بحيث تصحح أى شىء قد يؤدى إلى نتائج غير مرغوبة .

إلا أن قوى السوق تميل إلى الانتهاكات مثلها مثل الاقتصادات الموجهة . ولا بد من أن نتذكر أن المصلحة الذاتية هى ما يحرك قوى السوق ؛ ولا تفصل المصلحة الذاتية كثيراً عن الجشع . فالجشع الذى لا يقبده شىء يمكنه التغلب على الإدراك الجيد فى السوق . وحين يتولى الجشع الأمر فإن ما يؤثر على الآخرين يحظى باهتمام ضئيل .

والاضطراب الاقتصادى فى شرق آسيا (بما فى ذلك بالطبع جنوب شرق آسيا) ينطبق عليه ما قلناه . فتلك الدول اجتهدت بشدة كى تبنى اقتصاداتها وتوفر لشعوبها حياة طيبة . فمن مهزومين ومستعمرين ، رفعوا أنفسهم بمجهودهم كى يحققوا درجة من التنمية . وقد نجحوا نجاحاً كبيراً فى القضاء على الفقر فيما بينهم . وكان هناك أمل فى أن يكونوا قادرين خلال عقدين أو ثلاثة عقود على أن يصبحوا دولاً متقدمة .

ولكن فى يوليو من العام الحالى شهدوا عمالاتهم وقيمتها تنخفض بينما هم لا حول لهم ولا قوة . لقد محى عقدان من النمو خلال أسبوعين . وانخفض نصيب الفرد من

إجمالي الناتج المحلي بنسبة تزيد على ٣٠ بالمائة . وبالنسبة لأربع من تلك الدول بلغت الخسارة في القدرة الشرائية حوالي ٣٠٠ مليار دولار .

والى جانب ذلك أطاح هجوم على أسواق الأوراق المالية في تلك الدول برأسمال بلغ مئات المليارات من الدولارات . كما أجبرت الصناعات على التوقف . وارتفع معدل البطالة . وأوقفت مشروعات البنية التحتية ، بما في ذلك مد خطوط المياه والكهرباء . وانكمشت مبيعات التجزئة وكل أنواع الأعمال التجارية . بعبارة أخرى : كانت نتيجة هجوم خفض قيمة العملات والهجمات التي شنت على أسواق الأوراق المالية أن تدهور الحال بالاقتصادات المزدهرة إلى استجداء المساعدة من صندوق النقد الدولي .

لا يمكن لعادل أن يقول إن الموقف الراهن أفضل مما كان عليه الحال حين كانت اقتصادات تلك الأمم منتعشة . صحيح أنه كانت هناك انتهاكات . وكان هناك فساد . وكان هناك الكثير من التلاعب . وكان هناك فقر . ولكن المعاناة الآن أعظم بكثير من ذي قبل .

ما الذي تسبب في ذلك الانكماش المفاجئ؟ يقول البعض إن تلك البلاد ذات أسس واهية . وهذه الأسس الواهية تجعل قيمة العملات تنخفض وسوق الأوراق المالية تنكمش . ولكن هل يمكن أن تحدث كل هذه الأمور من تلقاء نفسها؟ الحقيقة هي أن بعض اللاعبين في السوق قرروا الانسحاب بدعوى الحيلولة دون خسارة أموالهم حين انهار الاقتصاد .

هل كانت بحوزتهم فعلاً مبالغ ضخمة من عملات الدول المعنية حين تخلصوا منها كي لا يضاروا من خفض قيمتها؟ يبدو أن الأدلة تشير إلى أنهم لم يكونوا يستثمرون بهذه العملات بالمرّة . كل ما هنالك أنهم اقترضوا هذه العملات كي يبيعونها وبذلك يخفضون قيمتها .

وحدث الشيء نفسه مع السهم . فقد اقترضوا الأسهم وحسب للقيام بالبيع على المكشوف . ولذلك لم يكونوا معرضين لأي خطر بحال من الأحوال . كل ما في الأمر أنهم

بدءوا عملية خفض قيمة العملات وبعد ذلك استمروا فى الاقتراض والبيع والشراء كى ينجوا . لم يدخل فى ذلك مال حقيقى أو أسهم حقيقية فى واقع الأمر .

كيف يفعلون ذلك ويقضون على اقتصادات هذا العدد من الدول ومصدر رزق الملايين العديدة من البشر؟ الإجابة هى السوق الحرة . فالسوق الحرة تسمح لهم بأن يفعلوا ذلك . من الضرر إلى حد كبير أن تضطر الدول والناس للمعاناة ودفع ثمن فادح . ولكن هذا هو أسلوب السوق الحرة . فلا يمكن منع قوى السوق من العمل . إنه أمر مقدس .

ومما يؤسف له أنه يبدو أننا استجرنا من الرمضاء بالنار . كانت لدينا دول اشتراكية وشيوعية وتخطيطها المركزى وهو كذلك تخطيط مقدس ، ظلت طوال ٧٠ سنة تحكم على الملايين بالعيش فى بؤس . وفى هذه الحالة كانت الحكومة أشد من اللازم . فلا يمكن لأحد أن يحاول تغيير أى شىء لأن أيديولوجيا سيادة الدولة كانت ديناً ولم تكن تتسامح مع الهراطقة المنتقدين .

وفى النهاية ، وبعد الكثير من البؤس وضياع ملايين الأرواح ، أدركوا خطأ تلك العقيدة وكثرة عيوب الأيديولوجيا والنظام وعدم قدرتهما على توفير الفردوس الموعود على الأرض . إلا أن الثمن الذى دفع كان باهظاً .

والآن لدينا أيديولوجيا السوق ، أى : عصمة المشروعات الخاصة من الوقوع فى الخطأ . ولا يمكن للحكومات التدخل فى أمور قوى السوق . كما أن السوق تتولى تحديد أساليب التقويم الخاصة بها . وكل ما عليك هو أن تجعل أسسك سليمة وسوف تكون الأمور سليمة من تلقاء نفسها .

ويقول مؤيدو قوى السوق إن الأمر سيحتاج إلى بعض الوقت . سيعانى كثيرون . وسوف تفقد دول استقلالها . وسيصير القوى ضعيفاً . وسوف يندمج الأقوياء ويقدمون خدمات أفضل . ومن المؤكد أن الناس سوف يرغبون فى الحصول على خدمة أفضل وبيع

أجود ممن هم الأقدر على تقديمها بدلاً من استقلالهم ومن تلك السلع والخدمات الرديئة التي يقدمها أهل بلدهم وحكومتهم .

هذا ما يقال : فالاستقلال ليس مهمًا . تنازل لمن يعرفون أفضل من غيرهم عن استقلالك وسوف تزدهر أحوالك . هذه هي عقيدة السوق . فهؤلاء الذي عينوا أنفسهم بأنفسهم يعرفون ما يفيدك . أما الحكومات فموضة قديمة ولا تتماشى مع العصر . وهكذا فإن المتحرر من الحكومة يعرف كل شيء وينبغي أن يقرر لك كل شيء يتعلق بالسوق ، وهو لا يخطئ ، ومقدس ، وهوراعيك ومخلصك ، وتذكروا المرور إلى الرفاهية الآن متطرفة تطرف الشيوعية والاشتراكية في السنوات الماضية .

والحقيقة هي أنه لا الحكومة ولا السوق يمكنها أن تعمل بشكل جيد بمفردها ومستقلة عن الأخرى . فالسلطة مفسدة . وكما أنه من الممكن أن تفسد الحكومة حين يكون لديها السلطة المطلقة ، فالأسواق كذلك يمكن أن تفسد حين تكون كذلك ذات سلطة مطلقة . ونحن نرى الآن أثر السلطة المطلقة ، وفقير وبؤس ملايين البشر وعبوديتهم المحتملة .

إن خيار العالم ليس هو السلطة المطلقة بالنسبة للحكومة أو بالنسبة للسوق . الخيار هو التعاون بين الحكومة المنتخبة والمسئولة أمام الناخبين ، من ناحية ، والسوق بتأكيداتها على الكفاءة والتنافس وحساب المكسب والخسارة . وحين تعمل الحكومة والأعمال التجارية معًا يمكن ، ساعتها أن يكون هناك أقصى قدر من التنمية التي يتمتع بها الجميع .

رِعايَةُ الشَّرَاكَةِ الذِّكِّيَّةِ مِنْ أَجْلِ الرِّفَاهِيَّةِ الْمُشْتَرَكَةِ *

كتب تشارلز ديكنز عن أحسن الأوقات وأسوأها . وفى هذا العام يعيش الكثير منا فى جنوب شرق آسيا الجزء الثانى مما كتبه تشارلز ديكنز فى وقت مضى . فقد رأينا أحسن الأوقات فى جنوب شرق آسيا . كانت اقتصاداتنا تحقق تقدماً كبيراً وتسجل نمواً مبهراً . كنا ناجحين فى تغيير صورة مجتمعاتنا . وشهد عام ١٩٩٧ توسيع عضوية اتحاد أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) وإحياء الذكرى الثلاثين لقيامه . وبدا الآسيان فى عامه الثلاثين أكثر قوة ، وأشد عزمًا وتصميمًا ، وأكثر ثقة بمستقبله . وقبل ٣٠ عامًا شكّل الآسيان تماسكًا اقتصاديًا وسياسيًا لم يتخيله أحد . ويمكن أن يوصف هذا فى الواقع بأنه أفضل أوقات الآسيان وأعضائه منفردين ومنهم ماليزيا .

إلا أننا شهدنا هذا العام كذلك أسوأ الأوقات مع ذلك الاضطراب الأخير فى عملتنا وبورصاتنا . فقد قوض التلاعب فى السوق أسسنا الاقتصادية وانتقص مما بنينا به شق الأنفس فى العقود القليلة الماضية من تقدم وثروة . وبدون أى سبب أو داع ، سوى تحقيق الربح السريع لقلّة من الأغنياء بالطبع ، تعرضت عملاتنا لهجوم وأفقر شعبنا . وفى أوقات الامتحان ، كهذا الوقت الذى نحن فيه ، نعرف من هم أصدقاؤنا . وأود أن أبدأ بالتعبير عن مقدار سعادتي لوجودى هنا بين الأصدقاء .

أود أن أشكر المنظمين لدعوتهم إياي لإلقاء كلمة فى حوار قيادات الأعمال التجارية الكندى الماليزى الثانى . وهذا المؤتمر متابعة للحوار الأول الذى عقد فى كوالالمبور فى العام الماضى . ويسعدنى أن تكون هناك متابعة لحوار قيادات الأعمال التجارية الكندى الماليزى

* كلمة ألقيت فى حوار قيادات الأعمال التجارية الكندى الماليزى الثانى فى أوتاوا بكندا فى ٢١ نوفمبر عام ١٩٩٧ .

الأول ، حيث حقق لقاء العام الماضى نجاحاً ضخماً بتمهيده الطريق لقدر أكبر من التفاهم والتعاون بين ماليزيا وكندا . وأملى العزيز أن يعزز الحوار الثانى الذى نحضره جميعاً الآن علاقاتنا الثنائية . وأهنئ الحكومة الكندية باعتبارها الدولة المضيفة على دقة الإعداد لقمة هذا العام . وهذا العام أرسلنا وفداً ماليزياً قوياً لحضور القمة . ونأمل مخلصين أن يكون لنا شرف الترحيب بوفد كندى مثله ، إن لم يكن أقوى ، فى كوالالمبور فى العام المقبل حيث تستضيف ماليزيا قمة ، ١٩٩٨

وبالنسبة لهذا الحوار ، فقد طُلب منى الحديث عن موضوع «ماليزيا وكندا : رعاية الشراكة الذكية من أجل الرفاهية المشتركة» . وهذا الموضوع مناسب إلى حد كبير . فالشراكات ملمح مشترك من ملامح مجتمعاتنا . ونحن نقبل الشركاء فى كل مسعى تقريباً ، سواء أكان فى السياسة أم المشروعات التجارية أم الأنشطة الاجتماعية ، وبطبيعة الحال فى مؤسسة الزواج . ويستفيد الشركاء بصورة عامة بطرق متعددة لا يمكن للأفراد الاستفادة بها . إلا أن الشراكة فى كثير من الأحيان لا تقوم على المساواة بين الشركاء ، حيث يستفيد طرف أكثر من الآخر . ولذلك تشير فكرة «الشراكة الذكية» إلى مفاهيم تعظيم وموازنة الأرباح لكلا الطرفين وللجميع إلى أقصى حد ممكن ، بغض النظر عن المساهمة المتساوية فى الشراكة . وحين قدم هذا المفهوم لأول مرة عام ١٩٩٥ أثناء حوار لانتكاوى الدولى الأول الذى عقد فى ماليزيا ، أكدنا على أنه يقوم على فكرة «الكل يكسب» وسياسة «اجعل جارك مزدهراً» ، نحددنا القيم العالمية الخاصة بالثقة والاحترام والفهم والإيمان القوى واللعب النزيه . ونحن نرى أن أصالة الشراكة الذكية تكمن فى الممارسة وليس فى المبدأ . فغالباً ما تتميز الشراكة الذكية بخليط من العلاقات الرسمية وغير الرسمية وعمل الأطراف التعاونى مع بعضها البعض ويختار كل منها بحيث يتلاءم مع غرض بعينه من أغراض الشراكة . وتتعلق الشراكة الذكية بعمل الهيئات الحكومية والناس معاً من أجل تحقيق مكاسب مشتركة طويلة المدى للمساعدة فى تحقيق الانسجام الكونى والرفاهية التعاونية .

وأنا أرى أن الشراكات الذكية لا بد من أن تتوفر فيها المكونات التالية كى تنجح : الاشتراك فى الرؤية ، والأهداف المشتركة ، والفهم الواضح لنقاط قوة كل طرف ونقاط ضعفه ، والاستعداد للتوصل إلى حلول وسط ، والصبر والتسامح . إن عوامل النجاح الأساسية هذه كفيلة بتحقيق نتائج رائعة .

واسمحوا لى أن أشارككم فى ممارستين فى ماليزيا توضحان بجلاء أسلوب عمل «الشراكة الذكية» أولاً ، مفهوم ماليزيا المتحدة . وهذا المفهوم داخل سياق الشراكة الذكية يوحى بالسياسة الواعية والحريصة الخاصة بالتعاون الثلاثى بين الجمهور والقطاع الخاص والقيادات السياسية . والشراكة «ذكية» لأنها لا تحقق النتائج وحسب ، بل إن للجميع - بلا استثناء - نصيب فيها ؛ أى : الأطراف الثلاثة المشاركة والشعب والأمة الماليزية ككل . واليوم يسعدنا كذلك أن نقول إن النقابات المهنية أصبحت مكوناً مهماً من مكونات هذه الشراكة الذكية بمساهمتها فى تحقيق الأجندة القومية . ويمكن القول بكل أمانة إن الفضل فى جزء كبير من التنمية الماليزية السريعة طوال السنوات العشر الماضية يمكن إرجاعه إلى التنفيذ الناجح لمفهوم ماليزيا المتحدة . ولو أن ماليزيا خاضت تنميتها الاقتصادية دون تنفيذ المفهوم لكان التقدم أبطأ من ذلك بكثير .

والمجال الآخر الذى خدم فيه مفهوم «الشراكة الذكية» ماليزيا خدمة جليلة هو الحلبة السياسية القومية . ففي ماليزيا تمثل الجبهة القومية/ حزب باريسان القومى التى تضم ١٤ حزباً سياسياً شراكة ذكية ، لأن الاحترام لا يكون تبعاً لقوة الحزب أو ضعفه ، بل على أساس التشارك العادل . وهناك ثلاث مجموعات عرقية ماليزية رئيسية : الملايويون والصينيون والهنود . ويمثل الملايويون الذين يشكلون حوالى ٦٠ بالمائة من السكان الأغلبية الساحقة ، بينما الهنود الذين يشكلون حوالى ١٠ بالمائة من إجمالى السكان أقلية . ومع ذلك فهم ممثلون بالتساوى فى مجال سياسة الحزب ومكفول لهم التمثيل العادل فى مجالس الولايات والبرلمان ومجلس الوزراء . وتمتد هذه الممارسة إلى أعضاء الأحزاب الأصغر حجماً فى

الائتلاف الذى يضم ١٤ حزباً . ونحن ائتلاف تم قبل الانتخابات وليس ائتلاف منفعة بعدها . ومن ثم فإننا فى حكومة الجبهة القومية ملتزمون بالتشارك فى السلطة بالانتخابات الديمقراطية . بل إننا فى حزب باريسان القومى عادة ما نتخذ قراراتنا بالإجماع ، وبذلك نضمن سماع وجهات نظر الأحزاب الصغرى وأن تحظى بالاحترام الواجب . ووجود عدد كبير من الأحزاب فى الائتلاف هو كذلك قرار ذكى . فالتحالف الذى يضم حزبين ليس أى منهما قوياً بما يكفى لتشكيل الحكومة ائتلاف غير مستقر . وفى ماليزيا الأغلبية البرلمانية للائتلاف كبيرة ، حيث تتعدى ثلثى عدد المقاعد . ولذلك فإنه حين يقرر أى من الأحزاب الصغيرة الخروج من الائتلاف لا تسقط الحكومة . ومن ناحية أخرى ، فإنه إذا خرج أكبر الأحزاب من الائتلاف فلن تكون لديه الأغلبية التى تمكنه من تشكيل الحكومة بمفرده . وساهمت هذه الشراكة الذكية كذلك فى نمو ماليزيا الاقتصادى حيث خلقت الاستقرار السياسى ، وهو عنصر مهم فى التنمية الاقتصادية للبلاد .

واليوم نواجه فى ماليزيا باضطراب العملة والسوق . ويقول لنا الكثير من أصدقاء ماليزيا من الدول المتقدمة إن هذه ظاهرة مؤقتة تسببت فيها قوى السوق . وهم يقولون : إنه فى وجود أسسنا القوية سيكون فى مقدورنا التغلب على هذه المشاكل والعودة إلى سبل نمونا المرتفع قريباً جداً .

غير أن لنا رأياً مختلفاً . فإذا كانت لدينا هذه الأسس الجيدة ، فلماذا خفضت قيمة عملتنا بما يزيد على ٣٠ بالمائة؟ ما الفائدة التى يمكن الحصول عليها من هذا الاضطراب؟ ما ضرورة حدوث خفض قيمة العملة أو التخطيط لها بأى حال من الأحوال؟

ليس هذا هو المقام الذى أشرح فيه كيفية التلاعب فى عملات جنوب شرق آسيا . ولكن يكفى القول إنه فيما يتعلق بشراء السلع المستوردة من الدول المتقدمة ذات العملات المستقرة ، خسرت ماليزيا وحدها ٣٠ مليار دولار أمريكى فى أعقاب خفض ٣٠ بالمائة من قيمة الرينجت . ولم يتته الهجوم بعد . فهناك محاولات تجرى لإحداث المزيد من خفض

قيمة العملة ، ولتخفيض قدرتنا الشرائية أكثر وأكثر . قد نعانى من ذلك ، غير أن من يصدرون إلينا سوف يعانون معنا عما قريب . فالصادرات إلى الجزء الذى نعيش فيه من العالم تبلغ قيمتها ١٠٠ مليار دولار .

الذين يقولون إن خفض العملة سيجعلنا أكثر قدرة على المنافسة يتجاهلون حقيقة أن السلع المصدرة تحتوى على نسبة لا بأس بها من المكونات المستوردة ، الأمر الذى يؤدي إلى زيادة الأسعار المحلية وتقليل أية ميزة تنافسية فى خفض قيمة العملة . وسوف تطيح المطالبة بأجور أعلى والتضخم بأية ميزة تنافسية قد نكسبها .

وساهم تدفق رؤوس الأموال الأجنبية فى نمو بلاد مثل ماليزيا وعالم التجارة بصورة عامة . غير أن تدفق رأس المال هذا لا يؤدي دائماً إلى شراكات ذكية . الاستثمارات الأجنبية طويلة المدى فى الأنشطة الإنتاجية الجادة بحق تؤدي إلى ذلك . غير أن أموال المضاربة التى تنتقل بسرعة من مشروع إلى مشروع وغيره على الاقتصادات النامية فلا تؤدي إلى شراكات ذكية . فهى تدخل فقط لتحقيق مكاسب سريعة لأصحابها على حساب شركائهم . وفى حالة التعامل فى العملات واستثمارات سوق الأسهم ، يكسب أحد الشركاء القليل ولكن الآخر يخسر أكثر مما حققه الشريك المستثمر . وبذلك فإنه فى حالة ماليزيا ، بينما تخسر ٣٠ مليار دولار من القدرة الشرائية ، ربما يكون المتعاملون فى العملة قد حققوا مكسباً يساوى جزءاً ضئيلاً من هذا المبلغ . إن قدرنا كبيراً من الثروة التى تكون من خلال العمل الشاق والسياسات الحكيمة يضيع على الاقتصاد ككل . ولا يمكن وصف الاستثمار الذى يقوم به هؤلاء المتلاعبون بأنه ذكى .

إلا أننا فى ماليزيا لسنا فى سبيلنا لأن نرفض الاستثمارات الأجنبية لهذا السبب . فنحن ما زلنا نرحب بالاستثمار الأجنبى فى الأنشطة الإنتاجية ، فى تصنيع السلع وتقديم الخدمات . ولا أظن أن أحداً سوف يرحب بالمستثمر الذى يهرب فى ظلام الليل . ولذلك يجب أن تعذرونا إن نحن رفضنا مستثمراً قصير المدى فى سوق الأوراق المالية كل اهتمامه

بالمكاسب الرأسمالية . كما أننا لا نرحب بالمتاجرين فى عملتنا مع أن طبيعة عملهم لا تمكننا من إبعادهم . إذ يمكنهم دائماً اقتراض الرينجت والأسهم الموجودة فى الخارج للتخلص منها وتخفيض قيمتها . ومما يؤسف له أن العالم يظن أنه لا بد من حماية هؤلاء المفترسين . ومن المؤكد أنهم لا يقيمون شراكات ذكية .

وقد وسعنا مفهوم الشراكة الذكية ليشمل كذلك التعاون الإقليمى . وتكوين الآسيان إحدى هذه الشراكات . فداخل الاتحاد يقوم اتخاذ القرار على الإجماع . وبذلك يسمع صوت كل أعضائه باهتمام شديد . ولو لم يكن الآسيان شراكة ذكية لكان من المستحيل قبول أعضاء جدد - ميانمار ولاوس - اقتصادهم أضعف من اقتصادات الأعضاء المؤسسين فى برونائى . كما أن الآسيان خلق عوامل التكامل من مثلثات النمو ومنطقة الآسيان للتجارة الحرة (أفتا) لتعزيز النمو والرفاهية المتبادلين .

وقد يسأل سائل عن ضرورة وإلحاح إقامة الشراكة الذكية . أعتقد أن اقتصادات هذا العالم يعاد تعريفها فى الوقت الراهن بسبب عملية «العولة» . ومن أجل الحصول على الفائدة الكاملة من العولة ، ينبغى على اقتصادات العالم نقل مركز اهتمامها من العناصر التنافسية المحضة إلى العناصر التعاونية ، ومن ثم فلسفة «الكل يكسب» التى تؤكد مفهوم الشراكة الذكية . فلم يعد النظام الاقتصادى الكونى فى الوقت الراهن سلسلة بسيطة من الآثار ذات الاتجاه الواحد ، وإنما شبكة شديدة التعقيد من علاقات التغذية الاسترجاعية . إلا أن إدارة الأعمال التجارية فى اقتصاد كونى ليس بالأمر السهل . فنحن بحاجة إلى شركاء مستعدين للمساهمة وتكوين تحالف مثمر . وهذا يميز بداية نوع جديد من العلاقة ، وهو ما نسميه «الشراكة الذكية» .

لقد أقامت ماليزيا وكندا بالفعل علاقة ممتازة أنت بفوائد ضخمة لكلا البلدين . وتشترك ماليزيا وكندا فى العديد من السمات . فكلتا عضوان نشطان فى الكومنولث والأمم المتحدة والتعاون الاقتصادى الآسيوى الباسيفيكي ومنظمة التجارة العالمية . كما أننا

عملنا معاً في ظل خطة كولومبو في الخمسينيات . وفي الماضي كانت بيننا علاقة مانع ومتلق . واليوم تطورت علاقتنا لتصبح شراكة ناضجة بين ندين . وتمتد علاقتنا الشائبة إلى ما هو أكثر من التجارة لتغطي الجوانب الكثيرة الأخرى مثل تنمية البنية التحتية والروابط التعليمية والتعاون البيئي . وفي العام الماضي شرفنا بالترحيب برئيس وزراء كندا جان كريتيان وأعضاء فريق كندا في ماليزيا . وقد عزز ذلك العلاقات التجارية بين البلدين ، إلا أننا نتوقع المزيد من تقوية العلاقات الشائبة حيث مازالت كندا وماليزيا تنموان كدولتين تجاريتين كبيرتين .

ونحن نعرف بأن الاقتصاد الكندي من بين أقوى الاقتصادات في العالم . وباعتبار كندا سابع أكبر اقتصاد كوني وبها ثاني أعلى مستوى معيشة في العالم ، فإن قدرتها على النمو ضخمة وتوفر فرصاً ضخمة للاستثمار الأجنبي . ولذلك فليس مستغرباً أن الشركات الماليزية تتطلع إلى كندا كفرصة محتملة للاستثمار . وأكثر من هذا أن هناك انسجاماً ممتازاً بين القدرات والحاجات في كندا وماليزيا . فكثير من المناطق التي ترسخ فيها الصناعات الكندية هي مناطق تسعى فيها ماليزيا للحصول على استثمارات إلى جانب التعاون التكنولوجي . ويشمل ذلك المنتجات البتروكيماوية والمنتجات الدوائية والآلات الصناعية والمعدات ، إلى جانب المنتجات التي تقوم على الأخشاب .

كما تتطلع ماليزيا إلى كندا للحصول على التكنولوجيا الخاصة بالنقل والطيران والإرسال الإذاعي وصناعات التكنولوجيا الفائقة . ونأمل مخلصين أن تشكلنا فيما لديكم من خبرة وتكنولوجيا ، حتى ونحن نشجع شركائنا المحلية على إقامة المزيد من المشروعات المشتركة مع نظيراتها الكندية كي نجنى ثمار العمل والاستثمار معاً . وهذا في واقع الأمر أساس كل الشراكات الذكية . لأنه ينبغي أن يتمسك الجميع بمبدأ الاحترام المتبادل . ولذلك ينبغي أن تكون العلاقة الماليزية الكندية مشروعاً بناءً .

ونحن في ماليزيا نأمل في أن نكون دولة متقدمة تمام التقدم بحلول عام ٢٠٢٠ .

ولكى نحقق هذه الرؤية ، لا بد أن نكون قادرين على الحفاظ على معدل نمو قدره ٧ بالمائة حتى عام ٢٠٢٠ . ولذلك فلا يمكن لماليزيا الاعتماد على قطاع التصنيع وحده ، بل يجب كذلك خلق محرك ثان للنمو . وقد قررنا جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصال مولدًا للنمو داخل كل القطاعات الاقتصادية . وبداية ، شرعنا فى خطة طموح لخلق أول مرمممتاز للوسائط المتعددة . وسوف يجمع بيئة متكاملة بها كل الخواص الضرورية لخلق المناخ الكونى الصحيح للوسائط المتعددة .

ولا تريد الحكومة قصر الممر على ماليزيا وحدها وإنما تخطط لأن يشمل دول الآسيان وأوروبا وأمريكا الشمالية فى المستقبل القريب . وبذلك يوفر الممر إمكانية استثمار ضخمة للمستثمرين . ويكفينى أن أخص التزامات الحكومة الماليزية تجاه الشركات التى ترغب فى المشاركة فى الممر :

- توفير بنية تحتية فيزيقية ومعلوماتية على المستوى العالمى .
- السماح بالتوظيف غير المقيد لعمال المعرفة المحليين والأجانب .
- ضمان حرية التملك عن طريق إعفاء الشركات التى لها وضع الممر من شروط الملكية المحلية .
- منح حرية الحصول على رأس مال للبنية التحتية الخاصة بالممر من أنحاء العالم ، وإعطاء الحق فى اقتراض الأموال من أنحاء العالم .
- توفير حوافز مالية تنافسية .
- أن تصبح قائداً إقليمياً فى حماية الملكية الفكرية وقوانين الفضاء الإلكتروني .
- ضمان عدم فرض رقابة على الإنترنت .
- توفير تعريفات اتصالات تنافسية على المستوى العالمى .

— طرح عقود البنية الأساسية للممر على الشركات الرائدة المستعدة لاستخدام الممر مركزاً إقليمياً لها .

— توفير وكالة تنفيذ ذات قدرات عالية لتعمل باعتبارها جهة واحدة فعالة بيدها كل شيء .

ونود كذلك من خلال الممر أن نتقدم خطوة للأمام بمفهوم ماليزيا المتحدة ، أى نحو الشراكة الذكية الكونية . ونود دعوة المجتمع الدولي للانضمام إلينا لنشكل معاً مستقبلاً مشتركاً . ويمكن أن نعمل كفرد واحد من أجل الفائدة والرفاهية المشتركة . وأتصور أن يكون هناك كومونولث افتراضى من الدول مفيداً لكل البشرية . ونحن ندعو أصدقاءنا الكنديين للانضمام إلينا فى هذه المغامرة المثيرة . فنحن لا يمكننا النجاح بمفردنا . إننا بحاجة إلى شركاء لديهم الخبرة والتكنولوجيا ، والمنظمون الكنديون هم الشركاء المناسبون الذين نبحث عنهم .

وبالإضافة إلى استثمار كل منا فى بلد الآخر ، يبغي أن نغامر أكثر بإشراك بلد ثالث . إننا معاً فى وضع جيد للاستثمار فى دول أخرى ، وخاصة فى الدول النامية . ونحن نأمل أن تعتبر كندا ماليزيا موطن قدمها الذى تنطلق منه إلى سوق الآسيان التى تضم حوالى نصف مليار عميل ، كما نعتبر نحن كندا موطن قدم لنا ننطلق منه إلى سوق الناقتا التى تضم ٣٧٠ مليون عميل ميسورى الحال . وفى الماضى ، عملت ماليزيا وكندا معاً بشكل جيد جداً ، وأنا على يقين من أننا لو ظللنا على التعاون مع بعضنا البعض سيمكننا خلق المزيد من الفرص لأنفسنا . لنستمر فى إضافة المزيد إلى العلاقة التى أقمناها ، حيث نتعلم من بعضنا ونسهم مساهمة ثرية فى الشراكة . فنحن معاً يمكننا الوصول ببلدنا إلى الرفاهية فى القرن الحادى والعشرين .

الشَرَكَاتُ الذِّكِّيَّةُ فِي الْقَرْنِ الْحَادِي وَالْعِشْرِينَ *

، لا يمكن لبلد من البلاد أو منطقة من المناطق أن تكون جزيرة مغلقة على نفسها . فقد أظهر التاريخ أن البلاد التي تدهورت إلى الانعزال والانزواء ، أو لا يسعها عمل الكثير حيال العالم الخارجى ، ليست قادرة على تحقيق تقدم كبير . والواقع أنه ربما تكون هذه الدول قد تدهورت . وشئنا أم أبينا ، فإنه علينا جميعاً أن نتفاعل مع بعضنا البعض ، ويكون ذلك مجرد تبادل الآراء بشأن قضايا خاصة بالهموم المشتركة ، أو من أجل التعاون فى تنفيذ برامج بعينها ذات نفع مشترك ، أو من أجل التجارة بالتأكيد ، أو من أجل السعى لتضافر قوانا .

وأعتقد أنه يمثل هذه الروح من التعاون من أجل التنمية بدأت قمة آسيا - كيوشو للتبادل الإقليمى . وعقدت القمة الأولى فى أويتا باليابان عام ١٩٩٤ . واستضافت الفلبين القمة الثانية التى عقدت فى مانيلا عام ١٩٩٥ . وكانت القمة الثالثة فى فوكو أو كا عام ١٩٩٦ . وآمل أن تعطى القمة الرابعة التى تعقد فى ماليزيا المزيد من قوة الدفع نحو تحقيق الأهداف التى أنشئت من أجلها قمة التبادل الإقليمى هذه .

وأذكر أن قمة التبادل الإقليمى هذه تقوم على أربعة مبادئ جوهرية أعلنت فى القمة الأولى ، وهى (١) السعى لتحقيق التعاون الإقليمى مع البقاء منفتحين على العالم (٢) تشجيع التبادل الإقليمى (٣) تعميق التفاهم المتبادل والصداقة (٤) استمرار قمة التبادل الإقليمى .

هذه هى الأهداف الجديرة بالثناء . كما أرى أنه منذ القمة الأولى حددت مناطق كثيرة باعتبارها مفيدة للتبادلات الإقليمية . وجاء فى البيان المشترك للقمة الثالثة أنه تبادل الآراء

* كلمة أقيمت فى قمة التبادل الإقليمى لآسيا وكيوشو فى لانكاو بماليزيا فى ١٥ نوفمبر عام ١٩٩٧ .

بشأن العديد من الموضوعات مثل الاقتصاد والصناعة والحفاظ على البيئة وتنمية الموارد البشرية . ويركز بيان فوكو أو كا - كما أسميناه - على ضرورة السعى لتحقيق « التبادل الاقتصادي المتكامل من الجانبين » ، والعمل من أجل « التعاون المشترك على المستويين الدولي والإقليمي في الحفاظ على البيئة » ، وكذلك العمل من أجل "تنمية الموارد البشرية التي يمكن أن تقوم بدور ريادي في آسيا القرن الحادي والعشرين" .

وتتميز كل اللقاءات أو الندوات أو المؤتمرات أو القمم بإصدار إعلانات النوايا أو القرارات . وإعلانات النوايا هذه مهمة بطبيعة الحال لأنها تحدد الأهداف التي سيكون على المشاركين أن يكافحوا من أجل تحقيقها . إلا أن الأهداف ستظل مجرد أهداف ما لم نسير في السبل التي حددناها . وفي كثير من الأحيان نسير فقط في السبل التي سار فيها آخرون . وعادة ما لا نكتشف أى شىء جديد في السبل القديمة . ولذلك يجب علينا شق طرق جديدة والسير في اتجاهات جديدة .

ورغم الاتجاه إلى العولمة ، لا بد لآسيا من أن تبحث عن مصيرها هي . فآسيا بحاجة إلى رؤية جديدة وشجاعة وديناميكية . الأكثر أهمية أنه لا بد من أن ترسم آسيا السبل الخاصة بها . فلا يمكن أن نسير بلا تفكير على الطرق التي رسمها آخرون من قبل ، لأننا حينئذ سنكون في المؤخرة ولن نلحق بهم أبداً . ولا بد من أن نكون شجعاناً بالقدر الذي يمكننا اكتشاف سبل ومقاصد جديدة . ولكي نفعل ذلك لا بد من أن يكون لدينا قدر أكبر من الإيمان بأنفسنا وأن نكون أكثر جدية وتصميماً . وإذا فعلنا ذلك فقد نتقدم على هؤلاء الذين سبقونا .

وبطبيعة الحال فإن بيننا - وأكثر منهم بين من يقللون من شأننا - من يظنون أنه بسبب الاضطراب الاقتصادي والمالي التي تعمد إحداثة المتلاعبون غير الآسيويين أن القرن الآسيوي لن يأتي ، وأن القيم الآسيوية لن تحقق الهيمنة الآسيوية المنتظرة . ولست واحداً من هؤلاء الذين يظنون أن القرن الحادي والعشرين سيكون القرن الآسيوي . بل إنى أعتقد أن القرن

المقبل سيكون قرنًا كونيًا . غير أن القرن الكونى سيأتى بمساعدة من القيم الآسيوية ، لأننا لا نؤمن بتدمير الآخرين ، وتقويضهم عمداً ، والقيام ببعض الأشياء الغامضة لضمان فشلهم . كما أننا لا نشمت بطريقة غير منطقية حين نرى الآخرين يعانون نتيجة لأفعالنا . وسوف يسهم الآسيويون والقيم الآسيوية فى القرن الكونى لأننا لا نخشى رؤية الآخرين مزدهرين ، كما نؤمن بجعل الآخرين مزدهرين كى نزهرون نحن كذلك . ولن تتغلب هذه القيم الآسيوية على المشاكل الحالية وحسب ، بل ستساعدنا فى واقع الأمر على أن نكون كرماء مع من يحاولون تعجيزنا . وبذلك يمكن تحقيق القرن الكونى .

من طبيعة الأمور أن الخبرة تجعل الوقت الذى نحتاجه لتعلم الأشياء أقصر . وقد استغرقت تنمية أوروبا الحديثة ، وهى منقولة عن العديد من حضارات غرب آسيا كالفينيقية والفارسية والعربية الإسلامية والتركية ، قرونًا عديدة . وحين قررت اليابان التحديث تبعاً للأساليب الأوروبية ، استغرق الأمر وقتاً أقصر . وفى فترة الحرب العالمية الثانية قرر العديد من الدول الآسيوية السير على خطى اليابان وثمرت جميعها بلا استثناء بمعدل أسرع بكثير . واليوم لدينا الكثير من الدول الآسيوية التى تنمو نمواً سريعاً ويقدر لها أن تكون كل منها يابان صغيرة بغض النظر عن العقبات التى قد توضع فى طريقها .

إنها لا يمكن أن تنمو فى معزل بمفردها ، على الأقل إذا كانت تريد تجنب أخطاء الآخرين وأخطاء الماضى . ولا بد من أن تعمل معاً مع وجود نموذج تحتذى به . إن ما يبعث على الرضا إلى حد كبير أن اليابان استجابت وأسهمت مساهمة فعلية فى جهود التنمية الخاصة بدول شرق آسيا ومنها دول جنوب شرق آسيا . وقد كان قرار اليابان أن تستثمر فى الأنشطة الصناعية الإنتاجية فى جنوب شرق آسيا مما أظهر قدرات شعوب المنطقة فى التقنيات الحديثة والمهارات التكنولوجية ، وهى المهارات التى كان يعتقد فيما مضى أنها مقصورة على غير الآسيويين واليابانيين دون غيرهم . كما أن اليابان هى التى عرضت مساعدتنا فى جنوب شرق آسيا للتغلب على المشاكل التى خلقها الآخرون لوقف نمونا .

وبعد أن قلت ذلك ، اسمحوا لى أن أقول شيئاً عن الموضوع الذى طُلب منى الحديث عنه ، وهو «الشراكة الذكية فى الألفية المقبلة» . فقد قدمنا مفهوم «الشراكة الذكية» فى حوار لانتكاوى الدولى الذى عُقد فى عام ١٩٩٥ . والشراكات ليست جديدة بطبيعة الحال . إلا أنه فى كثير من الأحيان تستفيد الشراكات من أحد الشركاء أكثر من الآخر . والواقع أنه فى بعض الأحيان يكسب أحد الشركاء على حساب الآخرين . فلإنك فى نظرية المباراة ذات الربح المعلوم التقليدية تكسب إذا خسر الآخرون . ونحن نرى هذا الآن حيث تخسر منطقة جنوب شرق آسيا لكى يجنى المتعاملون فى العملات وغيرهم الأرباح . والنتيجة ليست هى خلق ثروة إضافية وإنما نقل الثروة من طرف إلى آخر . والخاسر هذه المرة يخسر أكثر مما كسبه الفائز ، مما لا يجعل هذه مباراة ذات ربح معدوم ، وإنما مباراة ذات ربح سلبى .

فى مفهوم الشراكة الذكية تُخلق الثروة الجديدة ويقتسم الشركاء بالتساوى أو بالعدل . فكلما الجانبين يكسب . والواقع أن الجميع يكسبون . وكانت دول جنوب شرق آسيا فى وقت من الأوقات دولاً فقيرة منتجة للسلع الأولية . وكانت السلع تُباع بأسعار منخفضة تحددها أسواق السلع التى لا تخضع لسيطرة الدول المنتجة . وكان مكسب منتجى جنوب شرق آسيا أقل مما يمكن وكانوا يتعرضون للخسارة فى بعض الأحيان . وكانت السلع تصنع بعد ذلك فى الدول الصناعية ويعاد تصديرها إلى دول جنوب شرق آسيا وتباع بأسعار مرتفعة . وبمرور السنين كان على منتجى السلع فى جنوب شرقى آسيا تصدير المزيد والمزيد من سلعها كى تشتري قدرًا أقل من الواردات المصنعة . وكان معدل التبادل التجارى فى غير مصلحة الدول المنتجة للسلع الأولية . فقد كانت تزداد فقرًا مقارنة بالدول الصناعية .

ولكسر هذه الحلقة المفرغة ، قررت دول جنوب شرق آسيا تصنيع نفسها . ومما يؤسف له أنه لم تكن لديها معرفة بالتصنيع ، ولأرأس المال ، ولا السوق التى تسوق فيها سلع الإنتاج الضخم . ولذلك قررت دعوة المستثمرين الأجانب للتصنيع داخلها . وكسب

المستثمرون الأجانب من العمالة والأراضي الرخيصة والإعفاءات الضريبية . وكسبت دول جنوب شرق آسيا من توفير فرص العمل وأرباح التصدير والمهارات ، وأخيراً المعرفة التصنيعية ورأس المال . واليوم ليست دول جنوب شرق آسيا قادرة على تصنيع سلع ذات نوعية جيدة ومتقدمة وتصديرها وحسب ، بل إنها قادرة كذلك على تصدير رأس المال والخبرة إلى غيرها من الدول النامية . إنها تتحول إلى دول على قدر كبير من الازدهار .

إن الشراكة بين المستثمرين الأجانب ، وهم فى الغالب من اليابانيين ، والدول المضيفة يمكن اعتبارها ذكية لأن كلا الجانبين حققا مكاسب واضحة . وحتى وقت قريب كانت ماليزيا نموذجاً صحيحاً للشراكة الذكية بين المستثمرين الأجانب المباشرين والدول المضيفة . وكان من الممكن أن تستمر هذه الشراكة بلا نهاية لمصلحة الجميع . ولكن المشكلة التى تواجهها دول جنوب شرق آسيا الأعضاء فى الآسيان الآن تعود إلى الجشع من جانب الشريك . فبدلاً من الحصول على نصيب عادل ، قرر الشريك أن يأخذ كل شىء لنفسه وأن يفقر شريكه أثناء ذلك .

هذا الصنف من الشركاء لا يتمتع برؤية بعيدة المدى . وهو يستثمر فقط فى الأسهم التى يمكن التخلص منها ويخرج الأموال من البلاد . فما أن ترتفع قيمة الأسهم بالقدر الكافى حتى يتخلص منها ويبنى الأرباح . ومن المؤكد أن هذه الشراكة ليست ذكية . إنها شراكة استغلالية وينبغى على الدول المضيفة أن تتجنب هذا النوع من المستثمرين . وإذا سمحت لهم بالاستثمار فلا بد من أن يكون ذلك بشروط مقيدة . ولا بد من بحث مصدر أموالهم بعناية .

وهناك أنماط أخرى من الاستثمارات ليست ذكية ، وإن كان من المحتمل أن تؤدي إلى تحفيز الاقتصاد وخلق ثروة فورية . وتنطوى الشراكات الذكية عادة على الاستثمارات التى لا يمكن تسيلها بسهولة لتحقيق المكاسب . وهى عادة ما تتسم بالجدية وطول المدى والانفتاح وتهتم بإنتاج السلع والخدمات .

وليبيين كل أعضاء الوفود فى قمة آسيا كيوشو لسائر العالم ليس فقط ما هو معنى التعاون الإقليمى ، ولكن كذلك ما هو المقصود بالشراكة الحقيقية ، أى : الشراكة الذكية . فلتبينوا له أنه فى الشراكة الذكية يكون الاهتمام الأساسى هو أن يستفيد الطرفان . ولتذكروا أن إثراء الآخر إثراء لكم . وأنك إذا أفقرت الآخرين ، فإنك تفقر نفسك . ولا بد أن أضيف بالمناسبة أن ماليزيا الآن عاجزة عن استيراد ما كانت تستورده فيما مضى بسبب "الهجوم" على الرينجت . والنتيجة كما تعلمون هى إفقار شركائنا التجاريين الذين خفضت قيمة عملاتهم كذلك .

إن كيوشو مناسبة إلى حد كبير للشراكة الذكية مع المناطق الأخرى فى آسيا . ومن الناحية الجغرافية ، فإن كيوشو التى تقع فى أقصى الطرف الجنوبى من اليابان هى أقرب أقاليم اليابان إلى مناطق آسيا الأخرى . وترتبط كيوشو بأعمال تجارية كثيرة مع الدول الآسيوية . فحوالى ٥٠ بالمائة من صادراتها يتجه إلى آسيا ، وهو ضعف ما تصدره إلى الولايات المتحدة ، ويزيد على المتوسط القومى البالغ ٤٥ بالمائة . وفيما يتعلق بالواردات ، فإن حوالى ٤٦ بالمائة يأتى من آسيا ، وهو أعلى من المتوسط القومى البالغ ٣٥ بالمائة . كما أن عدد اليابانيين من أهل كيوشو الذين يزورون دولاً آسيوية أخرى أكبر من مثيله من مناطق اليابان الأخرى ، فما لا يقل عن ٦٠ بالمائة من سائحي كيوشو يذهبون إلى آسيا . كما أن زوار اليابان الأجانب يفضلون كيوشو كذلك . ذلك فإن حوالى ٨٩ بالمائة من الزوار الأجانب يذهبون إلى كيوشو . وهذه الإحصائيات ليست هى الأحدث . واعتقد أن الأرقام الآن قد تكون أكبر من ذلك .

ولذلك فأنا مقتنع بشدة بأن هناك أشياء يمكن لآسيا وكيوشو أن تفعلها معاً . وفى كل مجال تقريباً من الجهد الإنسانى المفيد تبحث آسيا عن شركاء جادين وأنداد ، والأهم من ذلك ، أذكاء . وفى تكنولوجيا المعلومات ، على سبيل المعلومات ، هناك مجال كبير للشراكات . ونحن فى ماليزيا ننشئ ممر الوسائط المتعددة الممتاز كى تشارك فيه الشركات

متعددة الجنسيات أو المتعددة للجنسية . ويوفر الممر ، باختصار ، فرصة اختبار فريدة وبيئة صحية لنمو أعمال الوسائط المتعددة وللمساهمة في رفاهية العالم وتقدمه . وتحتاج ماليزيا في هذا الجهد إلى شركاء لإتمام هذا المشروع الطموح . ونحن لا نفعل هذا مقابل لا شيء بطبيعة الحال . فنحن نتوقع أن نجنى فائدة كبيرة ، إلا أننا نتمنى أن نكون شريكاً ذكياً للعالم . ونتمنى أن يستفيد العالم من الممر .

أذكر أنني تحدثت في قمة آسيا كيوشو الأولى للتبادل الإقليمي عن رأينا في مفهوم التجمع الاقتصادي لشرق آسيا . ومع أن التجمع الاقتصادي لشرق آسيا لم يكن بهذه الصورة يلقى قبول الجميع ، وخاصة اليابان ، فإنني أرى روح التجمع الاقتصادي لشرق آسيا تتخذ شكل منابر أخرى مثل هذا المنبر . واليوم أتحدث عن الشراكات الذكية في الألفية الجديدة وآمل أن يساهم ذلك القليل الذي قلته عن الشراكات الذكية في تعزيز مفهوم التشاور فيما بين دول شرق آسيا والذي يتجسد في اقتراح التجمع الاقتصادي لشرق آسيا . هذه هي القمة الرابعة للتبادل الإقليمي لآسيا وكيوشو . وينبغي أن نتعدى مجرد التبادل ونعمل بسرعة . وربما ينبغي علينا كذلك أن نعيد تسمية هذه القمة ونجعلها قمة كيوشو — آسيا للعمل الإقليمي .

تكوين شراكة آسيوية أوروبية للقرون الحادى والعشرين *

طلب منى الحديث عن موضوع تكوين آسيا وأوروبا لشراكة فى القرن الحادى والعشرين .

اسمحوا لى أن أحاول الإجابة عن سؤالين : الأول لماذا الشراكة ؟ والثانى شراكة من أجل ماذا ؟

ولكن دعونى أبدأ بالإجابة عن «ماذا» قبل الانتقال إلى «لماذا» .

أعتقد أن هناك أشياء كثيرة يجب على البشرية أن تجرب القيام بها فى القرن الحادى والعشرين . أول هذه الأشياء هو أنه يجب علينا إعداد مجتمعاتنا للعالم الجديد الذى يتميز بتغيره وتحوله الضخم والسريع . ففى القرن الحادى والعشرين سوف تكتسحنا جميعاً التغيرات الجذرية وسوف تدفعنا معها ، شئنا أم أبينا . لن نقاوم ، ولكن ربما استطعنا تغيير الاتجاه إلى حد ما إن استطعنا اكتساب مهارات معينة .

لقد كان صحيحاً دائماً فى الحياة أن الشئ الثابت الوحيد هو التغيير . ولكنى أشك أنه فى السنوات المقبلة سيكون التغيير أسرع وأشد عنفاً مما مضى . سيكون الزمن أكثر انضغاطاً وسيزداد التاريخ سرعة . وإن لم نعد القهقري إلى الكهوف ، وإن لم نُعزل ، فسوف يقذفوا بنا ويجعلونا ندور حول أنفسنا . وهؤلاء الذين يشاققون إلى الحياة الهادئة ليس لهم الحق فى أن يولدوا فى هذا العصر والأوان .

كان الناس يُخضعون دائماً لولاءات متعددة . ولكننا فى القرن الحادى والعشرين ربما

* كلمة ألقيت فى لجنة كوالالمبور الكونية عام ١٩٩٧ فى كوالالمبور بماليزيا فى ١٠ نوفمبر عام ١٩٩٧ .

نتوقع قدرًا أكبر من الجذب والجذب المضاد من جانب قوى الكيانات القومية والكونية .
 ونتوقع قدرًا أكبر من الضغوط من جانب العولة المتزايدة والهجمات الأشد على
 الاقتصادات القومية . وإنى متأكد من أن مجتمعات كثيرة سوف تشهد تنافسًا مكثفًا بين
 حقوق الإنسان ومسؤوليات الإنسان . ستكون هناك حروب على القيم تنشأ عن محاولة
 تفسير معنى الحياة ومعنى الأداء البشرى، وسوف تكون هناك صدامات بين النزعتين المادية
 والروحية . وسوف يكون هناك تحد ناشئ عن اختلاف التأكيد على دور الحكومة والدول
 وما يسمى بالسوق الحرة والفرد . وإنى متأكد من أنه ستكون هناك منافسات بين المجتمعات
 ويدخلها على السلطة ووظيفة الإعلام الذى سيكون أكثر انتشارًا من كل ما هو مقدس فى
 حياتنا .

إلى أين ستمضى الأسرة؟ أين سينتهى الحال بالصراع من أجل القيم الأسرية؟ ما
 الذى سيشكل الأسرة بالفعل بينما أصبح الشذوذ الجنسى يحظى بالاحترام فى مجتمعات
 كثيرة؟ ماذا ستكون طبيعة العمل والغرض منه؟ كيف ستتعامل المجتمعات المختلفة مع
 مشكلة التقدم فى العمر والمسنين والاستنساخ ، ومع الكثير والكثير من القضايا التى لا
 يمكننا حتى المغامرة بالتفكير فيها فى هذا الوقت؟

ثانيًا - سوف يبدأ الصراع من أجل البقاء الفيزيقي عبر المجتمعات وعبر القارات وعبر
 الحدود بشكل جاد فى عالم القرن الحادى والعشرين . وسوف نرى تغيرات مناخية هائلة
 ومحاولات للتحكم فى المناخ . وسوف نرى كوارث بيئية لم يسبق أن شهد التاريخ البشرى
 مثيلاً لها . لقد أرسل لنا الكثير من النذر . وما لم ننجح فى إثراء بيئتنا الفيزيكية ومنحها حياة
 جديدة فسوف تزداد فقرًا وتسلب منا حياتنا .

فى القرن الحادى والعشرين سوف نرى ظهور وانتشار أمراض جديدة . ومع زيادة
 أعداد سكان الأرض بالمليارات سيكون هناك حساب جديد للعرض والطلب فيما يتعلق
 بالمياه والطعام والطاقة . وستكون هناك أسلحة جديدة للدمار الشامل وأسلحة غير تقليدية

أو تقليدية على نفس القدر من التدمير . وسوف يحتاج الجنس البشرى إلى طرق جديدة للإنتاج المستدام والاستهلاك المستدام . لابد من أن يكون لدينا نمو ديناميكي . وربما أهمل الفقراء والمحرومين حيث يستولى الأغنياء على كل شيء لأنفسهم . والمعروف أن الفقر هو ثانى أكبر عدو للبيئة ، وهو يلى الإفراط فى الاستهلاك من جانب الأغنياء . إلا أنه سيكون من اللازم تطوير الأساليب والأنماط الجديدة الخاصة بالنمو الديناميكي والنشط إن كنا نريد استدامة الديناميكية على مدى فترات طويلة من الزمن .

ثالثاً - فى القرن الحادى والعشرين سيتعين على البشرية كلها التغلب على سلسلة كاملة من الأخطار المتعددة للقومية تتراوح بين تهريب المخدرات والآثار الجانبية والمآسى الخاصة بـ«الدول المتخاذلة» ، والإرهاب الدولى ، والحوادث النووية والكيميائية غير المقصودة ، والتلاعب فى العملات ، وغسيل الأموال ، والجريمة المنظمة .

رابعاً - فى القرن الحادى والعشرين سيتعين علينا استغلال الثورة التكنولوجية المستمرة استغلالاً تاماً ونشرها ، وقد تقاس صلاحيتها بالدقائق وليس بالأيام أو الشهور . فكيف نتعامل مع مجتمع الشبكات ، ومع الهندسة الحيوية وسيل المعلومات عديمة النفع التى تختبئ وسط لآلى المعرفة ؟

خامساً - كيف نضمن عالمًا فى القرن الحادى والعشرين - حيث قد لا تضمن أعظم التحديات - أكبر فائدة لأكثر عدد بأقل تكلفة ، بل كيف نضمن أعلى مستوى من تمكين الناس ، لأكثر عدد ممكن ، ولأعلى مستوى ممكن ، وبأقل ثمن ممكن . وبما أنه من المتوقع أن تكون الأعمال التجارية هى المحرك الرئيسى والبنانى للتمكين وليس الحكومات ، كيف نضمن أن الجشع وسوء استغلال نفوذ الشركات لن يكون هو المسيطر ؟ هل نضمن أن يحكم السوق الحرة الإحساس بالالتزام والمسئولية بينما من يحركون السوق ويهزونها ليسوا منتخبين من أحد ويحركهم فى المقام الأول الجشع وإغراء الثروة غير المحدودة ؟ هل سيكون من هم على شاكلة ميلكن ويوسكى وسوروس فى المستقبل أكثر اهتمامًا بمصلحة الآخرين

من أمثالهم الحاليين؟

مازلت أعتقد أنه في القرن الحادى والعشرين ستكون تنمية الناس وتمكين الناس هى أهم أدوار معظم الحكومات . فلا بد من أن نضمن أن الحكومات القومية سوف تتحمل مسئوليتها بالكامل فى هذا المجال الحيوى من خلال أنظمة الحكم بالشعب الأقل تمزقاً .

وأنا على يقين من وجود تحديات كبيرة أخرى فى القرن الحادى والعشرين . ولكن اسمحوا لى أن أركز على أربعة تحديات أظن أنها بحاجة إلى اهتمام خاص .

هذه التحديات هى :

- بناء مجتمع كونى أكثر سلاماً وأكثر عدلاً .
- ضمان الرفاهية الكونية .
- ضمان التسامح الثقافى فى عالم متعدد الثقافات .
- ضمان ليس فقط عدم وقوع صدام بين الحضارات ، بل كذلك احتفاء بهيج بالحضارات .
- إن السلام — السلام الحقيقى — يعنى أكثر من مجرد غياب الحرب . إنه يدعو إلى وجود العدل . ولا يتطلب الديمقراطية داخل حدود الدولة القومية وحسب ، بل كذلك الديمقراطية فى الأمور التى بين دول المجتمع الكونى .

لقد مات عصر الإمبريالية . إلا أنه سيمضى وقت طويل قبل أن يدفنه . ولا يزال عصر الهيمنة بين ظهرانينا غير أنه اتخذ شكلاً جديداً ، وهو شكل الهيمنة الاقتصادية التى لا تقل قمعاً وإذلالاً للبشر من إمبريالية الماضى .

ولكى يكون هناك سلام فى القرن الحادى والعشرين ، لا يمكن قبول الهيمنة المتخفية . ولا بد من أن نضمن وجود حكم ديمقراطى كونى شامل وبحق .

دعونى أتحدث بتركيز أكبر عن قرن الرفاهية الكونية الذى يجب علينا بناؤه فى القرن الحادى والعشرين . وهذا يمكن تحقيقه فقط من خلال أكبر توسع فى التجارة فى التاريخ

البشرى وأكبر تدفق للاستثمار الأجنبى الإلتاجى عبر الحدود شهده هذا الكوكب . فلا بد من أن تكون التجارة والاستثمار الإلتاجى شرايين رفاهيتنا الكونية فى القرن الحادى والعشرين وعروقها ونسيجها وعضلاتها وعظامها .

لا بد من أن نبنى عملية الرفاهية الكونية التى لن تجلب الرفاهية لقلّة مختارة ، وإنما تأتى بها للجميع . لا ينبغى استبعاد أمة من الأمم . ولا ينبغى حرمان أحد أو إفقاره . ونحن نترك القرن العشرين وراءنا ، فإننا نحمل معنا هموم الظلم الضخم . فى عام ١٩٦٥ كان أغنى ٢٠ بالمائة من سكان العالم يكسبون ٦٩ بالمائة من ثروة العالم . وبحلول عام ١٩٩٠ زادت هذه النسبة من ٦٩ بالمائة إلى ٨٣ بالمائة . وفى عام ١٩٦٥ كان متوسط دخل أغنى ٢٠ بالمائة يساوى ٣١ ضعف متوسط دخل أفقر ٢٠ بالمائة من البشر . وبحلول ١٩٩٠ زادت هذه النسبة من ٣١ ضعفاً إلى ٦٠ ضعفاً . ومع اضطراب العملات الحالى ازدادت النسبة سوءاً .

فى القرن الحادى والعشرين من المهم أن نعمل من أجل التخلص التام من الفقر المطلق . ولا بد من أن تكون الحملة الكونية ضد الفقر المطلق التى يجب أن تشارك فيها كل الدول جزءاً من اهتمام القرن . لماذا لا نجعل القرن الحادى والعشرين قرناً نرى فيه نهاية الفقر؟

يبدو أن إيماننا بقدرات قوى السوق العجيبة الخاصة بتحقيق رفاهية ضخمة يكاد يشابه التعصب الدينى . هناك الكثير فى سحر السوق . إلا أن السوق يمكن أن تكون شديدة القسوة . وكثيراً ما كانت يد السوق الخفية تميل إلى إثراء الأغنياء والجشعين بينما تفقر الفقراء وتلقى عليهم المزيد من البؤس . وإذا كان لقوى السوق أن تقوم بدور ما ، فحينئذ يجب أن تحكمها القوانين والقواعد والتنظيمات ، كما نصر على احترام الحكومات للقوانين والتنظيمات . ولنتذكر أن قوى السوق أدت فى يوم من الأيام إلى مبادلة جزيرة مانهاتن ببضع زجاجات من الويسكى . وقد تبودل ما هو أكثر من ذلك بخرزات زجاجية لقيمة

لها .

ركزت فى أجهندتنا الاقتصادية على أهمية الرفاهية للجميع ، وعلى التوسع الضخم فى التجارة والاستثمار فى القدرات الإنتاجية ، والدعوة إلى شن حملة كونية ضد الفقر المطلق . وهناك نقطة رابعة أود التأكيد عليها ، وهى أهمية الانتقال من عقلية «افقر جارك» إلى عقلية «اجعل جارك مزدهراً» .

وإذا كنا أمناء مع أنفسنا فسوف نعرف بأن البشرية أمضت زمناً طويلاً وبذلت جهداً كبيراً فى إفقار الجيران . وقد تمسكنا معاندين بالرأى غير المعقول القائل بأن مستقبلنا ورفاهيتنا متوقفان على تحقيقنا مكاسب أكبر من الآخرين . فما يكسبه الآخرون يجب أن يخسروه . وبذلك استثمرنا قدرًا ضخمًا من الاهتمام والموارد فى هذه المباراة التنافسية ذات الريح المعلوم المقصود بها القضاء تمامًا على الآخرين .

لا بد من أن نعطى قدرًا ضخمًا من الوقت والجهد لجعل جيراننا وجيرانهم مزدهرين . ولا بد من أن نتمسك بقوة بالرأى العقلانى القائل بأن مستقبلنا ورفاهيتنا يعتمدان على تحقيق الآخرين لمكاسب كالتى نحققها على الأقل . ولا بد من أن نستثمر اهتمامًا وموارد ضخمة فى هذا المباراة ذات الريح الإيجابى التى يكسب فيها الجميع .

ربما يتساءل كثيرون عن السبب فى أنه على امتداد الجيل السابق خلق تجميع الاقتصادات والتجاور ما يشير إليه البعض على أنه «معجزة شرق آسيا الاقتصادية» . فلماذا سارت نمور وتنانين شرق آسيا معًا زمرة واحدة؟ أحد الأسباب الأساسية أن بالمصادفة وبالترتيب كانت مؤسسات شرق آسيا وقطاعه الخاص تعمل بوعى وبدون وعى طبقًا لدافع «اجعل جارك مزدهراً» ، وغالبًا ما كان ذلك بتشجيع حكوماتها ونصائحها وحثها وإغرائها . ونحن الذين عشنا هذه الظاهرة غير المعقولة يمكننا أن ننظر إلى الماضى ونقول : لقد رأينا الماضى بوضوح ، وهو قابل للتطبيق .

هذا هو سبب توسيعنا الآسيان ، والسبب فى سرعة حصول فيتنام على عضوية اتحاد دول جنوب شرق آسيا . وهذا هو أحد أسباب تحركنا بسرعة بقبول ميانمار ولاوس . وهذا أحد الأسباب فى أن كمبوديا سوف تقبل بسرعة .

ولكن ما يؤسف له هو أن من يؤمنون بفلسفة «افقر جارك» ، إن جاز لنا تسميتها بالفلسفة ، قد لحقوا بنا . وأنتم تعرفون النتيجة . فلكى يكسبوا بضعة مليارات ، يفقدوننا بعشرات وحتى مئات المليارات .

واسمحوا لى الآن أن أنتقل إلى موضوع العيش فى عالم متعدد الثقافات ، وهو بالتأكيد عالم تحديات القرن الحادى والعشرين الضخمة . ويقول البعض إن الحضارات سوف تتصادم . ويدعو البعض إلى التعايش السلمى بين الحضارات . واسمحوا لى أن أتحدث باسم «الاحتفاء» بالحضارات .

لنواجه جميعاً حقيقة أن القرن الحادى والعشرين سيكون قرنًا متعدد الحضارات ومتعدد الثقافات . وسوف تكون التعددية الحضارية والثقافية ملمحاً بارزاً من ملامح القرن الحادى والعشرين . لقد ولى عهد الهيمنة الثقافية ، مهما كانت محاولة الإعلام الغربى الموجه «نشر الكلمة» والإمساك بالخيط .

من الواضح أن هناك قيماً إنسانية جوهرية عالمية قبلتها المجتمعات على مر التاريخ وتعزز بها فى الواقع . وليس هناك شك فى هذه القيم . وينبغى الاستمرار فى الاعتزاز بمعظم هذه القيم الجوهرية العالمية . ولو سمحتم لى ، أود أن أقول إن الراعى الرئيس لهذه الثقافات والقيم والأساليب القديمة هى المجتمعات الأكثر محافظة . ولم تعد آسيا ما تسمى كثيراً فى الغرب «القيم» الفيكترورية أو القيم العائلية . وأود أن أقول إنه ينبغى أن تعمل آسيا باعتبارها الراعى الرئيس للقيم العالمية على ضمان التمسك بها فى أنحاء العالم . بل إنه ينبغى على آسيا أن تنصح تلك المجتمعات التى تخلت عن القيم الإنسانية العالمية من أجل بعض الأفكار الغربية وغير المعتادة . ولو سمحتم لى فلإننى قد أشجع وأقول : إنه إلى أن تعود تلك

المجتمعات الشاردة إلى جادة الصواب وتبدأ في تحسين سلوكها ، وما لم تبدأ في التصرف مثلنا إلى حد كبير ، وما لم تبدأ في تصديق ما نعتبره نحن أشياء مقدسة وعزيزة ، فإننا في آسيا ينبغي ألا نتاجر معها ، وينبغي أن نفرض عليها العقوبات وينبغي أن نتبنى سياسة «المشاركة المشروطة» . بعبارة أخرى : فإنها ما لم تحسن تصرفها ينبغي ألا نجدد حقها في الحصول على وضع الدول الأولى بالرعاية وغير ذلك .

إنى أتساءل كم عدد أصدقائنا الأوروبيين الذين يشعرون بشيء من عدم الارتياح من هذه الأفكار . أظن أنه من الواضح أنه ينبغي علينا ضمان ألا يصبح هذا السيناريو واقعاً سائداً في القرن الحادى والعشرين . وهناك قدر كبير من الحكمة في النصيحة التى تقول إن علينا معاملة الآخرين بالشكل الذين نريدهم أن يعاملونا به . ولا ينبغي معاملة الآخرين بالطريقة التى لا نحب أن يعاملونا بها .

وأظن من منظور القرن الحادى والعشرين أن بعض الأفكار والممارسات الخاصة باحتكاك الحضارات الحالى سوف تبدو الأكثر غرابة . وبإستثناء من يعتقدون أن كوكاكولا وبيج ماك وأغانى الهوب الغربية تسيطر على أخلاق الحضارة الإنسانية ، من اللافت للنظر أن سائر البشر يفترضون أن الفن سوف يفرق - وينبغي أن يفرق - بين الشعوب والثقافات المختلفة .

بل إن الأكثر مغامرة وتنوراً بيننا يقولون : فليحيا الاختلاف . فكم ستكون الحضارة الإنسانية مملة وكم ستكون فقيرة إذا كان هناك توحيد شامل ، وشكل واحد ، وطريقة واحدة لعمل الأشياء . إننا نستمتع بالاختلافات ونستسيغها . وحتى حينما تكون أشكالنا ومنجزاتنا هى الأسمى ، فإننا لا نجد غضاضة فى أن يكون للآخرين أذواق مختلفة وقيم مختلفة وأساليب مختلفة . ولا نجد غضاضة فى إيمان الآخرين بأساليبهم «الدنيا» .

ومع ذلك ، ومهما كان الأمر ، ما هو منطق هؤلاء الذين يؤمنون بأنه حين يتصل الأمر بالأذواق السياسية والقيم السياسية والأساليب السياسية فإن واحداً فقط منها لا غير هو

المشروع والمسموح به . وكل ما عداه أدنى منه . فهناك قدر قليل من التسامح مع تلك الأشكال «الدنيا» . ولا يجب التمسك بهذا المقدس بصورة عامة وحسب ، بل يجب التمسك به بشكل تام ، طبقاً للنصوص والأشكال والممارسات والشعائر المقدسة التي نزلت من على أحد الجبال المقدسة .

إنى أؤمن بالديمقراطية . ولو لم نتمسك بالديمقراطية ما كنا لنصل إلى ما وصلنا إليه ، بل ربما ما كنا لنبقى لولاها . ولكن الحمد لله أن الديمقراطية الماليزية ليست ديمقراطية إيطالية أو ديمقراطية سويسرية أو ديمقراطية بريطانية أو حتى ديمقراطية هولندية . (سوف يسعدكم أن تعلموا أنه فى أية مرحلة خلال القرن الحادى والعشرين لا ينبغى أن تتوقعوا أن يجبركم أحد على العمل بالديمقراطية الماليزية . ومع ذلك فإننا نعول عليكم فى أن تكونوا حكماء بما يكفى لتقدير بعض فضائلها) .

قد يكون القرن الحادى والعشرين أعظم قرون البشرية أو أسوأها . وبما أن هناك الكثير من الأخطار التى يجب مواجهتها والكثير من الفرص التى يجب اغتنامها ، فلم لا تعمل أوروبا وآسيا معاً فى شراكة؟

أولاً - لأننا فى العالم المنكمش سنكون جيراناً قريبين جداً من بعضنا بشكل غير مريح . فالشرق الأقصى لم يعد قصياً .

ثانياً - لأنه سيكون لنا على امتداد سلسلة عريضة من القضايا هدفاً مشتركاً ومصلحة مشتركة ، وسيزداد ذلك أكثر وأكثر .

وقد نبدأ بالاعتراف بأن هناك مجالات كثيرة لن نتفق فيها ويمكن ، بل وينبغى ، أن نختلف فيها ونتشاجر . غير أن هذه المجالات ليست كبيرة كما نتخيل . فهل لأوروبا رأى يختلف اختلافاً أساسياً فيما يتعلق بتحدى التغيير فى القرن الحادى والعشرين؟ هل ستختلف أوروبا بشأن الصراع الكونى من أجل البقاء الفيزيقي؟ هل ستختلف أوروبا على

ضرورة التغلب على الأخطار المتعددة للقومية التي عددها؟ هل لدى أوروبا صعوبة كبيرة فيما يتصل بتحدى التمكين البشرى الذى أقترحه؟ هل ستختلف أوروبا اختلافاً كبيراً على الرؤية التى حددتها بشأن المجتمع الكونى الأكثر سلاماً والأكثر عدلاً، أو على الرفاهية للجميع، أو ضمان أكثر من مجرد التعايش السلمى الثقافى فى القرن الحادى والعشرين؟ أشك فى ذلك .

ومن ناحية أخرى، هناك مجالات كبيرة سوف نتفق بشأنها إلى حد كبير، وسوف نلتقى بشأنها ونتفق، ولذلك سوف نعمل سوياً من أجلها بالشراكة والصدقة .

ثالثاً - هناك التحديات الكثيرة التى لا يمكن لأوروبا ولا آسيا وحدهما أن تعالجها أو تحلها . وأرجوكم أن تلاحظوا أن دعوتى إلى شراكة أكبر بين أوروبا وآسيا ليست دعوة حصرية تسعى إلى استبعاد أى إنسان . فالواقع أنه على طول جبهة القضايا الكونية أو الإقليمية بكاملها يعد تضافر جهود الإنسانية جمعاء ضرورياً .

رابعاً - لا أريد من أن أذكر الآسيويين بأنه ينبغي أن تكون شراكة أكبر لأن أوروبا قوية وذات نفوذ وغنية . كما أن قدرة أوروبا على الإبداع والاختراع ليس أمراً من أمور الماضى . فبعد خمسمائة عام لم ينته تعملنا من أوروبا . وهؤلاء الذين يفترضون أن أوروبا ظاهرة خاصة بصفحات سوداء من صحف التاريخ ولا يمكن الرجوع إلى الوراء بقوة مجددة بطريقة لا يصدقها أحد، يبالغون فى افتراضهم .

غير أنه قد ينبغي على أن أذكر أصدقاءنا الأوروبيين أن جنوب شرق آسيا وشمال شرق آسيا وغيرهما من مناطق آسيا سوف تصبح أشد قوة، وأكثر تأثيراً، وأوفر ثراء فى القرن الحادى والعشرين . وسوف تعود قدرة آسيا الإبداعية وعلومها . ولا بد من أن تظل آسيا متعلماً كبيراً، إلا أنه من الحكمة أن يتعلم الآخرون شيئاً أو شيئين من هذه القارة الشاسعة .

وباعتباري شخصاً شهد الكثير جداً مما مررنا به في آسيا خلال القرن العشرين ، ليس لدى أى شك في أن المراثي التي كتبت في شرق آسيا أو جنوب شرق آسيا في السنوات والشهور الأخيرة لم تكن في وقتها الصحيح . لم يكن ظهورنا سهلاً . وكانت الرحلة بالنسبة لنا جميعاً زاخرة بالتحديات . وقد تناوبت علينا الأوقات الطيبة والأوقات الصعبة طوال ما يزيد على خمسين عاماً . كما أنه حكم علينا بالفشل مرات ومرات . وتهون مشاكل الوقت الراهن - على ما هي عليه من صعوبة وخطورة - مقارنة بمشاكل الماضي . وفي أحدث توقعات معهد التمويل الدولي في واشنطن والبنك الدولي وبنك التنمية الآسيوى وكل جهة غيرها تقريباً ، هناك تعديل لأسفل فيما يتعلق بالتوقعات قصيرة المدى . إلا أن كل المتقدين بلا استثناء ، حتى أسوأهم ، يقولون إن شرق آسيا سيظل أسرع مناطق العالم نمواً .

وليس لدى ذرة شك في أننا سوف ننهض . سوف نتغلب على اضطراب الحاضر . وسوف نستأنف الرحلة إلى عودة التاريخ .

أرجوكم أن تسمحوا لى أن أنهى كلامى ببضع كلمات عن اضطراب السوق منذ ٢ يوليو عام ١٩٩٧ حين خفضت قيمة البات التايلاندى .

كما تعلمون ، أحدثت أزمات العملة في المكسيك «أثر التيكويلا» الذى نشر الخراب بصورة خاصة في أمريكا اللاتينية . وقد تسببت الأزمة التايلاندية في إحداث «أثر توم يام» الذى أصاب كل اقتصاد معولم في جنوب شرق آسيا بدون استثناء : إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند وسنغافورة . وكما نعلم جميعاً فإن فشل جنوب شرق آسيا يمكن أن يمتد إلى كل بلد في عالمنا المعولم . ليس هناك مكان للاعتداد الزائد بالنفس .

في يوم ١٧ يونيو عام ١٩٩٧ وفي مؤتمر عن تدفق رأس المال عقد في لوس أنجلوس قبل أسبوعين فقط من خفض قيمة البات التايلاندى ، قال شخص يدعى مايكل كامديسو يعمل في صندوق النقد الدولي ما يلى عن ماليزيا في كلمته المكتوبة (واسمحوا لى أن أنقل

ما قاله بالحرف) : "إن ماليزيا نموذج جيد للبلد الذي تعى السلطات فيه تحديات إدارة الضغوط الناتجة عن معدل النمو المرتفع والحفاظ على نظام مالى سليم وسط تدفقات رأس المال الضخمة وسوق العقارات المتعشة وعياً جيداً . وبطبيعة الحال ، فإن حياة متخذي القرار تكون أيسر دائماً حين يبدأ المرء — كما هو حال ماليزيا — بتاريخ طويل من انخفاض معدل التضخم واقتصاد موجه من الخارج . إلا أن المزيد من التقدم الكبير قد تحقق فى التعامل مع التحديات الجديدة . وعلى امتداد العام الماضى ، جرى تهدئة نمو الإنتاج للوصول به إلى معدل أكثر استدامة ، بينما ظل معدل التضخم على انخفاضه . وقد انخفض عجز الحساب الحالى — الذى يعود فى المقام الأول إلى إنفاق الاستثمارات القوي — انخفاضاً كبيراً . ومن المتوقع أن يسهم الفائض المالى المستهدف للعام الحالى مساهمة مهمة فى تدعيم هذه المنجزات .

وبذلك ، فإنه طبقاً لصندوق النقد الدولى ، الشحيح فى تقديراته كما تعلمون ، تحصل ماليزيا على درجات عالية جداً بسبب « النظام المالى السليم » ، و« انخفاض معدل التضخم » ، وتهدئة النمو ، وخفض عجز الحساب الحالى (الذى يعود طبقاً لكلام كامديسو « فى المقام الأول إلى إنفاق الاستثمارات القوي ») . ونحصل على درجات مرتفعة جداً بسبب زيادة الفائض المالى فى ميزانية الحكومة .

إلا أن رئيس صندوق النقد الدولى لديه الكثير ليقوله . ومرة أخرى أقتبس قوله : « كما أولت السلطات الماليزية كذلك اهتماماً كبيراً بمعايير السلامة المصرفية . وقد انخفضت القروض التى تدفع فوائدها انخفاضاً واضحاً فى السنوات الأخيرة ، وتزيد نسب رأس المال المرجح للمخاطرة عن توصيات بازل ، واتخذت خطوات لتقييد الإقراض لشراء العقارات والأسهم . »

وانتهى كامديسو وصندوق النقد الدولى ، قبل أسبوعين فقط من اكتشاف المتلاعبين فى العملات الأكثر مهارة أن كل شىء فى ماليزيا خطأ ، وأن ماليزيا لديها "موقف ما بيرر

تماماً الثقة فى الأسواق . . . » وأكرر "موقف ما يبرر تماماً الثقة فى الأسواق .

من الواضح إلى حد كبير أن صندوق النقد الدولى راض عن أسس ماليزيا الاقتصادية ، أو بالأحرى فخور بها . إلا أن هذا كله لا يكفى للتصدى لـ «أثر توم يام المعدى» وغرائز القطيع البدائية الخاصة بالمتعاملين فى الأسهم والمستثمرين فى الأسهم .

وسيكون يوماً حزيناً بالفعل إذا بدأ القرن الجديد والبشر يتصرفون كقطعان المخلوقات التى لا تفكر ولا تتساءل . وكانت الحضارات تتميز دوماً بالترتيب والتنظيم القائم على قدرة الإنسان على التفكير . وأنجح الحضارات وأطولها بقاء هى تلك التى يمكنها ترتيب أمورها ترتيباً جيداً وإدارتها بطريقة أفضل . أما التخلّى عن النظام والقانون لمصلحة غرائز القطيع الحيوانية المرتبط عادة بالحيوانات فيعنى التخلّى عن ادعائنا أننا أكثر مخلوقات الله ذكاء .

وإذا كنا ستقدم ونجعل من هذا القرن المقبل قرناً أفضل من القرن الحالى ، يجب ألا نستسلم لردود الأفعال التلقائية . ولنعد بدلاً من ذلك إلى خبرتنا السابقة كى نختار أفضل القيم والثقافات وننميها بحيث تكون الحضارة التى نبنيها فى القرن الحادى والعشرين حضارة تصمد أمام اختبار الزمن .

ونأمل أن نرتفع فوق الولاءات الضيقة الخاصة باللون والعقيدة ، والتاريخ والجغرافيا ، كى نوجد شراكة بين آسيا وأوروبا تسهم فى تنمية البشرية بشكل أفضل ونصل إلى قرار بشأنها .

التَّجَارَةُ وَالْإِسْتِثْمَارُ الطَّرِيقُ إِلَى رَفَاهِيَةِ الْكُومَنُولْثِ *

تحدث العولمة إعادة هيكلة اقتصادية غير مسبوقه بين الدول . كما أن لها أثراً مهماً على الإنتاج والتجارة والاستثمار العالمى . وهناك تبين عام للإصلاحات الهيكلية التى توجهها السوق وتشمل إلغاء القيود والخصخصة وزيادة الانفتاح على التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبى . وبينما كان الأثر أقوى ما يكون على شرق آسيا ، فإن التغيرات الأساسية فى السياسات تجرى كذلك فى جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط .

ويمكن للعولمة والتحرر من القيود فى التجارة والاستثمار أن يحفزوا النمو والتنمية . إلا أن هاتين الكلمتين تستخدمان استخداماً فضفاضاً دون فهم أو تعريف واضح . وقد يؤدي هذا إلى أى شىء وكل شىء يوصف بأنه كونى وحر ، إلا أنه ربما يفيد البعض ويضر غيرهم . ولا بد من أن نشير إلى أن دول أوروبا المتساوية تقريباً فى تقدمها وجدت صعوبة فى التخلص من الحواجز وخلق الاتحاد الأوروبى . ومازال هناك تخوف بين البعض من أن الانفتاح قد لا يكون فى مصلحتهم .

إن دول العالم أقل تجانساً من ناحية التنمية ومن الأرجح أن تؤدي إزالة الحدود والتحرر الاقتصادى إلى خسارة كبيرة لميزة التنافس وهو ما يمكن أن يضر التنمية ضرراً دائماً .

ومع ذلك فإنه إذا كان للعالم أن يتقدم ويزدهر فلا بد من تقليل الحواجز . ولكى نفعل ذلك لا بد من أن نضع فى اعتبارنا حالة التنمية والمزايا التنافسية الخاصة بمختلف الدول . قد

* كلمة ألقيت فى اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث فى إدنبره بالمملكة المتحدة فى ٢٤ أغسطس عام

تكون الملاعب مستوية ، ولكن لكى يكون اللعب نزيهاً لا بد من أن يكون اللاعبون أنداداً وإلا فإن المحرومين سيزدادون حرماناً فى عالم بلا حدود ولا حواجز .

إنى أطلق صيحة تحذير هنا لأن ماليزيا تعاني حالياً من هجوم وقع على اقتصادها بعد تبنيها لمفهوم العولمة وتحريرها لقواعد التجارة والاستثمار الخاصة بها . أربعون عاماً من العرق والجد والدموع يمكن أن تنهار خلال بضعة أسابيع فى ظل القواعد الحالية التى لا رأى لنا فى صياغتها ، هذا إذا كانت هناك قواعد بالمرة . وبذلك لا بد من أن نكون حذرين عند تبني مفاهيم ليست من صنعنا .

وفيما عدا ذلك ، أود الاعتراف بفوائد انفتاح أى بلد على الاستثمار الأجنبى المباشر والنظام التجارى الأكثر تحريراً . لقد قررت ماليزيا قبل معظم الدول الأخرى التى حصلت على استقلالها حديثاً بكثير دعوة المشاركة الأجنبية فى اقتصادها . وكان ذلك بصورة خاصة فى برنامج التصنيع الخاص بها .

ولا يمكن لدولة من الدول أن تنمو معتمدة اعتماداً تاماً على إنتاج السلع الأولية . ومما يؤسف له أن التصنيع لا بد له من رأس مال وخبرة وأسواق غير موجودة فى الدول النامية . ولذلك فالحل هو الاستثمار الأجنبى المباشر . وينبغى أن تكون المساهمة المحلية بالأرض والعمالة والمناخ الاستثمارى الحر . وهما الأساسى فى ماليزيا هو توفير فرص العمل لشعبنا . ولذلك كما أننا سعداء إلى حد كبير للتخلى عن الضرائب بكل أنواعها .

والذى جعل تصنيع ماليزيا السريع ممكناً هو انفتاح البلاد أمام هذا الاستثمار الأجنبى .

وأدت استراتيجية التصنيع إلى التوظيف الكامل فى ماليزيا وأن يصبح ٨٢ بالمائة من صادرات البلاد وقيمتها ٧٠ مليار دولار من السلع المصنعة مقابل لا شىء تقريباً قبل ذلك . كما خلق الازدهار الناتج عن ذلك أعمالاً تجارية جديدة وطبقة جديدة كبيرة من أصحاب

الدخول المتوسطة والعالية إلى جانب نمو في إيرادات الحكومة . وفي السنوات الخمس الأخيرة تمكنا من إيجاد فائض في ميزانيات الحكومة .

ومن الطبيعي أن تنمو التجارة مع تقدم التصنيع . والواقع أن الشركات متعددة الجنسيات غالباً ما تصدر ١٠٠ بالمائة من المنتجات التي تصنعها . أما المصانع المحلية فقد اكتسبت الثقة وبدأت في التصدير . وازداد حجم التجارة .

نمت تجارة الواردات مع نمو الصادرات . ففي حالة ماليزيا ، نشهد مؤخراً نمواً أكبر في الواردات ، مما أدى إلى عجز في ميزان المدفوعات . وهذا تجرى معالجته عن طريق التحكم المعقول في الواردات وتشجيع الصادرات .

ويأتى نمو التجارة معه بالكثير غيره من الأنشطة الاقتصادية . فالنقل والسفر يزداد ، مما يتطلب استثمارات في الموانئ والمطارات والطرق والسكك الحديدية وقطاع البنوك وصناعة الضيافة والتأمين وغيرها من الخدمات . وهذا كله يخلق الثروة والتنمية الاقتصادية .

ولا يمكن للتنمية الاقتصادية في الدول المختلفة أن تسير دائماً في طريق واحد . فبعض الدول لديها موارد كبيرة والأخرى يمكنها الاستفادة من مواقعها الاستراتيجية ، بينما هناك من الدول من لديها موارد بشرية غير محدودة . إلا أنه ما من شك في أنه على الأقل بعض استراتيجيات دول ما يمكن أن تنجح في تنمية كل دولة . كما أنه لا شك في أن التجارة والاستثمار حين يتضمنان استثماراً أجنبياً مباشراً يمكن أن يقوموا بدور في التنمية الاقتصادية في كل بلد .

وقلت من قبل : إن ثروة الكومنولث ليست مشتركة . فمعظم الثروة لا تزال في يد الأعضاء الخمسة الأصليين . وعلى مدى الخمسين سنة الماضية عُرض على الكثير من الأراضي البريطانية السابقة عند حصولها على الاستقلال الانضمام إلى الكومنولث . ولا شك في أن كثيرين توقعوا الحصول على نصيب من الثروة . إلا أن الحقيقة هي أن الثروة لم

تصبح مشتركة بين دول الكومنولث . ومع ذلك فهي لا ينبغي أن تكون كذلك . فدول الكومنولث في وضع فريد يمكنها من مساعدة بعضها البعض في تحقيق التنمية والثروة . وذلك لأنه ليست هناك مجموعة من الدول في العالم تتمتع بهذا القدر الكبير من الملامح المشتركة .

أولاً - نفهم جميعاً لغة مشتركة ، وهي الإنجليزية . ونحن نعلم جيداً مدى أهمية اللغة المشتركة في الأعمال التجارية . ومن الواضح أن لدينا ميزة إيجابية .

ثانياً - رغم تبني أيديولوجيات وأنظمة مختلفة ، فقد اتبعت الآلة الإدارية نفس النموذج البريطاني . كما أن القوانين متشابهة ، حيث تقوم على قوانين العرف والعادات البريطانية .

وينبغي أن تمكننا منظمة الكومنولث ذاتها من البقاء على اتصال وثيق ببعضنا ، والتشاور ومقارنة المذكرات والتعاون بطرق مختلفة .

إلا أنه رغم الملامح الإيجابية التي في مصلحة الكومنولث فإن أعضاءه لم يكسبوا الكثير في الواقع من المنظمة . ونحن لا نلوم إلا أنفسنا في هذا .

وفي الخمسينيات والستينيات حين منحت معظم المستعمرات البريطانية الاستقلال كانت موضحة العصر هي الاشتراكية ونموذجها المثالي الخاص بمجتمع الأنداد . وحتى الأعضاء المتقدمين لم يخل من هذه المثالية وهذه الرؤية الخاصة بالمجتمع العادل حيث ينبغي أن يكون العمل أقل بينما يكون الأجر أكثر وأكثر .

وفي الوقت الذي تخصص فيه دول الكومنولث الغنية المزيد والمزيد من الاعتمادات للإعانات الاجتماعية والأجور المتزايدة التي تتعدى مواردها ، اختارت حكومات الدول الفقيرة التأميم والمشروعات المملوكة للدولة وسرعان ما اكتشفت أنها عاجزة عن إدارة الصناعات المؤممة . ولم يساعد نقص الحوافز في مجتمع متمسك بالأجور المتساوية على

العمل غير المتساوى .

ولكى تزداد الأمور سوءاً ، كان العالم وقتها يؤمن بالإعانات والقروض لمساعدة الدول المستقلة حديثاً على التنمية . وقد أسىء استغلال الكثير من المساعدات ، بينما تراكمت القروض بحيث تعدى تسديد القروض الجديدة فى النهاية صرف قروض جديدة للدول النامية .

وفى العامين الأخيرين أو الثلاثة أعوام الأخيرة قرر العديد من دول الكومنولث مع دول أخرى غير أعضاء فى الكومنولث تجربة أساليب جديدة للتعاون فيما بين الدول من أجل النمو . وبدلاً من المساعدات والقروض ، تقرر أنه ينبغي أن تكون هناك شراكات ، وهى شراكات تضم الحكومة والقطاع الخاص مع المستثمرين الأجانب . وينبغى لهذه الشراكة أن تفيد كل الشركاء على قدم المساواة . وينبغى كذلك أن تنطوى على مشاركة حقيقية من الجميع حسب مجال الخبرة أو المورد المتوفر لدى كل طرف . وهكذا بينما يمكن لدولة من الدول أن تقوم بدور المضيف وتوفر القوى العاملة ، يمكن لأخرى أن توفر الخبرة والإدارة وتوفر ثلثة رأس المال . إن الهدف هو تمكين الدولة المضيفة من التنمية والحصول على المعرفة والقدرة على إقامة مشروعات مشابهة وإدارتها بمفردها فيما بعد .

إن التركيز ليس على الاستثمار ، وإنما كذلك على الإدارة الحكومية والقوانين والسياسات والممارسات والأخلاقيات التى تؤدى إلى الإدارة الجيدة للمشروعات المستثمر فيها . وهذا ضرورى لأن إدارة اقتصاد السوق أكثر تعقيداً بكثير من الاقتصاد الاشتراكى المخطط مركزياً . ولا يجب أبداً افتراض أن مهارة الإدارة وراثية . فالإدارة فى سياق الاقتصاد الحديث معقدة جداً فى الواقع وتحتاج إلى مهارات كبيرة . وهذا المهارات يمكن اكتسابها .

ومن المؤكد أن الكومنولث يمكنه عمل الكثير لإنجاح الشراكات الذكية التى اقترحها حوار لانتكاوى الدولى وحوار جنوب أفريقيا الدولى وحوار باربيدس الدولى . وسوف يكون الكثير من دول الكومنولث التى نضجت وأدارت التنمية بنجاح فى وضع يمكنها من

المساعدة . إذ يمكنها تقديم التدريب والمشاركة فى مشروعات الشراكة الذكية والمساعدة فى تسويق المنتجات . كما يمكنها المشاركة فى خصخصة المؤسسات الحكومية ومشروعات البنية التحتية .

وفى أثناء ذلك لا بد من أن نتذكر أن الشراكة شراكة متساوية بين أطراف ليست متساوية . ولا بد من إعطاء اعتبار خاص لمصلحة الطرف الأضعف حتى وإن كان لا بد من الحفاظ على قابلية الاستثمار والربحية التجارية .

لم يعد أمامنا الكثير من الوقت . فالعالم يعدو عدوًا نحو تحرير التجارة والعملة . والحدود تزال عنوة . وسرعان ما قد يجد الكومنولث أن عضويته تعد أقل أهمية من عضوية المجتمع الدولى . فالقوى التى لا تنتمى إلى الكومنولث لن تسمح بالانحصار داخل الكومنولث . فهى ترى أن الثروة تستغل داخل الكومنولث . ولن يجرى إبعادها لمجرد أنها ليست من أعضاء النادى .

وربما يكون بعضنا مستعدين للعالم الخالى من الحدود . إلا أن معظمنا لن يكونوا مستعدين لذلك . وقد رأينا نحن فى جنوب شرق آسيا مدى ما يمكن أن يكون عليه العالم المعولم من فوضى . وهانحن نسمع بالفعل عن فلسفات مثل «الجشع عظيم» . فالذين يسرقون الفقراء يمكن أن يتخذوا هيئة محبى البشر والمحسنين ويتلقون الثناء والمدح .

هذا عالم ليس فيه عدل . فالكثير منا كافحوا كفاحًا مريبًا بل وبذلوا الدم كى يكونوا مستقلين . وحين تنهار الحدود ويصبح العالم كيانًا واحدًا ، يمكن أن يصبح الاستقلال بلا معنى . وسيكون الكل سواء بالطبع ، إلا أن الماكر والغنى سيكون أكثر مساواة من الآخرين .

لا بد من أن نفهم ما يوشك أن يكون . وساعتها يمكن أن نختار أن نكافح بمفردنا ضد الصعاب المتكاثرة علينا أو البقاء معًا فى الكومنولث ومحاولة إحلال بعض النظام فى العالم المعولم الذى يروج له من سيكسبون الكثير .

ومع وصول عصر المعلومات ليس أمامنا خيار سوى أن نصبح أكثر تحوراً وأن نقبل العولة . ولكن الاستغناء عن الحدود والسياسات والقوانين القومية لا يعنى بالضرورة التخلي عن القواعد والتنظيمات بالكامل . إن الكوكب أو العالم ينبغي أن يكون له دستور سلوك مشرع التشريع الصحيح بحيث يمكن تطبيقه على الجميع ويحمى الضعيف من القوى .

آمل أن ينجو الكومنولث من عصر المعلومات والعالم المعولم . وسوف يحدث ذلك إن جعل نفسه مناسباً من ناحية التقاليد والتجارة والاستثمارات والتنمية . ولكن الأمر سيحتاج إلى اتخاذ بعض الإجراءات لأن القوى التي اصطفت لانتهاز فرصة الاتجاه الجديد قد لا تتعاطف بالضرورة مع ما ترى أنه لا مكان له في العالم المعولم .

تكوين تحالفات تجارية استراتيجية ناجحة *

الشراكات ملامح مشتركة للمجتمع الإنسانى . ونحن نقبل الشركاء فى كل مجال من مجالات النشاط : فى السياسة ، وفى الأعمال التجارية ، وفى الألعاب ، وفى الأنشطة الاجتماعية ، وفى مسيرة الحياة حين نتزوج ونقيم بيتاً ونكوّن الأسر . والشركاء بصورة عامة يستفيدون بطرق لا يمكن أن يستفيد بها الأفراد . غير أن الفوائد فى كثير من الأحيان لا تقسم بالتساوى ، فأحد الشركاء يستفيد أكثر من الآخرين . وفكرة الشراكة الذكية هى زيادة الفوائد إلى أقصى حد ممكن وموازنتها لكلا الشريكين ولكل الشركاء ، حتى ولو كانت المساهمة فى الشراكة غير متساوية .

وقد تحدثت فى حوار لانتكاوى الدولى السابق عن الشراكة الذكية بين الحكومة الماليزية والقطاع الخاص الماليزى فى ظل مفهوم ماليزيا المتحدة . وساعتها تأسفت لغياب الشريك الثالث ، وهو نقابات العمال . ويسعدنى أن أنقل لكم أن النقابات وافقت على الانضمام . وأنا متأكد من أن الشراكة الناتجة عن ذلك بين الأطراف الثلاثة ستكون أكثر ذكاء ، ومن المؤكد أنها سوف تفيد الأمة كما تفيد أطرافها .

ولكن فى هذا العام أود أن أتحدث عن الشراكة الذكية فى السياسة . الشراكة الذكية بين الجمهور والقطاع الخاص وقطاع النقابات تصبح ممكنة فقط إذا كان كل كيان متماسكاً وفعالاً . وفى الديمقراطية حيث يجب انتخاب الحكومات ، لا تكون الحكومة ، أى : القطاع العام ، فعالة دائماً بما يكفى لأن تكون شريكاً مساهماً . وهى لن تكون فعالة إذا لم تكن الحكومة المنتخبة نفسها نموذجاً للشراكة الذكية سواء داخل الحكومة أم الحزب أم بين

* كلمة ألقيت فى حوار لانتكاوى الدولى لعام ١٩٩٧ فى لانتكاوى بماليزيا فى ٢٨ يوليو عام ١٩٩٧ .

الأحزاب المشاركة فى الائتلاف ، إذا كانت هناك حكومة ائتلافية كما هو الحال فى ماليزيا .
 إن الحكومة الديمقراطية شراكة . وإلا فإنها تصبح حكومة سلطوية أو فوضوية . وإذا
 كانت مسئولية الحكومة هى أن تكون ديمقراطية ، فإن على النواب المنتخبين ، وبالأخص
 أعضاء مجلس الوزراء ، أن يكونوا شراكة . ولا بد من أن يكون هناك قائد ليحدد الاتجاه .
 وهو يمكن أن يكون الأول بين الأنداد . ولا بد من أن تكون لديه السلطة الكافية . ولكن
 يجب ألا ينسى أبداً أنه أحد الشركاء . وأنه لا يمكنه أن يحقق الكثير بمفرده ، ولكن فى
 الشراكة ، الشراكة الذكية ، سوف يصبح شديد الفاعلية وسيكون قائداً بحق .

ونحن نعتز بهذه الحاجة فى ماليزيا حيث التشارك ، التشارك العادل والمتساوى ،
 أكثر أهمية لأن أمتنا أمة متعددة الأجناس واللغات والثقافات والديانات . ولا بد من التأكيد
 على أن كون التشارك عادلاً ومتساوياً لا يعنى الحديث عن التشارك مطلق التساوى .
 فالتشارك مطلق التساوى غير عملى وغالباً ما يكون ظالماً ويتنافى مع القدرة البشرية . فلا بد
 من أن يكون التشارك العادل والمتساوى متسقاً مع المواقف والمساهمات والأدوار التى يقوم
 بها الشركاء . ففكرة أن القيمة وحدها تحدد تقسيم الأرباح تتعارض مع العدالة والمساواة .
 ولا بد من أن تؤخذ عوامل أخرى فى الاعتبار .

إن ماليزيا يحكمها نفس الحزب السياسى من الناحية العملية منذ الاستقلال . وليس
 هذا لأن الناس ليس أمامهم خيار غيره . فالواقع أن أحزاباً أخرى تنتخب لتشكيل حكومات
 فى ولايات عديدة ومن المؤكد أن الكثير من أعضاء المعارضة يفوزون بمقاعد فى البرلمان
 ويمارسون حقوقهم الكاملة بوصفهم أعضاء برلمان فى كل انتخاب . إلا أنه اختيار الشعب ،
 الذى يمارس بحرية ، هو الذى يعيد انتخاب نفس الحزب لحكم البلاد . فلماذا ينتخب
 شعب متعدد الأجناس نفس الحزب ليحكمه فى كل انتخاب ؟ إن الإجابة تكمن فى الشراكة
 الذكية بين الأجناس والأحزاب داخل الجبهة القومية خليفة حزب التحالف الذى جاء
 لماليزيا بالاستقلال .

وفى ماليزيا هناك ثلاث جماعات عرقية رئيسية ، هى : السكان الأصليون والصينيون والهنود . ويشكل أبناء الملايو الأغلبية العظمى بين السكان الأصليين . والواقع أن أبناء الملايو يمثلون ٥٤ بالمائة من إجمالى عدد السكان . وفى البداية كانت النسبة أعلى من ذلك ، لأنه طبقاً لدستور ما قبل الاستقلال لم يكن أغلبية غير الملايويين من المواطنين ولم يكن لهم حق التصويت . ولكنهم دخلوا فى اتفاق مع الصينيين والهنود ليفتحوا مواطنة البلاد . ونتيجة لذلك قلت الأغلبية الملايوية إلى ما يزيد قليلاً عن ٥٠ بالمائة .

وبعد قبول المزيد من الصينيين والهنود باعتبارهم مواطنين ، كون الملايويون ممثلين بالمنظمة الوطنية لاتحاد الملايو (أومنو) ، تحالفاً سياسياً مع أكبر الأحزاب الصينية والهندية وهما الاتحاد الماليزى الصينى وحزب المؤتمر الماليزى الهندى .

وفى ظل الحكم الاستعمارى كانت الأجناس منفصلة عن بعضها بحيث كانت المناطق الريفية تكاد تقتصر على الملايويين ، بينما المناطق الحضرية يسكنها فى المقام الأول الصينيون ، ويقيم الهنود فى مزارع المطاط . ولذلك فإنه عند تحديد الدوائر الانتخابية كان يغلب على كل منها جنس أو آخر . ولأن التحيز العنصرى كان قوياً ، فقد كان لابد من أن يأتى المرشحون من الجنس الغالب فى الدائرة . وبذلك فإن التنافس ينحصر فى الدوائر الملايوية بين المرشحين الملايويين ، وبين الصينيين فى الدوائر الصينية . وبما أنه ليست هناك دوائر ذات أغلبية هندية ، فليس للهنود دوائر انتخابية ينافسون فيها . وكانت نتيجة وجود متنافسين من الجماعة العرقية الغالبة تقسيم أصواتهم بالتساوى فى كثير من الأحيان بين مرشحين أو أكثر . وفى مثل هذا الموقف غالباً ما تكون أصوات جماعة الأقلية أصواتاً مرجحة . والواقع أنه فى حالات كثيرة تكون الأقلية العرقية هى التى تحدد النتيجة .

وانتهزت شراكة حزب التحالف هذه الفرصة لضمان تأييد جماعة الأقلية . وبوضع مرشح ملايوى فى دائرة انتخابية ذات أغلبية ملايوية ، ضمن التحالف الدعم الصينى والهندي بوعده إعطاء الأصوات الملايوية فى المنظمة القومية للمرشحين الصينيين أو الهنود

فى الدوائر التى يكون فيها الملايويون جماعة أقلية . لقد كان ترتيب مقايضة أفلاح إلى حد كبير . وفى الدوائر التى يكون جنس الأقلية أصغر من أن يكون له أثر فقط يكون جنس الأغلبية هو الذى يقرر نتيجة الانتخاب . وفى غير ذلك قد تقرر الأقلية النتيجة .

وكما أوضحنا ، ليست هناك دائرة انتخابية تزيد فيها نسبة الهنود عن ٥٠ بالمائة . إلا أن التحالف كان يضع مرشحين هنودا فى الدوائر ذات الأغلبية الملايوية الهامشية حيث يكون التأيد الملايوى فى واقع الأمر مقايضة بالتأييد الهندى للمرشحين فى الدوائر الملايوية .

واقع الأمر أن الشراكة فى حزب التحالف كانت شراكة ذكية يستفاد فيها من نقاط الضعف ونقاط القوة الخاصة بالجماعات العرقية المختلفة استفادة طيبة . ونتيجة ذلك أن الهنود الأقلية الذين يمثلون ١٠ بالمائة فقط من عدد سكان ماليزيا كان تمثيلهم مضموناً فى مجالس الولايات والبرلمان ومجلس الوزراء . وفيما بعد ، حين جرى توسيع حزب التحالف كى يوفر أماكن للأحزاب العرقية الصغيرة ، كانت هناك محافظة على نفس الاستراتيجية . والواقع أن حزب الجبهة القومية ، الذى خلف حزب التحالف ، كان يضم أربعين حزباً ، أغلبها أحزاب عرقية أعضاء فى الائتلاف .

وهنا يجب التأكيد على أنه ليس ائتلاقاً عقب الانتخابات تجمع مع بعضه لعدم حصول أى حزب من الأحزاب على أغلبية المقاعد . إن حزب التحالف وحزب الجبهة القومية تحالفان سابقان على الانتخابات يعملان كأنهما حزب واحد تقريباً ، بحيث لا تتنافس الأحزاب التى يضمها ضد بعضها فى أية دائرة من الدوائر الانتخابية .

ولزيادة الإحساس بالأمان بين أعضاء التحالف ، يتحاشى أكبر الأعضاء ، المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو ، فى الواقع الهيمنة على التحالف بأن لا يقدم ما يكفى من المرشحين لتشكيل حكومة بمفرده .

وبذلك فإنه رغم أن أغلبية الدوائر الانتخابية فى أى وقت كانت من نصيب الملاييين ، فقد نافست المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو فى أقل من ٥٠ بالمائة من إجمالى عدد الدوائر الانتخابية . وطمان ذلك الأحزاب الأخرى المشاركة فى الجبهة القومية ، ذلك أنه حتى بعد أن تفوز المنظمة الوطنية بكل المقاعد التى نافست عليها ، تظل هناك حاجة إلى الأحزاب الأخرى لتشكيل الحكومة . واليوم امتدت المنظمة الوطنية إلى ولاية صباح وبلغ إجمالى عدد المقاعد المخصصة للمنظمة الوطنية الموسعة أكثر من النصف . ولا يزال الشركاء الآخرون لا يشكون فى أن المنظمة ستعمل دائماً معهم فى حكومة ائتلافية لأن تحاول تشكيل حكومة مائة بالمائة من أعضائها حين تفوز بأغلبية المقاعد .

كانت المنظمة الوطنية فى حزب التحالف والجبهة القومية هى الحزب المهيمن على الدوام . وباعتباره الحزب الأكبر ، كان قيادات مقبولة دائماً . وهذا الدور القيادى حقيقى وله مغزاه . وزعيم المنظمة الوطنية مقبول باعتباره قائداً للتحالف وهو المرشح الوحيد لمنصب رئيس الوزراء . إلا أن هذه مقايضة ، ذلك أن وعد المنظمة بأن لا تحكم منفردة ، وبأن تراعى آراء الشركاء الآخرين والجماعات العرقية الأخرى التى تمثلها ومطامحهم .

إن عضوية الجبهة القومية التى يشارك فيها هذا العدد الكبير من الأحزاب ذكية بحق . فالتحالف الذى يضم حزبين اثنين لا يتمتع أى منهما بالقوة الكافية لتشكيل الحكومة يكون غير مستقر . فخرج أى منهما يؤدي إلى انهيار الحكومة . كما أن الحزب الأصغر حجماً يمارس فى الواقع سلطة أكبر بكثير من تلك التى يبررها حجمه . ويعود هذا إلى معرفته أن خروجه من الائتلاف سوف يؤدي إلى انهيار الحكومة . إنها فى الواقع مسألة أشبه بالذيل الذى يهزه الكلب . وفى هذا الموقف سوف تحبط إرادة حزب الأغلبية ومؤيديه .

تضم الجبهة القومية حالياً أربعة عشر حزباً نواتها المنظمة الوطنية . وأغلبية الائتلاف كبيرة تتعدى ثلثى مقاعد البرلمان . وفى حال اتخاذ أى من الأحزاب الصغيرة قراراً بالانسحاب من التحالف ، لن تسقط الحكومة . وهذا يمنع الأحزاب الصغيرة من ترك

الائتلاف ، حيث إنها تصبح بذلك من المعارضة .

وبالطبع إذا قررت كل أحزاب الأقلية ترك الائتلاف معاً ، يمكن أن تسقط الحكومة . إلا أن مشكلة اختيار قائد لهذه الأحزاب الصغيرة كى تعمل معاً عادة ما تكون عويصة . وقد يحدث ترك الائتلاف سقوط الحزب المهيمن ما لم يقرر هو تكوين ائتلاف مع المعارضة . والبديل لذلك هو أن تنضم كل أحزاب الأقلية إلى المعارضة لحرمان المنظمة الوطنية من حق تشكيل الحكومة . إلا أن هذا معناه قبول المعارضة قائداً . كما أن المعارضة فى ماليزيا تتكون من أحزاب عدة ، مما يؤدي إلى ظهور مشكلة اختيار قائد من بينها . وعموماً ، خروج أى من أحزاب الأقلية أو خروجها جميعاً لن يؤدي إلى حصول أى منها على مكسب .

وبالطبع إذا قرر الحزب المهيمن الخروج من الائتلاف متعدد الأحزاب لن تكون لديه المقاعد الكافية لتشكيل الحكومة . وإذا ائتلف مع أى من أحزاب المعارضة فمن المحتمل أن يكون رهينة فى يد شريكه الذى يجب أن يعتمد عليه كى يبقى فى السلطة . ومن الواضح أن الخروج من الائتلاف ، حتى بالنسبة للحزب المهيمن ، ليس أمراً جذاباً . فسوف يخسر مكانته البارزة وسوف يصبح شريكاً رئيساً أقل كفاءة إن هو شكل ائتلاقاً مع حزب أو أحزاب المعارضة .

وبما أن ائتلاف ما قبل الانتخابات يعمل كأنه حزب واحد أكثر منه تحالفاً ، فلماذا لا ينبغى على الأحزاب أن تحل نفسها وتشكل حزباً واحداً بدلاً من ذلك؟ إنها إن فعلت ذلك فمن الممكن أن تفقد الأحزاب الصغيرة نفوذها بالمرة . وذلك لأنه فى الحزب الواحد سيتغلب صوت الأغلبية دائماً على الأقليات التى قد يجرى تجاهلها أو تصبح خارج السياق ، لكونها مقسمة بسبب النزعة العرقية وغيرها من العوامل ، كما هو الحال فى ماليزيا .

فى ائتلاف الجبهة القومية يوفر المجلس الأعلى للجبهة تمثيلاً متساوياً لكل الأحزاب ، صغيرها وكبيرها . وعادة ما تتخذ القرارات بالإجماع ، وهو ما يضمن سماع آراء الأحزاب

الصغيرة وأخذها في الاعتبار . وبذلك يكون الائتلاف أكثر ديمقراطية بكثير بالنسبة للأقليات من الحزب الواحد الذي يمثل كل الاهتمامات والأقليات . وفي الحزب الواحد يمكن للأغلبية أن تشكل جماعة عرقية واحدة وربما تمثل القرارات وجهات نظر جماعة الأغلبية هذه وحدها ، متجاهلة مصلحة جماعات الأقلية . ولن يكون هذا صحيحاً وسوف يؤدي إلى خروج الجماعات العرقية من الحزب . إن ائتلاف الأحزاب مفضل على حزب واحد متعدد الأعراق لأنه يضمن أن الجميع يكون لهم كلمة في إدارة الجماعة .

ومع ذلك فإن الائتلاف يصلح فقط إذا كانت الأحزاب الصغيرة على استعداد لأن تضع في اعتبارها مصلحة الأحزاب الكبيرة ، مثلما هو مطلوب من الأحزاب الكبيرة أن تهتم بمصلحة الأحزاب الصغيرة .

إن الشراكة الذكية تقوم على التشارك النزيه والعادل . وليست كل الشراكات ذكية . فشراكة غير الأنداد التي يقوم فيها اتخاذ القرار بالكامل على الأغلبية ليست شراكة ذكية . ففي هذه الشراكة لا تكون للأغلبية كلمة في واقع الأمر وربما لا تحصل حتى على النصيب المناسب من الإيرادات أياً ما كانت .

ويعود الصراع بين الأمم في الوقت الراهن إلى أن الشراكة المفروضة عليها ليست ذكية . فالقوى العظمى تأخذ كل شيء تقريباً لنفسها وتحرم الدول الصغيرة من نصيبها العادل في النفوذ أو المسؤولية أو الإيرادات بأي شكل كانت . ومنظمة التجارة العالمية مثال على ذلك . فآية ميزة تنافسية قد تكون لدى الدول النامية تعتبر غير عادلة وغير مشروعة . وبذلك فإن تكلفة العمالة المنخفضة والموارد الطبيعية والحكومات المستقرة إما غير صحيحة أو غير مقبولة . بيد أن الميزة التنافسية الخاصة بالدول القوية تعتبر جميعها صحيحة ومقبولة وعادلة . ويعتبرون من العدل والصحة أن تنافس بنوك وشركات الدول المتقدمة الصناعات والبنوك الصغيرة في الدول النامية الفقيرة . ولا بد من أن تفتح الدول الفقيرة أسواقها للأغنياء ، لأن الأغنياء مستعدون لفتح أسواقهم للفقراء . ويعتبر كون الدول الفقيرة ليست

لديها منتجات لتبيعها للأغنياء ، ولا بنوك ولا صناعات تستفيد من أسواق الأغنياء ، أمراً لا علاقة له بالموضوع . فالمهم هو أن الأغنياء يعرضون نفس الأشياء التي يتوقعون من الفقراء عرضها . ويفسر الأغنياء والأقوياء هذا على أنه عادل . فإذا لم يستفد الفقراء من العرض ، فهذا أمر غاية في السوء وحسب . فاللفتة هي المهمة وليست النتيجة الفعلية .

لا يمكن بحال من الأحوال اعتبار هذه الشراكة التي بين الأغنياء والفقراء شراكة ذكية وذات نفع متبادل .

معدرة لصراحتي ، غير أنني حين شرحت لمجموعة زائرة من إحدى الدول الغنية لماذا لا يمكن لماليزيا فتح سوقها المالية لهم الآن ، كان هناك اعتراف على مضض تبعه طلب بالإسراع في ذلك .

ولا بد من أن تأخذ الشراكات بين الدول في اعتبارها نقاط الضعف ونقاط القوة النسبية لدى الشركاء . ومن المفيد في الواقع تقديم ميزة للشريك الأفقر ، كما يحدث مثلاً من خلال نظام الأفضليات العام ، لأنكم بذلك تسرعون عملية الارتقاء بها إلى وضع غير نظام الأفضليات العام . وهي بطبيعة الحال حين ترتقى ستكون قد حققت قدراً معيناً من التنمية التي تجعلها سوقاً جيدة للأغنياء .

ويمثل الائتلاف في الجبهة القومية شراكة ذكية لأن الأخذ في الاعتبار لا يكون فقط بناء على من هو الأقوى والأكبر . بل إنه يقوم على التشارك العادل ، بحيث يحصل الضعيف والصغير على شيء ما . ومع أن الهنود الذين يمثلون حوالي ١٠ بالمائة فقط من إجمالي عدد السكان ولا يهيمنون على أية دائرة انتخابية لا ينبغي أن يحصلوا على أية مقاعد بحال من الأحوال ، فإنه تخصص لهم على الدوام دوائر وعضوية في مجلس الوزراء وكذلك الحال على المستويات الأدنى . وكذلك الحال بالنسبة لسائر الأعضاء الصغار في التحالف الذي يضم ١٤ حزباً .

وتهتم الشراكة الذكية بالنتائج طويلة المدى . أما الشراكات التي تقوم على التشارك الوقتى فى الغنائم فلا يمكن اعتبارها ذكية . فمن المحتمل أن تؤدي هذه الشراكات إلى عدم الرضا بمجرد انتهاء المنافع الوقتية ، حيث إنها لا بد أن تنتهى .

إن من طبيعة البشر أنهم لا يكونون راضين طول الوقت . فالامتنان والشعور بالولاء ينتهى بسرعة كبيرة . وهذا هو السبب فى أن مكاسب النقابات المهنية ونجاحها على سبيل المثال لا تدوم أبداً . فبمجرد نجاح المفاوضات أو الإضرابات تقريباً تكون هناك مطالب جديدة . ولا بد من أن يقدم زعماء النقابات على وجه الخصوص مطالب جديدة وإلا فسوف يفقدون تأييد أعضائها . وإذا لم تقدم مطالب جديدة فسوف تصبح النقابة بكاملها لا داعى لها . ومن المؤكد أن الزعماء سوف يجدون أنه لا مبرر لزعامتهم . ومن المؤكد أن العلاقة بين نقابات العمال وأصحاب العمل ليست علاقة شراكة ذكية . ولهذا السبب فإنه رغم النجاح الضخم الذى تحققه النقابات المهنية فى الغرب فيما يتعلق بحقوق العمال ومنافعهم إلا أنه ليس هناك رضا دائم من جانب العمال ونقاباتهم . وقد أصبحت النزاعات المهنية ملمحاً دائماً من ملامح تلك المجتمعات .

والواقع أن رغم نجاح النقابات المهنية فى الغرب ، فإن القوى العاملة لم تزدهر أحوالها قط . ويمكن إرجاع معدل البطالة المرتفع حالياً فى الدول المتقدمة بشكل مباشر إلى غياب الشراكة الذكية بين العمال وأصحاب العمل . بل إن الأجور والحوافز الأفضل التى يحصل عليها العمال نتيجة للعمل الصناعى أصبحت بلا معنى إلى حد كبير لمجرد أن جزءاً كبيراً من المكسب تأكله تكاليف المعيشة المرتفعة والضرائب والمساهمات التى تنص عليها اللوائح فى رعاية كبار السن والرعاية الطبية الخاصة بالعمال . وجعلت التكاليف المرتفعة نتيجة لزيادة تكاليف العمالة ، منتجات الدول المتقدمة غير قادرة على المنافسة . وهى مضطرة الآن للضغط على الدول الفقيرة كي تحافظ على مستوى المعيشة المرتفع الخاص بعمالها . وكما أشرنا ، فهذا ليس الشئ الذكى الذى يجب عليها عمله .

والسياسة عنصر مهم من عناصر المجتمع البشرى . والواقع أن السياسة تعنى منح السلطة لشخص أو جماعة ما للحفاظ على القانون والنظام من أجل رفاهية المجتمع . وعلى مر العصور حاول المجتمع البشرى وضع نظام سياسى يمكنه منح السلطة دون أن يكون هناك احتمال كبير لإساءة استغلالها . إلا أن آيا من الأنظمة التى وضعت لم يؤد إلى شراكة ذكية بين من هم فى السلطة ومن يجب عليهم التخلّى عنها .

وأثناء فترة الحكم الاستعماري لم تكن هناك شراكة ذكية . فقد كان الماليزيون ، باعتبارهم شعباً مستعمرًا ، يقبلون ما يقرره من هم فى السلطة . وكنا نصدق بسذاجة أن النظام الديمقراطي سوف يؤدى إلى شراكة ذكية بين الشعب ومن يتولون السلطة . إلا أن الديمقراطية لا تنجز لمجرد قدرة النظام على الإنجاز . فداخل الحكومة وفيما بين الحكومة والشعب ، يمكن أن يكون التشارك ظالمًا إلى حد كبير وأبعد ما يكون عن كونه ذكيًا .

الواقع أنه ليس هناك نظام ذكى خاص بالسياسة على قدر كبير من الذكاء بحيث يعطى بغض النظر عن تطبيق النظام . وحين أتحدث عن الشراكة الذكية فى السياسة الماليزية لا أسعى إلى الإيحاء بأن هذه هى الطريقة الوحيدة التى ينبغى إدارة السياسة بها . كما أننى لا أظن أن نظامنا يتسم بالكمال ولذلك ينبغى على الجميع اتباعه . إنى أقول وحسب إن أسلوبنا فى تطبيق الديمقراطية أدى إلى شراكة ذكية وإن هذا بدوره ساهم فى استقرار ماليزيا وأى نمو اقتصادى حققته .

إننا فى ماليزيا نؤمن إيمانًا قويًا بالتشارك فى المعلومات وتبادل الأفكار . وما وضعناه لأنفسنا لا يعود كله إلى تفكير خاص بنا . فالكثير منه يعود إلى مراقبة ما يفعله الآخرون وتكييف أساليب الآخرين طبقًا لحاجاتنا وموقفنا . وقد أفلح معنا التعلم من الآخرين . وآمل أن يكون هناك شىء فيما نفعله هنا يهم المشاركين فى هذا الحوار . كما أنى أتطلع إلى أن أستمع إلى ما تفعلونه أملًا فى أن نتعلم من تجربتكم .

إن الحوار ليس مناجاة للنفس . إنه ينطوى على تبادل وجهات النظر والأفكار

والتجارب . وليس حوار لانتكاوى الدولى مكانا للدردشة . إنه عملية خاصة بتشقيف أنفسنا . فنحن جميعا لدينا مسئوليات ونرغب فى القيام بمسئولياتنا على خير وجه . وهذا الحوار يساعدنا على عمل ما هو متوقع منا .

وآمل أن نتبع جميعا هذا الحوار بالعمل ، وكذلك أن يساعد كل منا فى رصد عمل الآخر . كما نأمل أن نحقق نحن وبلادنا وشعوبنا مكاسب ملموسة من إقامتنا فى هذه الجزيرة المنتجع ذات الأساطير الكثيرة .

الشَرَائِكُ الذِّكِيَّةُ *

تحدثت في حوار لانتكاوى الدولى الأول عام ١٩٩٦ عن مفهومنا القومى لماليزيا المتحدة باعتباره تجسيداً للشراكة الذكية التى مكنت ماليزيا من تحقيق النمو الاقتصادى الذى يزيد على ٨ بالمائة سنوياً خلال السنوات العشرين الماضية . وفى ظل مفهوم ماليزيا المتحدة لم تعد الخدمة المدنية تعتبر القطاع الخاص عدوها الطبيعى . بل إنها تعتبر أن القطاع الخاص يساهم فى بناء الأمة . وبناء على ذلك فلا تمثل خصخصة الشركات والمؤسسات والعمال الحكومية بحال من الأحوال تخلياً للحكومة عن مسئولياتها تجاه الدولة والشعب .

تعنى ماليزيا المتحدة ، فى سياق الشراكة الذكية ، السياسة الواعية الخاصة بالتعاون الثلاثى بين الخدمة المدنية والقطاع الخاص والقيادات السياسية . والشراكة ذكية لأنها تحقق النتائج ؛ تلك النتائج التى يتشارك فيها الجميع بلا استثناء ، ليس الشركاء الثلاثة وحسب ، بل كذلك الشعب والدولة ككل . ويسعدنى أن أنقل لكم أن النقابات انضمت لتكون شريكاً فى ماليزيا المتحدة لكى تساهم فى الأجندة القومية . وتعترف النقابات المهنية أن كفاحها يمكن أن ينجح فقط بنجاح الأمة وازدهارها . ذلك أن فشل الأمة فى تحقيق النجاح الاقتصادى لن يؤدى إلى رفاهية العمال . وفى دولة فقيرة اقتصادياً لا يمكن أن يؤدى الإضراب والخروج فى مظاهرات إلى زيادة الدخل لأنه ليست هناك ثروة توزع أو يعاد توزيعها .

كما أننا وسعنا مفهوم الشراكة الذكية ليشمل التعاون الإقليمى . وتكوين اتحاد أمم جنوب شرق آسيا أو الآسيان أحد هذه الشراكات . ففى الآسيان أوجدنا عناصر التكامل لصناعاتنا الإنتاجية . وهناك كذلك جهود لتعزيز التنمية المشتركة بين الدول الأعضاء فى الآسيان من خلال إقامة مثلثات نمو تشمل الأراضى المتجاورة التابعة للدول الأعضاء .

* كلمة ألقيت فى الحوار الدولى الأول لمجموعة دول الجنوب الأفريقى للتنمية فى كاسانى بيتسوانا فى ٥ مايو عام ١٩٩٧ .

ومن الواضح أن الشراكات الذكية يمكن أن تقوم بين كيانات كثيرة . فإلى جانب الحكومة والقطاع الخاص والدول الموجودة في منطقة ما ، يمكن أن تكون هناك شراكات ذكية بين الأفراد وبين الشركات وبين المدن المتآخية والكثير الكثير غير ذلك .

وأعتقد أن مجموعة دول الجنوب الأفريقي للتنمية (SADC) سوف تنطوي كذلك على الشراكة الذكية ، وهذا الحوار العالمي الافتتاحي لدول الجنوب الأفريقي أو «٩٧ SAID» سوف يسرع العملية بكل تأكيد . ويسعدني أن أشير إلى أن «٩٧ SAID» هو الحوار الدولي الثاني الذي ينطلق بعد حوار لانكاوي الدولي في عام ١٩٩٥ . وكان الأول هو حوار باربادوس الدولي لدول القوميات الصغيرة (٩٦ BID) في العام الماضي . وربما تلي أقاليم أخرى . وحين يأتي ذلك الوقت سوف يؤدي إلى تفاهم جديد بين الأقاليم والتجمعات المختلفة التي يمكن أن تسهم في عصر من السلام والرفاهية الكونيين ، أي الكومنولث العالمي الذي تكون الثروة فيه عامة بحق .

إلا أنني أود أن أحذركم من أن الشراكة الذكية مجرد عنصر واحد من عناصر تركيبة النجاح . والأنظمة والتركيبات وحدها لا تضمن النجاح . وذلك لأن العناصر الأخرى لها دورها ويمكن أن تؤثر على نجاح أية تركيبة أو نظام أو عدم نجاحه . وبذلك تعتمد الشراكة الذكية كذلك على البيئة ، ولا أعنى الأشجار والغابات وإنما البيئة السياسية والاقتصادية داخل البلد وخارجه ، وثقافة الشعب ونسق قيمه ، والكثير غيرها من العناصر الصغرى .

وتجمع «الآسيان» و«سادك» ملامح مشتركة كثيرة أحدها أن الكثير من الدول الأعضاء في هاتين المنظمتين كانتا مستعمرات سابقة للشمال الإمبريالي . وكانت ماليزيا محظوظة لأن تحولها من مستعمرة بريطانية إلى دولة مستقلة كان تحولاً سلمياً . فدول كثيرة لم تكن محظوظة واضطرت لتحمل محن إراقة الدماء والحروب الأهلية قبل تمكنها من الحصول على استقلالها من سادتها الاستعماريين . وكان لذلك دائماً أثر سيء على تنميتها فيما بعد .

ولكن هل يمكننا نحن الدول النامية أن نكون مستقلين بحق؟ لاشك في أن الاحتلال والسيطرة السياسية المباشرة لم يعد لهما وجود، إلا إن ذلك حلت محله أشكال أكثر غدرًا من أشكال الاستعمار. والواقع أن كثيرين منا وجدوا أننا أكثر تبعية عما كنا ونحن مستعمرات. فسياستنا واقتصادنا وأنظمتنا الاجتماعية والسلوكية لا تزال جميعها تحت السيطرة المباشرة وغير المباشرة للسلطة الاستعماريين القدامى والقوى العظمى، ويمثل ذلك البيئة التي يجب علينا أن ندير أنفسنا فيها. إن كفاحنا من أجل الاستقلال لم ينته بعد.

وكما نعلم جميعًا، فإنه في اللحظة التي أدركت فيها الدول الأوروبية أننا جميعًا سنفلت من إمبراطورياتها، قررت التجمع كي تظل قابضة على الشؤون الدولية. والاتحاد الأوروبي اليوم قوة كبيرة تحاول فرض إرادتها على سائر بلاد العالم. وقد ظلت لبعض الوقت مشغولة بالمواجهة بين الشرق والغرب. ولكن بما أن ذلك انتهى، فسوف تواجه أوروبا الأكثر توحيدًا والتي تضم الدول الشرقية وروسيا سوف تواجه بقية العالم.

سيكون أسلوبهم أكثر دهاءً. فبما أن الاستعمار لم يعد موجودًا، فلتكن هناك عولة. فالحدود التي تحدد الدول سوف تمحى ولا بد من أن يسود التنافس الاقتصادي على ما يسمى الملعب المستوى. وقد أصبحت العولة والملاعب المستوية من الكلمات الشهيرة الخاصة بالديانة الجديدة، وكما نعلم فإن أحدًا لا يتحدى العقيدة الدينية مهما اتضح خطأها. إنك تقبلها وحسب.

هل من قبيل المصادفة أن تبدو العولة محابية للأغنياء والأقوياء؟ لم يعد يمكننا حماية صناعاتنا الوليدة وراء حدودنا. فلا بد من أن تتنافس مع عمالقة العالم. تخيل سيارة ماليزية تتنافس مع السيارات التي تنتجها جنرال موتورز أو فولكس فاجن أو ديملر بنز أو تويوتا بالملايين. إن على ماليزيا أن تدفع ثمنًا عاليًا مقابل جزء صغير من التكنولوجيا وتشتري كمًا كبيرًا من المكونات غالية الثمن. فهل يمكن لتكلفة إنتاج ماليزيا، رغم انخفاض تكلفة العمالة، أن تكون منخفضة انخفاض أسعار ملايين السيارات القادمة من خطوط التجميع

الأكية الخاصة بالأغنياء؟ ومع ذلك يطلب منا أن نفتتح سوقنا . إن نظام الأفضليات العام الخاص بنا يوشك أن يُسحب . وكل هذا على مذبح العولة والشفافية واللا حدود والأجور العادلة والملاعب المستوية . كانت ماليزيا أكبر منتج للقصدير والمطاط فى العالم . لقد أصبحت غنية ، أو على الأقل أصبح أناس مثل مستر جوثرى ومستر بروسيد ومستر سايم وغيرهم كثيرون أغنياء بسبب هاتين السلعتين . وفى الوقت الذى حصلنا فيه على استقلالنا ابتكر المطاط الاصطناعى ، وبدلاً من العلب الصفيح ، أصبح الطعام وغيره من المنتجات يعبأ فى عبوات من البلاستيك والألمونيوم والورق والزجاج وغيرها . وفقدت سلعتنا قدرتها على الكسب ولم يكن الحفاظ على ارتفاع الأسعار ممكناً فى الوقت الذى تزداد فيه أسعار السلع المصنعة التى نضطر لاستيرادها ويصنع بعضها من موادنا الخام . إن التنافس المفتوح والحر عظيم ، ولكن فى كل مرة نفتتح وننافس نخسر . كيف يحدث ذلك . هل يحصر الجنوب نفسه فى الملعب الحقيقى ، أى : ملاعب كرة القدم والكريكت حيث تتاح لنا فرصة الفوز ، ونترك الملاعب الاقتصادية لمن هم أفضل منا؟ أظن أنه ينبغى ذلك ، ولكن ما إن يشتري الأغنياء لاعبيننا سوف يأخذون كل الذهب لأنفسهم على الملاعب الحقيقية كذلك .

إننى لا أقول هذا بدافع من المرارة . فماليزيا حققت نمواً معقولاً . وحقق الآسيان تقدماً معقولاً . ولكن ما ذكرته حقائق ، وحقائق صعبة ستكون لها علاقة بمستقبل كل الدول النامية .

فى منظمة التجارة العالمية ، من الذى طلع علينا بشعارات من قبيل العولة والبيئة وعمالة الأطفال وحقوق العمال والعالم الخالى من الحدود والملاعب المستوية وغيرها؟ إنها على الدوام دول الشمال القوية اقتصادياً . ولسبب أو لآخر سوف تؤدى كل حلول تلك القضايا أو المشاكل إلى مكاسب اقتصادية للأغنياء .

لماذا لم يكن عرق وكد عمالنا خلال الفترة الاستعمارية قضية قبل ذلك ، بينما هو كذلك الآن؟ إن الملايين من الغابات البحر فى ماليزيا قطعت وأحرقت من أجل زراعة المطاط

والتنقيب عن القصدير فى عهد الاستعمار ، ولم يهتم أحد . واليوم يتظاهر المدافعون عن البيئة ضدنا ويقاطعون أخشابنا لأننا أقمنا سدًا لتوفير الكهرباء الرخيصة لشعبنا .

إنى أقدر الاهتمام الصادق والحقيقى والتعاون من جانب الكثيرين من الدول المتقدمة بشأن الدول الفقيرة . غير أنى أود أن أنبه الدول النامية هنا وفى أى مكان آخر إلى أنه ستكون هناك على الدوام أشياء سيقوم بها المتقدمون لن تفيدنا . وسنواجه عقبات كثيرة من أسوأها إفساد حكوماتنا بالمساعدات بحيث لا نتكلم بحرية عما يجرى ضدنا . فكثيراً جداً تجبر الدول النامية على تأييد الدول المتقدمة وإلا واجهت فقدان المساعدات أو بعض الدعم المادى . وتنقسم الدول النامية المرة تلو الأخرى عند مناقشة قضايا مثل حق الوصول إلى السوق ونظام الأفضليات العام ، ونتيجة لذلك تخسر جميعها خسارة فادحة .

مرحباً بالمساعدات . ولكن المساعدات المشروطة تلغى العون المقدم . ففى السنوات الأولى لصندوق النقد الدولى كانوا يقنعون الدول النامية على اقتراض أموال من أجل التنمية . وكانت تفعل ذلك ولديها أمل كبير . أما اليوم فمعظم الدول النامية التى اقترضت من البنك الدولى غارقة فى الديون . وفى بعض الحالات يضيع ٨٠ بالمائة من مواردها الضئيلة من النقد الأجنبى فى تسديد الديون ، مما يجعلها عاجزة تماماً حتى عن دفع مرتبات العاملين فى الدولة . وكما هى عادة البنوك ، فإنك حين تكون فى أمس الحاجة إلى القروض يعطونك تقدير غير جدير بالحصول على ائتمان ويرفضون إقراضك . ولا يختلف البنك الدولى فى ذلك . فالיום انعكس اتجاه التدفق ويتلقى البنك الدولى من مدفوعات القروض أكثر مما يقدمه من قروض . إن البنك الدولى يحقق أرباحاً لأصحاب الأسهم ، الذين هم كل الدول المتقدمة تقريباً .

ولكن بعد أن يعطى البنك الدولى أموالاً للدول النامية نجده يصبر على توجيه إدارة اقتصاد تلك الدول .

إن النصائح التى يقدمها محسوبة بحيث تفيد تسديد القروض التى منحها . ولا

تشغله الآثار السياسية لتوجيهاته . وكثيراً ما يتزعزع استقرار الدول ويطاح بالحكومات بسبب اتباع نصائح البنك الدولي .

والفكرة المسيطرة الآن بطبيعة الحال هي الديمقراطية الليبرالية ونظام تعدد الأحزاب . وأنا مع الديمقراطية تماماً . فماليزيا بها الكثير من الأحزاب السياسية ودائماً تفوز المعارضة بمقاعد في البرلمان والمجالس التشريعية في الولايات . وشكلت المعارضة حكومات في العديد من الولايات ولا تزال تسيطر على إحدى الولايات . غير أن النظام الديمقراطي ليس هو أسهل النظم تشغيلاً .

إن الدول الديمقراطية الليبرالية الحالية في الشمال لها تجربة مدتها ٢٠٠ عام . وقد أصبحت ديمقراطية شيئاً فشيئاً . بل إنها تقوم الآن بتطوير النظام .

ولكن المستعمرات السابقة التي حصلت على الاستقلال في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كان عليها الانتقال من الحكم المستبد الذي تديره الدول الكبرى إلى الديمقراطية التي تدار ذاتياً بين عشية وضحاها . كيف يمكن لمن لم يعرفوا الديمقراطية قط أن يجعلوا هذا النظام المعقد يفلح ؟

لقد فشلت دول نامية كثيرة تبنت نظام الحزب الواحد لأنه لم تكن لديها خبرة في الحكم . والآن يطلبون منها أن يكون بها نظام تعدد الأحزاب ، وأن تكون بها انتخابات لاختيار الحكومة . ويفهم كثيرون فقط أن الحرية التي تمنح لهم ، وليس المسؤولية بحال من الأحوال ، ولا يفهمون بشكل خاص أساليب عمل ديمقراطية تعدد الأحزاب المعقدة . ولذلك فهم يجوبون الشوارع في مظاهرات ، ويعلنون الإضراب العام ، ويزعزعون بشكل عام استقرار الدولة اعتقاداً منهم أنهم يمارسون الحقوق الديمقراطية . وفي إحدى الدول الأوروبية الشيوعية السابقة مارس الناس ما يسمى بحقهم الديمقراطي من خلال المظاهرات المستمرة . أصبحت الحكومة لا حول لها ولا قوة . وأغار مثيرو الشغب على مخازن السلاح واستولوا على البنادق . انهار القانون والنظام تماماً . وقتل الأبرياء منهم والأطفال . وأخيراً

كان لابد من استدعاء القوات الأجنبية لاستعادة النظام والقانون بالقوة . وكل ذلك لأن من لم يعرفوا الديمقراطية من قبل هبطت عليهم فجأة الحرية الديمقراطية . فهل نلومهم إذا كان الأمر قد دخل عقولهم بطريقة أو بأخرى ؟

من المفترض أن الناس سوف يعرفون ما يفيدهم وأن فى الديمقراطية لهم الحق فى أن يقرروا بأنفسهم ما ينبغى أن تقوم به الحكومة . ولكن الناس فى الواقع يمكن أن تفسدهم السلطة التى يمارسونها فى الديمقراطية . فقراراتهم ليست فى صالحهم على الدوام . ومن المحتمل أن يطلقوا النار على أقدامهم كما يفعل أى شخص آخر فى السلطة .

إن الناس يختارون النواب والأحزاب ليس لأنهم قادرون على تشكيل حكومة نظيفة جيدة . إنهم يختارونهم لأنهم يكرهون الحكومة السابقة لفرضها الضرائب الضرورية أو لتحصيلها الضرائب . وغالباً ما تكون الحكومة الجيدة بعيدة عن أذهانهم . بل إنهم قد يكرهون الحكومة حتى وإن جاءت لهم بالرخاء والرفاهية . وحينئذ قد يسمحون لأنفسهم بأن يحرّضوا على الإطاحة بالحكومة للمساعدة فى تحقيق طموحات ضيقة للسياسة الفاسدين أو الذين يعتزمون اغتصاب الأمة .

ويمكن للسياسة غير المسئولين تحويل الحركات الجماهيرية فى أية ديمقراطية إلى حالة من الفزع والجنون . وعجز الكثير جداً من الدول الديمقراطية متعددة الأحزاب عن أن تكون له حكومات فعالة لأنه لم يفز أى من الأحزاب بالأغلبية اللازمة . كما ثبت أن الائتلاف الذى يتكون عقب الانتخابات ويضم أحزاباً ضعيفة تتشاجر دائماً فيما بينها أسوأ من غياب الحكومة . وتعانى البلاد سياسياً واقتصادياً . كما ينتشر الفقر وتنهار البنية التحتية والمرافق العامة والخدمات . ويعانى الناس بصورة عامة . وتضعف الدولة وتتلاعب بها الدول القوية . فى الوقت الذى تتراكم فيه الديون وتفلس الدولة فى نهاية المطاف .

كل هذه الأمور تحدث بالفعل . فهى ليست حالات افتراضية . وهى تحدث ليس لأن الديمقراطية نظام سيئ ، بل لأنها تحدث لأن الناس يفترضون أن الأنظمة تحل المشاكل . غير

أن الأنظمة لا تحل المشاكل . بل الناس هم الذين يحلونهم . إن الديمقراطية ، أو فيما يتعلق بهذا الموضوع ، يمكن لأي شكل من أشكال الحكم أن يحدث التنمية ويوفر حياة طيبة للناس ، إذا كان الناس يعرفون كيف يعمل النظام ويدركون حدوده . ويتطلب أفضل نظام سياسى أو نظام حكم ، يتطلب النظام من جانب الناس لكى يعمل . كما أن نسق القيم والفهم السياسى الخاصة بالناس لهما أهميتهما . فلا يجب أن يتوقعوا الحصول على كل شىء لأنفسهم . ولا بد من أن يمنحوا السلطة للحكومة ، أى : لا بد من أن يقبلوا القرارات غير السارة التى تتخذها الحكومة مثل : فرض الضرائب وتحصيلها ، وتقييد الحريات ، وتقنين أمور كثيرة قد تمنع الأشياء غير المرغوب فيها من الحدوث . وفوق هذا وذاك لا بد من أن يسمحوا للحكومة بأن تحكم وألا يشتتوا تفكيرها عن طريق الأعمال التى تزعزع الاستقرار . وإذا كان للدولة أن تكون ديمقراطية ، فإنه ينبغى إزاحة الحكومة عن طريق الانتخابات المنتظمة وحسب . وبالطبع يجب ألا تسىء الحكومة استغلال سلطتها .

والنظام الديمقراطى الليبرالى المتعدد الأحزاب ليس شيئاً اعتاده كل الناس ، وبالأخص الدولة حديثة الاستقلال التى كان الأجانب يحكمونها حكماً مستبداً باعتبارها مستعمرة عشرات السنين وربما لقرون . وليس من العقل توقع أن يمارس مثل هذا البلد ، وأهله ، أعقد أشكال الحكم الديمقراطى الليبرالى فجأة فى منتصف ليلة إنزال العلم الإمبريالى . بل إن من المبالغة توقع إجراء انتخابات حقيقية وصحيحة .

ينبغى علينا الاتجاه إلى الديمقراطية بطبيعة الحال . ولكن يجب أن نتغاضى عن المحاولات المتعشرة وحالات الفشل وسوء الإدارة . إذ يجب على العالم المساعدة فى تدريب الحكومة على إدارة الاقتصاد . يجب الانتوقع المثل . ويجب ألا نتسامح مع أى دكتاتور يظهر بالطبع . ويجب أن نفهم أسباب ظهوره . فأى دكتاتور يظهر لأننا نفرض نظاماً على من لا يفهمون كيفية عمل النظام أو لم تكن لهم خبرة فى ذلك .

كانت عصابة الأمم القديمة تقيم مناطق وصاية . وما يؤسف له أن الهدف هو تأييد

الاستعمار . إلا أن الوصاية كانت تستغل لإيجاد فترة من الإشراف الذى يمكن تطبيقه على بلاد بعينها ليس لديها أدنى فكرة عن الديمقراطية . وقد استطاعت دول مثل رواندا وبوروندى والبوسنة والهرسك وبضع دول أخرى الاستفادة من الأمم المتحدة فى الانتقال مبكراً للإشراف على التحول من الحكم الاستعماري المستبد إلى الديمقراطية والإدارة الاقتصادية . وبهذه الطريقة يكون الضرر أقل من الانتظار حتى يقتل مئات الآلاف ، أو يدمر الاقتصاد بالكامل ، قبل أن تقدم الأمم المتحدة المساعدات غير الجادة ، أو يبدأ البنك الدولى فى تقديم النصيح . إن الديمقراطية الليبرالية والسوق الحرة حرية لا يقيدوها شىء يمكن أن تحدثا نفس القدر من الضرر الذى تحدثه الديمقراطية المحدودة والسوق الأقل انفتاحاً ، بل وأكثر منه .

وكما أشرت من قبل ، فإنه حين فقد الشمال مستعمراته فى الجنوب ، أقام المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، التى أصبحت اليوم الاتحاد الأوروبي ، وهى كيان اقتصادى شديد القوة قادر على فرض إرادته على الجنوب الذى سبق له اغتصابه وإفقاره من خلال شروط التجارة المجحفة . ولكن الشمال لم يتوقف بعد . فقد شكل مجموعة السبعة كى يسيطر تماماً على العالم ، ولكى يستعمره بوسائل أخرى .

على سبيل المثال حين أغرقت اليابان السوق الدولية بسلعها الرخيصة ذات الجودة العالية فى الوقت ذاته ، اندفع باقى أعضاء المجموعة لرفع قيمة الين كى يجعلوا اليابان أقل قدرة على المنافسة ولكى يستعيدوا أسواقهم . وكان الفقراء فى هذا العالم يرون أن السلع اليابانية الرخيصة تمكنهم من الاستمتاع بتلك السلع الكمالية كأجهزة الراديو والتلفزيون والشاحنات الصغيرة وحتى السيارات . إلا أن إعادة تقييم الين الذى أعقب ما يسمى باتفاق بلازا أدى إلى ارتفاع أسعار السلع اليابانية ارتفاعاً كبيراً جعلها فى غير متناول الدول الفقيرة .

إلا أن اليابان كانت قد استثمرت أموالها بالفعل فى دول جنوب شرق آسيا ذات التكلفة الأقل، ونظمت نقابات الشمال حملة فى منظمة العمل الدولية لرفع تكاليف العمالة

فى جنوب شرق آسيا للقضاء على الميزة التنافسية التى تقدمها هذه الدول لليابان . ودفع العمال فى تلك البلاد كى يطالبوا بأجور عالية ويزعزعوا استقرار البلاد من خلال الإضرابات بحيث يهرب المستثمرون الأجانب . وكانت النتيجة النهائية لتعاطف النقابات المهنية فى الشمال مع عمالنا زيادة التكلفة وانخفاض الاستثمار الأجنبى المباشر وقلة فرص العمل المتاحة للعمال . وبهذه الطريقة لن يواجه العمال فى الشمال البطالة ، وسوف يظلون متمتعين بالأجور المرتفعة ومستوى المعيشة المرتفع .

ولن أتحدث عن ربط القضايا غير التجارية بالتجارة وخطر فرض العقوبات ، لأننا نعلم جميعاً أن الأمر لا يعود إلى الخوف على البيئة أو حقوق العمال ، وفى النهاية سوف يعطلون نمونا الاقتصادى ويفقرون شعبنا . إلا أنى أود أن أتحدث عن أثر إعادة تقييم الين على القروض التى حصلت عليها الدول النامية بهذه العملة . فلأن قيمة الين زادت بمقدار مرتين ونصف مقابل الينجت المالىزى عن الوقت الذى اقترضت فيه ، فقد زادت ديوننا بالرينجت مرتين ونصف كذلك . والآن علينا إيجاد ٢, ٥ رينجت بالإضافة إلى الفوائد لكل ١٠٠ ين اقترضناها حين كان كل ١٠٠ ين قبل اتفاق بلازا تساوى رينجت واحد فقط . وكل ذلك لأن مجموعة السبعة كانت تريد تقليل عجزها التجارى مع اليابان . ولكن اليابان لا تدفع شيئاً . فنحن أهل الجنوب الذين نتلقى ما يسمى بالقروض اليابانية الرخيصة ، نحن الذين ندفع .

إن مجموعة السبعة متكبرة . وهى لن تتنازل وتتحدث مع من هم خارج ناديها فيما عدا روسيا . وقد طلبنا السماح لنا على الأقل بطرح وجهات نظرنا قبل أن يتخذوا قرارات بشأن أمور تؤثر علينا ، إلا أنهم تجاهلونا تماماً . فهم يرفضون التحدث مع رئيس مجموعة دول عدم الانحياز ! وهم يرفضون التحدث مع مجموعة الـ ١٥ أو ممثليها . وهذا من الديمقراطية طبعاً . ففى ديمقراطيتهم القديمة كان أصحاب الأراضي فقط هم من لهم حق التصويت . أما الرجل العادى فليس من حقه ذلك . وفى العصر الحديث ، نجد أنه فى

الديمقراطية الدولية الليبرالية الأغنياء وحدهم من حقهم الكلام ، أما الفقراء فيظلون لا صوت لهم . وهؤلاء الناس أنفسهم يدعوننا إلى الديمقراطية بطريقة مشيرة للغثيان .

نحن نعيش فى غابة دولية . فليس هناك قانون ولا نظام فى العلاقات الدولية . وهناك القليل جداً من العدل . العالى والقوى هو الذى يحكم . أما الضعيف والفقير فعليه أن يتسامح ويتحمل .

والى جانب كل هذه الأخطار والأعمال المعوقة علينا أن نواجه الآن تحدى العولة . فهل نحن فى حالة تمكنا من مواجهة هذا التحدى ؟ من الواضح أننا لسنا كذلك . إلا أن أحداً لن ينتظرنا كي نستعد للتحدى . ولذلك فإننا شئنا أم أبينا علينا مواجهة التحدى .

الطريقة الوحيدة التى يمكن للضعفاء مواجهة أى تحد بها هى : أن يشكلوا جبهة متحدة ، والأفضل من ذلك أن يكوّنوا شراكة ذكية . ونحن هنا اليوم لأننى أعتقد أننا مهتمون بالشراكة الذكية . ويمكن أن تتجمع الأمم معاً لتكوّن الشراكات الذكية . ولن نتمكن فقط من تشكيل جبهة متحدة وحسب ، بل يمكننا فى الواقع من خلال الشراكة الذكية أن نقوى بعضنا بعضاً . فنحن لسنا بلا أصول وخبرة . وعن طريق تبادل خبراتنا فى الإدارة الاقتصادية يمكننا أن نتعلم عمل ما هو صواب وأن نتحاشى الأخطاء التى قد يقع فيها أى منا . ومن خلال التشارك فيما لدينا من الأصول على قلتها ، يمكننا تعزيز قوتنا .

لا ينبغى فقط على دول جنوب أفريقيا أن تنضم لبعضها ، بل إن عليها كذلك أن يكون هناك تعاون بينها وبين تجمعات مثل الآسيان أو دول حافة المحيط الهندى . إذ يمكن كذلك للمنظمات الإقليمية تكوين شراكات ذكية . وحين تواجه المنظمات الإقليمية باقتراحات مدمرة من جانب الشمال المتقدم يمكنها اتخاذ موقف مشترك . وهذا هو ما فعلناه فى اجتماع منظمة التجارة الدولية فى سنغافورة . وكانت لنا الغلبة .

وفى الداخل ، ينبغى أن نقيم شراكات بين الحكومة والقطاع الخاص وكذلك مع

النقابات المهنية . ولا بد من أن نضمن وجود حكم جيد يعمل على تنمية البلاد وإثراء أهلها .

يجب أن نكون ديمقراطيين ، بمعنى أن نكون على استعداد لاستخدام صندوق الاقتراع لتحديد من الذى يشكل الحكومة . وبعد أن ننتخب الحكومة ، يجب أن نسمح لها بالحكم خلال الفترة المحددة لها . فالحكومات المنتخبة ليست طيبة باستمرار ، إلا أن خلعها بالمظاهرات والإضرابات يضر أكثر مما يفيد . وهنا يمكن لأعضاء التجمعات الإقليمية المساعدة فى الإشراف على ضمان نزاهة الانتخابات . وما لم تكن الجرائم التى ترتكب خطيرة ، يجب ألا تنتقم الحكومات الجديدة من الحكومات السابقة .

والاستقرار السياسى ضرورى جداً للتنمية الاقتصادية ، لأنه يمنع المفترسين القادمين من الشمال ، ويحافظ على الاستقلال ، ذلك الاستقلال الذى حققته الأمة بشق الأنفس . ولا بد أن ندرك أننا لو تركنا الأمر لهم — أى للشمال — سوف تصبح العولمة شكلاً آخر من أشكال الاستعمار . لقد حاربنا بقوة من أجل الاستقلال . وبذلنا الدم من أجل تحقيقه . ولكن لا بد من أن نعرف أن العولمة ، أى تخطيم الحدود القومية ، سوف تؤدى إلى فقدان الاستقلال . فكيف نكون أئماً مستقلة إذا لم تكن لنا حدود؟

إن الشمال يمكنه أن يكسب الكثير من إعادة الاستعمار . إلا أن لدينا السلاح الأمثل . فالناس أكثر حركة الآن . فيمكنهم الذهاب إلى أى مكان . ذلك أنه فى عالم بلا حدود يمكن الذهاب إلى أى مكان . وما لم يسمح لنا بأن نعيش حياة طيبة فى بلادنا ، وإذا كنا سنصبح مواطنين كونييين ، ففى هذه الحالة ينبغى أن نهاجر إلى الشمال . ينبغى أن نهاجر إلى الشمال بملاييننا ، وبطريقة مشروعة أو غير مشروعة . ينبغى أن تتدفق جماهير الآسيويين والأفارقة على أوروبا وأمريكا . وإذا كانت هناك أية قوة لدينا ، فهى أعدادنا . فثلاثة أرباع العالم إما سود أو سمر أو صفر أو توليفة من هؤلاء جميعاً . وسوف نجعل كل دول العالم دولاً بها كل ألوان الطيف .

هذه هي الطريقة التي سنتحدى بها العولمة في النهاية . وآمل ألا نضطر إلى ذلك . إلا أننا سنضطر إليه إن لم يسمح لنا بجزء من العمل ، وقطعة من الكعكة ، وإن لم يسمح لنا بأن نزهرف في عالم بلا حدود .

يمكن أن نحاول التعلم من الشمال الذي نجح منذ زمن بعيد جداً . إلا أنه نسي كيف نجح . وهو لا يطبق صبراً على هؤلاء الذين يبدو أنهم لا يعرفون ما هو واضح ، ومن يبدو أنهم لا يرغبون في العمل بالنصائح ، ومن يتعثرون ويظنون يقعون في الأخطاء .

وينبغي أن نعلم بطبيعة الحال أن العولمة حلت . وسوف يكون العالم بلا حدود . كل الحواجز سوف تزال . وسيكون الكل أحراراً في الذهاب أينما شاءوا ، أو التجارة حيثما رغبوا ، أو الاستثمار في أي مكان أرادوه ، والقيام بأعمال تجارية في أية بقعة كانت . ويمكننا الآن نحن أبناء الجنوب ، أبناء الدول النامية الذهاب وإقامة بنوكنا وصناعاتنا ومحال السوبر ماركت وسلاسل الفنادق الخاصة بنا في الشمال الغني ، مثلما يمكن للشماليين أن يدخلوا بلادنا لإقامة بنوكهم وصناعاتهم وأعمالهم التجارية وسلاسلهم وغير ذلك . المشكلة هي أنه ليس لدينا البنوك والصناعات وسلاسل الأعمال التجارية التي تذهب إلى الشمال للاستفادة من حرية العولمة . بل إنها ليست موجودة داخل بلادنا ، فكيف نستفيد من حق الذهاب إلى الشمال ؟ وحتى إذا كانت موجودة لدينا فهي ضئيلة . سيكون الملعب مستويًا إلا أننا أقزام في دنيا العمالقة . وسيأتي العمالقة وسيقهرون الجميع .

لا أريد أن أكون متشائمًا ، مبالغًا في تشاؤمي . ذلك أن هناك بعض الأمل . هناك أمل إن نحن عملنا معًا ، وإن كوّنّا الشراكات الذكية ، وإن ساعدنا بعضنا بعضًا ، وإن وضعنا أساليب المساعدة المتبادلة لمصلحة الشركاء .

لقد جاء بعضنا من مسافة بعيدة لحضور هذا الحوار ، الحوار العالمي لدول الجنوب الأفريقي ونحن موجودون هنا لأننا جميعًا مشغولون على بلادنا وعلى أهلنا . ونحن بوصفنا قيادات علينا مسئوليات تجاه أهلنا . ولا بد من أن نكون جادين بطبيعة الحال .

التَّعَاوُنُ الْجَنُوبِيُّ الْجَنُوبِيُّ *

تمر قارات الجنوب الثلاث جميعها بتحول وتغير هيكلي وتكامل إقليمي . أمريكا اللاتينية فى سبيلها لأن تحقق نمواً اقتصادياً . وآسيا تنهض وتنمو بقوة اقتصادية وبخطوات سريعة . وهناك أمل كبير يصاحب التحول الاقتصادى فى أفريقيا ، ويمكن أن نتطلع إلى هذه القارة ذات الوفرة الطبيعية وهى تحقق قدرتها الحقيقية . وبهذا التوقع المشجع أمامنا ، يمكن لآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية انتهاز الفرص الجديدة المتاحة لنا فى عصر ما بعد الحرب الباردة ، بحيث نفيذ الإفادة التامة من المكملات القائمة بالفعل والناشئة فيما بيننا .

وحيث عقدت القمة الأولى لمجموعة الـ ١٥ فى كوالالمبور عام ١٩٩٠ ، اعتبر البعض التعاون الجنوبى الجنوبى حلمًا . وكان كثيرون يشكون فى مستقبل الدول النامية وقدرتها على العمل مع بعضها البعض لتحقيق التقدم . ومن الواضح أن مجموعتنا أثبتت خطأ هؤلاء المتشككين . فالواقع أن التعاون الجنوبى الجنوبى ممكن وقابل للتحقيق .

فخلال أقل من سبع سنوات ، ظهرت مجموعة الـ ١٥ كمحفز مهم لتشجيع التعاون الاقتصادى الإقليمى . وقد أسفر ذلك عن الكثير من المشروعات القطاعية التى تنطوى على تبادل المعلومات والتعاون التكنولوجى وبناء المؤسسات التى تؤدى إلى التفاعل القادر على الاستدامة الذاتية فى مجالات التكنولوجيا والتجارة بالنسبة لدول الجنوب . إلا إنه يجب علينا ضخ المزيد من القوة فى مشاركتنا فى هذه المشروعات . وليست هناك ضرورة مطلقة للمشاركة التامة من جانب كل الدول الأعضاء فى مجموعة الـ ١٥ ، غير أننا بحاجة إلى كتلة مهمة من الدول ذات الاهتمام من المناطق الثلاث ، تكون لديها الرغبة فى توفير الموارد والطاقة لنجاح المشروعات المحددة . ولا بد من أن نشرك قطاعاتنا الخاصة بصورة أكثر فاعلية

* كلمة أقيمت فى الجلسة الافتتاحية للقمة السادسة لمجموعة الـ ١٥ باسم الأعضاء الآسيويين فى المجموعة فى هراى بزمبابوى فى ٣ أبريل عام ١٩٩٦ .

لكى يخلق الاستثمار زخم التعاون الخاص به . ولا بد من أن تكون العملية ديناميكية وقادرة على تلبية حاجتنا . ولذلك يجب أن نهى نقاطنا الطبيعية الحساسة للمشاركة وأخذ زمام المبادرة .

حقق الكثيرون منا نجاحاً كبيراً جداً فى تخطيط التنمية وتنفيذها ، حيث تكونت لديهم أثناء ذلك ثروة من المعلومات والمعرفة والخبرة يمكن أن يتشاركوا فيها مع دول أخرى . ويمكن أن يقال الشئ نفسه فى مجالات تنمية البنية التحتية وإدارتها والعلوم والتكنولوجيا والموارد والتنمية البشرية . وهذه مجالات يمكن أن تعزز التعاون الجنوبى الجنوبى وتقديمه .

تلتزم ماليزيا التزاماً قوياً بالتعاون الجنوبى الجنوبى . وهناك إمكانيات ضخمة يمكن استغلالها فى مجالات التجارة والاستثمار والعلوم والتكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية ومجالات كثيرة أخرى . وقد اختارت ماليزيا تنويع شركائها الاقتصاديين ، حيث أعطت أولوية للتنمية وتعزيز العلاقات التجارية المزدوجة والاستثمارات فى الدول النامية الأخرى . وهذا لن يفيدنا نحن وحسب ، بل نعتقد أنه سوف يفيد كذلك شركاءنا التجاريين ، حيث يخلق فرص عمل وإمكانيات إنتاج يمكن أن تيسر المزيد فى التجارة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية . ويمكن أن تكون الزيادة فى التجارة والاستثمار بين الدول النامية جسراً حقيقياً للتعاون الجنوبى الجنوبى الفعال .

وتسهل الميزة النسبية التجارة وغيرها من أشكال التبادل ، إلا أن الميزة التنافسية تفرض حصة السوق وخلق الثروة . إن حصة الدول النامية فى التجارة العالمية صغيرة وتعانى من الركود ، بل والهبوط الطفيف . وكثير من الدول النامية غير منافسة إلى حد كبير فى السوق الدولية ، لكونها تعتمد على تصدير المواد الخام والسلع والخدمات ذات التكنولوجيا البسيطة . وسوف يجعل التقدم السريع فى العلوم والتكنولوجيا فى العالم المتقدم الكثير من الدول النامية معرضة لخطر شديد .

وتعد تكاليف العمالة الرخيصة شكلاً من أشكال الميزة التنافسية التي تعتمد عليها معظم الدول النامية بالضرورة ، إلا أنهم يسمون هذا الآن ميزة غير عادلة . كما عززوا «البنود الاجتماعية» لحكم التجارة الدولية ، وهو ما قد يشبه الاهتمام برفاهية العمال في الدول النامية ولكنه سوف يلغى في الواقع أية ميزة تنافسية قد تكون لدينا . ولا بد من أن تكون النتيجة خنق النشاط الاقتصادي وتقليل الاستثمارات وإنتاج سلع الخدمات ثم البطالة في نهاية الأمر . كيف يمكن أن نصدق أن «البنود الاجتماعية» تستهدف العدالة الاجتماعية حين تكون المحصلة النهائية البطالة والظلم الاجتماعى ؟

ليس هذا وحسب ، فإننا نجد دولة واحدة تقوض صراحة منظمة التجارة العالمية بتجاهلها التام للمعايير الدولية وسن قوانين تمتد إلى خارج حدودها تخضع لها كل الدول ومشروعاتها . ونحن لا يمكن أن نقبل وحسب هذه الإجراءات القمعية التي تتخذ من جانب واحد ، ومن المؤكد أننا لن نخضع لها . ينبغي أن نتخذ موقفاً قوياً لاحتواء هذه الإجراءات التي تتجاهل بعجرفة المعايير والمبادئ المتعارف عليها والخاصة بعلاقات التجارة والاستثمار الدولية . ولا بد من أن ترفض الدول النامية هذا التحدى لحقها السيادى فى أن تكون حرة فى أن تتاجر وتستثمر حيثما شاءت وتهدد كذلك توسع التجارة والتنمية على المستوى الكونى .

لقد أصبحت «العولة» كلمة مبتذلة يستخدمها ويسئ استخدامها الكثيرون لوصف والتعبير باختصار عن العديد من الاتجاهات الفكرية فى حلبة الاقتصاد الدولى على وجه التحديد والعلاقات الدولية بصورة عامة . وخلق استخدام الإعلام لهذه الكلمة لوصف أى شىء وكل شىء ، خلق المزيد من الارتباك . وقد أصبح الكثير من اللقاءات ، سواء أكانت بين رؤساء الدول أم الحكومات أو الوزراء أم قيادات الشركات أم الشخصيات غير الحكومية قمماً كونية .

ومع ذلك فالعالم أخذ فى التحول بطريقة لا رجعة فيها إلى سوق كونية . ولم يعد

ممكناً احتواء التجارة العالمية وتدفق الاستثمارات بشكل صارم على أساس ثنائي بين دولة ذات سيادة وأخرى . وسوف يجعل التطور فى النقل وتكنولوجيا المعلومات إنتاج السلع أكثر اعتماداً على الميزة النسبية الديناميكية لكل بلد . ولن يكون التركيز على المنتجات تامة الصنع ، بل على منتجات القيمة المضافة . وسوف تنتج الدول مُدخلات وسيطة للسوق الدولية . كما ستشهد الخدمات نمواً سريعاً ، أسرع بكثير من نمو المنتج الصناعى . ومن المحتمل أن تصبح استراتيجيات التصنيع ذات التوجه التصديرى هى المعيار .

لا بد من أن نكون مستعدين لدخول السوق الدولية ونصبح مرتبطين بشكل أو بآخر بالتجمعات الاقتصادية الإقليمية . بل سيصبح من الأهم بالنسبة للدول النامية أن تتعاون لضمان حصتها العادلة من التجارة الكونية . كما أنه ستكون هناك تقسيمات بين دول مجموعة السبعة حين تبدأ فى التنافس أكثر وأكثر فيما بينها . والمحصلة النهائية هى أن الدول النامية ستضطر للبقاء متحدة فى وجه التحديات الجديدة فى البيئة الكونية .

ينبغى علينا الترحيب بالعملة إذا كانت تعنى الاعتراف بالمسؤوليات الكونية . ويشمل ذلك مساعدة الضعفاء بقوة دون فرض أى شرط من الشروط .

ومما يؤسف له أن الواقع مختلف تمام الاختلاف . فالعملة تُستغل للإضرار بالدول النامية . وباسم العملة طالبوا الدول النامية بتبرير أشياء كثيرة منها البيئة أو معايير العمل أو قوانين الاستثمار أو الخدمات المالية أو أية قضايا أخرى خاصة بالتنمية . وما هو متوقع من الدول النامية ألا تفعل ما هو أقل من تبنى السياسات والمعايير التى تحددها الدول المتقدمة دون تشاور مع الدول النامية أو مراعاة لوجهات نظرها . وترى الدول التى تدعو إلى الديمقراطية أن الأسلوب المستخدم يبدو مناقضاً لإعلانها الإيمان بمثل الديمقراطية العليا ، مهما كان الضرر الناتج عن امثال الدول النامية وإفقارها أكثر وأكثر .

وليس التعاون المستمر بين الدول النامية مرغوباً فيه وحسب ، بل ضرورياً . ولتحقيق هذه الغاية فإن هناك دوراً يجب أن تقوم به مجموعة الـ ١٥ . فمن الممكن أن تكون جماعة

ضغط كبيرة فى التفاوض مع الشمال . والأمر الأكثر أهمية هو أنها يمكن أن تكون عاملاً رئيساً للتغيير فى العالم النامى وخاصة فى تحقيق إمكانيات الدول النامية نفسها . والواقع أن مجموعتنا لها مجالات قطاعية محددة فى التجارة والصناعة والعلوم والتكنولوجيا والتعليم والزراعة والسلع الأولية وحتى الاتجاهات السياسية التى يمكن أن يكون فيها تعاون أكبر . فالكثير منا لديهم الخبرة والتكنولوجيا والموارد التى يمكن اقتسامها على أساس من المشروعات المشتركة حيث يمكن إقامة المشروعات لتحقيق المنفعة المتبادلة . فعلى سبيل المثال ، سوف ييسر التعاون فى تكوين شبكة معلومات توسع التجارة والاستثمار . ويمكن استخدام كل من القطاعين العام والخاص لهذه الشبكة لتسهيل التعاقد مع نظرائهما . وإذا لم تتوسع التجارة والاستثمار فيما بين الدول النامية بالسرعة الواجبة ، يكون العيب هو عدم وجود المبادرة أو التكاملية . فالواقع أنه ربما كان العيب هو عدم وجود معرفة ومعلومات لدى كل دولة عن الدول الأخرى . ويستهدف بمر الوسائط المتعدد الممتاز المالىزى معالجة هذه المشكلة على وجه التحديد .

قد نكون بحاجة إلى الدخول فى تفكير جديد بشأن الدور العالمى لمجموعة الـ ١٥ . وسوف يتوقف مستقبل المجموعة إلى حد كبير على دعم الأعضاء والتزامهم ورؤيتهم . ولا بد من الإجابة عن الكثير من الأسئلة .

من الواضح أن محنة الدول النامية لن تحل إذا اعتمد حلها على نيات المجتمع الدولى الحسنة وكرمه وحسب . فمن المستحيل تحقيق النمو الاقتصادى حتى ولو نجحنا فى تحقيق المبادئ الدولية المرغوبة الخاصة بالعلاقات الاقتصادية . وسوف يكون على الدول النامية أن تفعل الكثير ، كل منها على حدة وفيما بينها ، خاصة فى المجالات التى فى قدرتها وتتسم بالعملية .

وأحد مجالات الاهتمام المحددة هو تقديم الدعم المؤسسى لعمل مجموعة الـ ١٥ . فالمجموعة بحاجة إلى خدمات منشأة الدعم الفنى القوى والمنظم لتحقيق أهدافها . ونأمل أن

تعزز إعادة الهيكلة الحالية منشأة الدعم الفنى . ويمكن التفكير فى وضع قواعد وتنظيمات مكتوبة لإدارة وتشغيل منشأة الدعم الفنى التى يمكن أن تجعلها أكثر فاعلية وكفاءة .

إذا أمكن للقارات الثلاث أن تكون شركاء فى مشروع مشترك لازدهار كل منها وفى العمل من أجل مجتمع كونى واحد من الرفاهية المشتركة والمتبادلة ، فمن الواضح أننا سنكون قد حققنا بداية جديدة . ولندفن للأبد طرق التفكير البدائية والبالية الخاصة بـ «افقر جارك» . ولنضع مكانها دوافع «اجعل جارك مزدهراً» التى تهدف إلى ضمان أن كل جيراننا ، القريب منهم والبعيد ، سوف تزدهر أحوالهم .

العولمة وما تقنيه بالنسبة للأمم الصغيرة *

كثرت الكلام في الفترة الأخيرة عن العولمة ، وهي عملية أو وضع عام يحمل الكثير من الآمال لمستقبل كوكب الأرض ، وليس الخوف السائد بين شعوب الكثير من الدول التي لم يوفر لها حتى وضع الدولة القومية الأشياء التي كانت تنتظرها . ومع أنها تكاد لا تكون دولة ، فالمطلوب منها الآن أن تنسى وضعها كدول قومية - وهو الوضع الذي حصل عليه بعضها مؤخراً - وتتجه إلى العولمة ، ذلك الشيء الذي لا يمكنها بعد فهمه ، غير أنها تدرك أنه سيكون أكبر من أن تتمكن من التعامل معه .

تفوق الدول النامية في العالم الدول المتقدمة عدداً بكثير . وكان الكثير منها حتى وقت قريب مستعمرات للدول الإمبريالية ، التي كانت جميعها متقدمة وهي كلها من الغرب الثرى . ولم تنس المستعمرات تلك العصور الاستعمارية التي لم يمض عليها زمن طويل . ولا يمكنها نسيان أنها ظلت قرونًا خاضعة لساتتها الاستعماريين . كان بعضهم عادلاً ومحترماً ، إلا أنهم جميعاً كانوا يتسمون بالغطرسة والقمع ، كما أنهم أعلنوها صراحة أنهم السادة وسكان المستعمرات رعاياهم .

والحق أن معظم تلك المستعمرات لم تكن موجودة كدول قبل استعمارها . فقد كانت مجرد مساحات شاسعة من الأراضي ليس لها حدود معلومة ولا مساحات محددة ، وبذلك لم تكن لها سيادة ولا حكومة . ولم يكن لدى السكان بشكل عام مفهوم للدولة القومية ، بل كانوا مقسمين إلى قبائل تتنقل بحرية على امتداد القارات في بعض الأحيان ،

* كلمة ألقيت في المحاضرة الافتتاحية لبرنامج رئيس وزراء ماليزيا لتبادل الزمالة في كوالالمبور بماليزيا في ٢٤ يوليو عام ١٩٩٦ .

حيث تتشارك فى الأرض مع العديد من القبائل الأخرى . وكان ولاؤهم للقبيلة وليس للأرض .

إن القوى الاستعمارية هى التى رسمت حدود المستعمرات وخلقت الدول ذات المعالم المحددة . وكانت الحدود خطوطاً مستقيمة رسمت على الخرائط دون أية مراعاة للمأثورات أو الحقوق المحلية . ولذلك كانت الدول المستقلة التى نشأت عن هذه التقسيمات تسكنها أخلاط من القبائل والأجناس التى لا تجمع بينها ثقافة أو تاريخ أو أصول . وبذلك نجد أن دولتين مستقلتين متجاورتين قد يكون فيهما نفس الخليط من الأجناس ولا تكون بينهما أية روابط قانونية أو سياسية . وقد اعتبروا أنه لا داعى لعدم قبول القبائل والأجناس لخطوط التقسيم والحدود . وكان يناسب عقول الاستعماريين المرتبة أن يقسموها ويفصلوا بينها ويعتبرونها كيانات مختلفة ووحدات إدارية ، ولذلك كان يجب عليها قبول الحدود كأمر واقع لا رجعة فيه .

وحين تخلت الدول الاستعمارية عن مستعمراتها عقب الحرب العالمية الثانية كانت الدول المستقلة التى نشأت دولاً مصطنعة تماماً . فقد عاش السكان الذين ينتمون إلى أجناس وقبائل مختلفة مع بعضهم خلال فترة الاستعمار ، إلا أن ذلك لم يكن باختيارهم . إذ فرض السادة الاستعماريون عليهم ما يشبه الوحدة . وبذلك اضطرت القبائل التى بينها عداوة قديمة للعيش معاً فى سلام لمواجهة الحكومة الاستعمارية المستبدة التى كانت تعرف كيف تثيرها على بعض ، أو تستخدم جنساً لفرض حكم السادة الاستعماريين على الجنس الآخر وعلى سائر السكان .

وما حدث هو أن السلام والانسجام المصطنع فى المناطق المستعمرة فهم على أنه حقيقى . فعلى السطح ، كانت الأجناس المختلفة تبدو متحدة بما يجعلها مواطنين للدول المستقلة حديثاً . إلا أن العداوات القديمة كانت لا تزال متأججة وكامنة فى الأعماق .

ومع ذلك كانت تلك المناطق تعلم أن حدودها مصطنعة وكذلك الكيانات التى

تشكلها . وكان المحنكون من أهلها ، وهم القيادات المثقفة ، يقدرون ضرورة منع تقسيم دولتهم الجديدة على أساس قبلى أو عرقى . ولذلك قرروا فى وقت مبكر جداً أن يحكم السادة الاستعماريون البلاد على أنها كيان واحد ، وأنه لا ينبغي تقسيمها لتصبح دولاً منفصلة ، سواء أرادت الأجناس المختلفة ذلك أم لا . وأكدت الهيئات الإقليمية التى كونتها تلك الدول الجديدة مبدأ «عدم الانفصال» هذا وأقرته .

لم تكن كل تلك الهيئات الإقليمية ملتزمة بمبدأ "عدم الانفصال" . فقد انقسمت بعض تلك الكيانات المستعمرة إلى دول منفصلة ، بينما انقسم البعض الآخر بعد الاستقلال . ولم ينجح إلا القليل فى البقاء سليماً رغم الولاءات العرقية والقبلية التى تنحو بها إلى الانقسام .

ولكن سواء أبقى الجماعات العرقية والعنصرية والقبلية فى نفس الكيان أم لا ، فقد كانت تعاني من مشاكل تتعلق بإدارة العلاقات فيما بينها . وكان المشكلة تتعقد إذا لم تكن الأجناس على نفس القدر من التطور .

وخلال فترة الاستعمار كان شكل الحكومة الوحيد الذى تعرفه تلك الشعوب والمناطق هو الحكم الاستعماري المستبد الذى يكمله الاعتقال بلا محاكمة والنفى إلى المناطق النائية من العالم . ومع ذلك كانت تلك القوى الاستعمارية المستبدة وحكوماتها الموجودة فى حواضرها تصر على أن تبني الدول المستقلة حديثاً أشكالاً ديمقراطية للحكم لم تكن لها خبرة بها .

هناك شك بالطبع فى قدرة الدول المستقلة حديثاً على إدارة شكل الحكم الذى تتبناه مهما كان . وكان من المحتمل أن تؤدي الصيغة المحلية من شكل الحكم الاستبدادى الذى كانوا يألفونه إلى إساءة استغلال السلطة وظهور الطغاة . إلا أن محاولة حكم بلادهم من خلال ممثلين منتخبين بطريقة ديمقراطية لم تكن بالتأكيد أسهل شئاً بالنسبة لهم . كما أن السادة السابقين ما كانوا ليسمحوا لهم بالنجاح حتى ولو بدوا قادرين على تبني النظام

الديمقراطى . وكانوا يتحرشون بهم باستمرار كى لا يكونون ديمقراطيين بالقدر الكافى . وإذا كانت بينهم أقليات ، فحيث أنهم متهمون على الدوام بقمع تلك الأقليات بغض النظر عن المشاكل التى تخلقها . فلم يكن هناك شىء تفعله تلك الدول المستقلة حديثاً يبدو صحيحاً فى أعين السادة الاستعماريين السابقين ، أما حقيقة أنهم — أى السادة الاستعماريين السابقين — لم يمارسوا قط الإدارة الديمقراطية فكان ينظر إليها على أنها مسألة تاريخية محضة ولا علاقة لها بالأمر بتاتاً . فلا بد من أن تكون الدول الجديدة ديمقراطيات صحيحة تبعاً لتعريف السادة السابقين .

وفى مواجهة المشاكل المتعددة الخاصة بالتقسيمات القبلية والعرقية وعدم وجود خبرة الحكم وفهم للديمقراطية وأساليب عملها ، فإن من الإعجاز أن تظل أى من تلك المناطق المستعمرة سابقاً على قيد الحياة بحال من الأحوال ، ناهيك عن ازدهارها . ولكن من الواضح أنها جميعاً ظلت على قيد الحياة وإن كان لا بد من دعم بعضها . كما أن البعض منها قادر على تجنب الحروب الأهلية والانقسامات ، وإن لم يكن أى منها تقريباً قادراً على حل مشاكله . ونجح القليل جداً فقط فى الازدهار رغم مشاكله الاستعمارية القديمة ، أن هذه الدول يُتحرش بها باستمرار لكى لا تكون على الصورة التى لا يريد لها عليها سادتها الاستعماريون السابقون .

الواقع أن آياً من تلك المستعمرات السابقة ليس أفضل مما كانت عليه من الناحيتين السياسية والاقتصادية قبل حصولها على استقلالها . فهى فى جوانب كثيرة لا تزال مستعمرة إلى حد كبير جداً . صحيح أن الاحتلال السياسى المباشر لم يعد قائماً ، إلا أن الاستعمار مازال موجوداً بأشكال أخرى . ولذلك فإن الكفاح من أجل الاستقلال لم ينته بعد .

بل إنه حتى تلك الدول غير الأوروبية التى لم تستعمر قط لم تسلم من الانتقاص السياسى والاقتصادى والاجتماعى . فهى كذلك يقال لها كيف تدير شئونها ، وكيف

تتصرف اجتماعيًا ، وكيف تظل مأمونة بيئيًا بالنسبة لسائر دول العالم .

ويبدو أن هذه الدول النامية مقدر لها أن تظل اقتصادات نامية إلى الأبد بسبب ما يدمرها من حروب قبلية وأهلية ، والتلاعب في مواردها من خلال نظام السوق الذى يتم التحكم فيه من أماكن بعيدة ، وعدم المهارة فى الحكم والإدارة الاقتصادية . بل إن بعضها تقهقر ومن المحتمل أن يستمر فى تقهقره . كما أن الديون تتراكم وتتراكم حتى أن ما تحصل عليه من إيرادات يذهب فى تسديد قروضها . لقد أصبحت دولاً بكاملها عبيداً للدين لدى الدول الغنية ، حيث تعمل لمصلحة سادتها دون انتظار لعتقها فى يوم من الأيام .

ومع ذلك تعز تلك الدول باستقلالها رغم محدوديته . إذ يبدو لها أن أى شىء أفضل من العودة إلى كونها مستعمرات للآخرين بغض النظر عن مقدار ما تحققه من رخاء . هذه الدول وجدت نفسها الآن فى مواجهة العولة ، ذلك العالم الواحد الذى تعلم أنه لن يكون لها فيه كلمة مسموعة ، حيث تخدم أصواتها ، وتُجاهل مصلحتها سعيًا وراء تحقيق المصلحة الكونية والأهداف التى يحققها الآخرون .

فما الذى تدخره العولة للدول النامية ؟ تعنى العولة حسب تفسير الدول المتقدمة لها تخطيط الحدود والحواجز التى تقف فى سبيل الاستغلال الاقتصادى . إذ سيكون بإمكان كل دولة ، فقيرة كانت أم غنية ، متقدمة أم نامية ، الوصول إلى كل دولة سواها . وسيكون بمقدور الدول الفقيرة الوصول إلى أسواق الأغنياء دون أى قيود . وفى المقابل يمكن للأغنياء ، أو بالأحرى يكون من حقهم ، الوصول إلى أسواق الفقراء .

يبدو هذا عادلاً لكل العدل . فالملاعب ستكون مستوية ، لائتميل لمصلحة أى طرف . وسيكون عالمًا بلا حدود . سيكون عالمًا واحدًا وحسب . كل كوكب الأرض سيكون أمة واحدة ، وسيكون الجميع أبناء للأرض وليسوا رعايا دول أو أمم . وساعتها فقط تتحقق العولة .

ولكن إذا كان هناك كيان كونى واحد فلن تكون هناك دول . ومن المؤكد أنه لن تكون هناك دول مستقلة . وسوف تختفى الدول المستقلة حديثاً ومعها الدول القديمة ، بما فى ذلك طبعاً القوى الإمبريالية أو الاستعمارية السابقة . سيكون الجميع أنداداً ومواطنين فى كوكب الأرض . ولكن هل سيكونون أنداداً بحق ؟

بعد ثلاثين عاماً أو أكثر من «الاستقلال» ، اكتشفت مستعمرات الغرب السابقة فراغ الاستقلال الذى نالته . فقد وجدت أنها أكثر تبعية عما كانت وهى مستعمرات . كما وجدت أن سياستها واقتصادها وأنظمتها الاجتماعية والسلوكية جميعها خاضعة ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، لسيطرة السادة الاستعماريين السابقين والقوى العظمى .

وفى العالم ثنائى الأقطاب فى فترة الحرب الباردة كان لهذه الدول على الأقل خيار تغيير ولائها ، وإن كان الولاء غالباً ما يصبح قبولاً للهيمنة . أما فى العالم أحادى القطب فقد فقدت حتى خيار الخضوع . إن عليها أن تخضع للقوة الكبرى الناجحة واتباعها شاءت أم أبت .

وفى ظل هذه التجربة يكون من السخف الظن أن العولمة سوف تعنى المزيد من الاستقلال ، أو المزيد من المساواة بالنسبة لها . إن العولمة يمكن أن تعنى شيئاً واحداً وحسب ، وهو فقدان ما لديها من استقلال اسمى دون أى تعويض .

وقد أسفرت اجتماعات الجات التى تحمل فى طياتها الكثير من الأمل عن منظمة التجارة الدولية . فما الفرق بين الجات ومنظمة التجارة الدولية ؟ إن الاختلاف الملموس الوحيد هو أنه بينما لم تكن الاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف التى كانت تبرم فى ظل الجات ، لم تكن ملزمة دولياً ما لم توافق الأطراف المعنية على الخضوع للتحكيم ، فإن قرارات منظمة التجارة الدولية سوف تكون ملزمة لكل الأعضاء . وسوف تلقى الدول الأعضاء العقاب على أيدي الدول الأخرى التى تعمل طبقاً للقواعد المتفق عليها . فإذا قررت منظمة التجارة الدولية مثلاً تطبيق عقوبة ما ، فحينئذ يكون الجميع ملتزمون بتنفيذ

هذه العقوبة .

بل إنه حين يقرر الحلفاء الغربيون تطبيق العقوبات على العراق ، تكون كل الدول الأخرى مجبرة على أن تحذو حذوهم . وحين تتخذ منظمة التجارة العالمية قراراً فليس هناك استثناء .

وتوصف العراق وإيران وليبيا جميعها بأنها دول مارقة . ولكن هل هذه الدول التي تتشابه في ذنبها في عيون الغرب هي وحدها التي تعاني من الحصار الاقتصادي؟ وهل لن يطبق هذا الحصار كذلك بسبب «جرائم» أخرى ، مثل انتهاكات حقوق الإنسان ، وانتهاك حقوق العمال ، واستغلال عمالة الأطفال ، والإضرار بالبيئة ، وغيرها؟

هناك بالفعل محاولات لربط لتجارة بهذه القضايا . ومن الواضح أن الدول المتقدمة ترغب في استغلال منظمة التجارة العالمية لفرض الشروط على الدول النامية مما لن يؤدي إلى تحسن حقوق الإنسان أو ممارسات العمل أو إلى قدر أكبر من الاهتمام بالبيئة وإنما إلى تعويق نمو هذه الدول وبالتالي معاناة أهلها . وقد أظهر الغرب المتقدم بالفعل أنه غير مهتم بهذه الأمور في حد ذاتها ، بل إنه يهتم فقط بالدول التي تشكل خطراً عليه . فإذا كانت تلك الدول فقيرة فقراً شديداً ولا تنتج شيئاً يشكل خطراً على دول الغرب المتقدمة ، فإن محنة أهلها فيما يتعلق بحقوق الإنسان أو ممارسات العمل أو البيئة لا تهمه بالمرّة . أما إذا كانت تلك البلاد تنافس الغرب بأية طريقة كانت فحيثئذ تفحص سجلاتها وتظهر الأخطار . والآخر النهائي هو وقف نمو تلك الدول ومنع ظهورها كاقترادات صناعية حديثة .

إن العولمة سوف تجعل الدول النامية مكشوفة تماماً ومعرضة للأخطار وعاجزة عن حماية نفسها . وسوف تؤدي العولمة إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية في تلك البلاد . غير أن تلك الاستثمارات سوف تقوم على المزايا التنافسية التي لدى هذه الدول . وإذا رُبطت استثمارات كالتجارة بحقوق العمال وأجورهم وغير ذلك فحيثئذ سوف تقضى الإجراءات التصحيحية التي تتخذها الدول المتقدمة إلى القضاء على مزاياها التنافسية . وبدون هذه

المزايا ، ما الذى يجعل المستثمرين الأجانب يستثمرون فى هذه الدول ؟

ومن ناحية أخرى ، إذا كان على الدول النامية الناجحة بطريقة نزيهة أن تفتح اقتصاداتها لكل من هب ودب ، فسوف تطفئ المؤسسات الضخمة فى الدول المتقدمة على الشركات الصغيرة فى الدول النامية . وعلى سبيل المثال يمكن للبنوك الكبيرة أن تخسر فى إحدى الدول الصغيرة بينما تحقق أرباحاً فى بلدها أو فى الدول المتقدمة الأخرى . ولا يمكن للبنوك المحلية تحمل مثل هذه الخسارة ، فإما أن تغلق أبوابها أو تجبر على الاندماج وتخسر هويتها . والشئ نفسه يمكن أن يحدث لشركات الاتصال وشركات الطاقة وشركات الإنشاء وغيرها .

وسيكون أثر العولمة الاقتصادية هو موت الشركات الصغيرة الموجودة فى الدول النامية . أما المؤسسات الدولية الكبيرة التى تعود أصولها إلى الدول المتقدمة فسوف تستولى على كل شئ .

قد تسن قوانين مضادة للاحتكار وتفتت المؤسسات الكبيرة . إلا أن التجربة أثبتت أن الشركات الصغيرة [ببى بيلز] الناتجة عن التفتت تنمو بسرعة وتصبح كل منها فى حجم الشركة الأم أو أكبر منها . وحدث الشئ نفسه مع شركات زايباتسو اليابانية .

وسوف تنمو شركات الصناعة والتجارة والاتصالات ومعها البنوك وتندمج بحيث تسيطر عليها وتديرها الشركات الضخمة فى العالم المتقدم . أما اللاعبون الصغار من الدول الصغيرة فسوف يتلعون ويختفون . وسوف يمارس حملة أسهمها - الذين كانوا لاعبين كبارا حين كانوا فى الشركات الصغيرة - سلطات كبيرة فى الشركات العملاقة . وكذلك الحال بالنسبة لرؤساء الشركات ومديريها الذين يصيرون مجرد أسماء فى كشوف المرتبات .

ولا تختلف الدول فقط بسبب تركيباتها الجغرافية والسياسية ، بل الأهم من ذلك بسبب شخصيتها وثقافتها . والشخصية والثقافة يتكونان من خلال أنساق القيم الخاصة

بالمجتمع ؛ أى التعرض لهذه القيم ، وبطبيعة الحال للتجربة والبيئة الاجتماعية السياسية المحيطة التى يتعرض لها أفراد مجتمع من المجتمعات .

وسوف تؤدى العولمة إلى تعرض هذه المجتمعات للثقافة الكونية . وسوف يصبح هذا الأمر عالمياً أكثر بسبب تطور تكنولوجيا المعلومات . والشئ المؤسف هو أن صناعة تكنولوجيا المعلومات ، وكل ما سوف ينشر من خلالها ، سوف يسيطر عليه كذلك اللاعبون الكبار ؛ أى : المؤسسات الضخمة المملوكة للدول المتقدمة . وقد يكون لدى الحكومات والعالم أفضل النيات فيما يتعلق بنشر الأخبار والمعلومات ، إلا أن شركات تكنولوجيا المعلومات قد يكون لها رأى آخر .

فاليوم يهيمن الجنس والعنف على الشاشات . ولم تحرز محاولات الحد من ذلك الغذاء غير الصحى نجاحاً كبيراً . ذلك أن جاذبية الإثارة والشهوانية أكبر وأشد تأثيراً بحيث لا يمكن أن تتخلى الشركات التى يحركها الربح عن هذه الموضوعات . وفى ظل العولمة سيكون دور التليفزيون الذى يعمل طوال الأربع والعشرين ساعة وبه ألف قناة هو وضع ثقافة موحدة للعالم يروج لها عمالقة البث فى العالم . ومن غير المحتمل أن يكون هؤلاء محافظين أو مسئولين . إنهم سيعملون على ضمان تفوق شركة كل منهم على الأخرى فيما يتعلق بما تحققه من أرباح .

إن شباب اليوم يرتدون بالفعل زياً موحداً ، وهو الجينز . كما أنهم يطيلون شعورهم ويجعلونها غير مرتبة إلى أقصى حد ممكن . إنهم يهتمون فقط بمباهج الحياة . ولا يهتمون كثيراً بالقيم التقليدية ولا العمر ولا العائلة ولا المؤسسات كالزواج والأسرة . وترتبط مشكلة «ليباك» و«بوهسيا» - أى تجاهل أسلوب الحياة الفاضلة - بالتعرض للثقافات الأجنبية .

لا يعرض أحد الجوانب الطيبة فى الثقافة الأجنبية . فهى ليست مثيرة ولا مسلية . كما أن القيم الثقافية الأجنبية الطيبة تختفى سريعاً ، وهى ضحايا نفس الهجمات الإعلامية .

والمشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الغرب في الوقت الراهن ناتجة عن التغيرات التي طرأت على ثقافته . فبعد أن كان أهله أناساً منظمين ومجتهدين أصبحوا غير مكترثين ومتساهلين ويطالبون دائماً بالأقل والأقل من العمل والمزيد من وقت الفراغ والمزيد من الأجر . ومن الطبيعي أن تزداد تكلفتهم ويصبحون غير قادرين على التنافس . وحين يواجهون بالمنافسة من الشرق والدول الصناعية الجديدة يعجزون عن تحقيق الربح المتوقع . ويتراجع اقتصادهم ويعجزون عن الانتعاش لأن ثقافتهم الجديدة قد استقرت ولا يمكن إعادتهم إلى القيم القديمة التي حققت نجاحهم في البداية .

ولأنهم غير مستعدين للتخلي عن أسلوب حياتهم الذي يتخلون أنه «الحياة الطيبة» ، فإنهم يريدون الحد من منافسة الآخرين من خلال جعل منافسيهم يتبنون ثقافتهم وأسلوب حياتهم . وهم يزعمون أن هذا سوف يؤدي إلى ما يسمونه الملعب المستوى الذي تتاح لهم فيه فرصة استعادة تفوقهم . ومرة أخرى سوف تؤدي العولمة إلى بقاء الدول الصغيرة عاجزة عن اللحاق بالعالم المتقدم .

إلا أن العولمة لن تقتصر على المجالين الاقتصادي والثقافي وحسب . ذلك أن انهيار الحدود سوف يؤدي إلى سيطرة الأقوياء على الضعفاء سيطرة حقيقية . ومع أن القوات العسكرية يمكن أن تكون قوات كونية لا تنتمي لبلد بعينه ، فإن الحقيقة تظل هي أن معظم التمويل والقيادة والسيطرة ستكون في يد الأكثر خبرة ومهارة . ومن المحتمل أن تهيمن الدول الفقيرة على القوات العسكرية التي تشرف على العلاقات السلمية بين الدول والأقاليم . وقد رأينا بالفعل ما يحدث للبوسنة والهرسك ، حيث تجاهلت مصالح القوى السياسية الأوروبية مصير أهل البوسنة .

وسوف تطبق القانون تلك الدول صاحبة النفوذ الأكبر . ورأينا بالفعل كيف أن ألقى القبض على رئيس إحدى الدول عن طريق العمليات العسكرية التي قامت بها جارة قوية ، حيث حوكم ووضع في أحد سجون الدولة المجاورة . وينطوي هذا على ممارسة النفوذ خارج

الحدود دون أن تنص عليه أية اتفاقية . ولكن لا يمكن للمرء أن يفعل سوى قبول حقوق الأقوياء التي تمتد إلى خارج حدود أراضيهم . وإذا هيمن على العالم المعولم بضع دول فحينئذ يمكنها إلقاء القبض على أى إنسان ومحاكمته . وبطبيعة الحال ينبغي التعامل مع القيادات الإجرامية ، ولكن ماذا يحدث إذا كانت القيادات الإجرامية من الدول القوية التي تسيطر على القوة العسكرية الكونية؟ هل سيلقى القبض على تلك القيادات ومحاكمتها فى دولة صغيرة كانت ضحية على البعد لجرائم هذه القيادات؟ هذا أبعد ما يكون عن الاحتمال .

لن يكون العالم المعولم على قدر كبير من الديمقراطية . فسوف ينتمى العالم المعولم إلى الدول القوية المهيمنة . وسوف تفرض إرادتها على سائر الدول . ولن تكون تلك الدول الأخرى بأفضل حالا مما كانت عليه وهى مستعمرات للأغنياء .

سيكون التاريخ قد دار دورة كاملة بعد جيلين . فقد بدأت عملية التخلي عن المستعمرات قبل خمسين عامًا وخلال عشرين عامًا كانت قد اكتملت بالفعل . ولكن حتى قبل تحرير كل مستعمرات الغرب ، وقبل أن تصبح أى منها مستقلة بحق وبشكل كامل ، بدأت عملية إعادة الاستعمار . وهذه العملية يقوم بها نفس الأشخاص .

وسوف يشيرون إلى هذا على أنه عبء عليهم ومسئولية فرضوها هم على أنفسهم . وسوف يقولون للعالم ، ذلك المجتمع الكونى ، إنهم لا يرغبون فى فرض أنفسهم على أحد . ولكن فى عالم فيه هذا القدر الكبير من الفقر والاضطراب وأعمال الشغب وعدم الاستقرار والمذابح الكثيرة ، يجب ألا يتخلى هؤلاء المسئولون عن مسئوليتهم . إنهم يفعلون ذلك لمصلحة الجميع .

لقد مضى عام ١٩٨٤ وانتهى . لم يظهر الأخ الكبير . ولكن هذا لا يعنى أن الأخ الكبير لن يظهر بعد عام ١٩٨٤ . إن تكنولوجيا المراقبة الكونية عن طريق الأخ الكبير متاحة الآن . ويبقى على من لهم السيطرة أن يستخدموا هذه التكنولوجيا ليصبح عام ١٩٨٤

واقعا .

هذا هو ما ستكون عليه العولمة . هذا تكهن محزن . إنه متشائم . وليس فيه الكثير من الأمل للضعفاء والفقراء . ولكن مما يؤسف له أنه محتمل تماما . وسوف يحدث ما لم يقدر الضعفاء والفقراء هذا الاحتمال الآن ويحاربونه بكل ما أوتوا من قوة . وهناك أساليب لمحاربة الأقوياء . سيكون ذلك شكلاً من أشكال حرب العصابات . ولكنه سينجح . وهذه الحرب يمكن أن تبدأ فقط إذا كان هناك فهم لما تعنيه العولمة .

بالطبع قد تأتي العولمة باليوتوبيا ، والفردوس على الأرض ، وعالم الوفرة الذي يمكن فيه لكل إنسان أن يحصل على كل شيء . ولكن لم يحدث حتى الآن ما يبدو أنه يبرر هذا الحلم اليوتوبى . فكما أدى انتهاء الحرب الباردة إلى موت ودمار الكثيرين ، فإن العولمة قد تفعل الشيء نفسه تماما . وربما أكثر من ذلك .

الإدارة العامة في القرن الحادي والعشرين *

التحديات التي سوف تواجهنا ونحن ندخل الألفية المقبلة كثيرة ، وسوف يتوقف نجاحنا في إدارتها على عدة عوامل من بينها قدرتنا على التكيف بسرعة مع المفاهيم والمواقف المتغيرة بسرعة .

ولذلك لا بد من أن نعرف قوتنا أو ضعفنا والاتجاه الذي نسير فيه . ولا يفيد شيء في تركيز جهودنا أكثر من تحديد أهدافنا وغاياتنا . فما أن يتحدد الهدف أو الأهداف لا يتبقى سوى رسم خط السير وتحديد طريقك عليه . وحيث سوف يشكل ذلك كله الأجندة القومية التي ما أن يروج لها وتقبلها الأمة حتى تحقق النتائج الإيجابية .

بهذا المفهوم حددت ماليزيا هدفها ، وهو لا شك هدف طموح ، فالأهداف غير الطموحة لا تحرك أحداً . إن هدفنا هو أن نصبح دولة متقدمة تماماً بحلول عام ٢٠٢٠ ، ولا أقصد بمتقدمة تماماً اقتصادياً وحسب ، بل كذلك سياسياً واجتماعياً وروحياً . ولكي نحقق هذا لا بد من ضمان معدلات نمو مرتفعة ؛ ٧ بالمائة على وجه التحديد لفترة مدتها ٣٠ عاماً اعتباراً من عام ١٩٩٠ . ونعتمد في الوقت نفسه الحفاظ بشكل واع على نظامنا الاجتماعي وعلى قيمنا الأخلاقية المتينة وعلى عقائدنا الدينية .

إن الترس المهم في محرك نمونا هو الخدمة العامة ، أي : آلة الحكومة التنفيذية . البعض في الدول المتقدمة يعتقد أن الحكومات لديها فائض من الأموال لكونها مجرد مجموعة من المسئولين والساسة الفاسدين الذي يمثلون عوائق في سبيل حرية الناس في أن يفعلوا ما يظنون أنه في مصلحتهم . ولذلك كانوا في العقود القليلة الأخيرة مشغولين في

* كلمة أُلقيت في مؤتمر اتحاد الكومنولث للإدارة العامة في جوليانز بالطا في ٢٢ أبريل عام ١٩٩٦ .

الحد من سلطة الحكومة . وهم يفعلون ذلك عن طريق تفتيت الآلة الإدارية إلى مراكز سلطة متضاربة . ولذلك فإن سلطة الرئيس على سبيل المثال تنقضها سلطات الجهات التشريعية ، بينما سلطة أعضاء المجالس التشريعية تحدّها سلطات المحاكم الخاصة بالمراجعة القضائية . وحتى حين ينتخب الناس الرئيس وأعضاء المجلس التشريعي فإنهم يرفضون أن يشقوا في قيادات الحكومة التي اختاروها بأنفسهم .

وفي الوقت الراهن ظهرت مراكز قوى جديدة . هذه هي المنظمات غير الحكومية . فكل إنسان يمكن أن ينصب نفسه منظمة غير حكومية وسوف يكون لديه نفوذ قوى بشأن الشئون الحكومية ، حتى وإن لم يكن يمثل سوى نفسه وحسب . وهناك المثات بالمعنى الحرفي للكلمة من المنظمات غير الحكومية التي لا بد من الاستماع إليها . ولا بد من أن يخصص الإداريون بعض الوقت للتعامل مع المنظمات غير الحكومية واحتجاجاتها ومعارضتها العنيفة غالباً .

وتأتى على رأس مراكز القوة الصحافة ، التي يشار إليها الآن بالإعلام والوسطاء والمفسرين . ولا يختلف أحد على ضرورة وجود صحافة حرة . إلا أن الحرية تقاس بقوة المعارضة الإعلامية للحكومة الموجودة في السلطة . ولا يعتبر الإعلام حراً ما لم يكن ضد الحكومة بطريقة لا لبس فيها . وأثر ذلك هو إجبار الإعلام على تقويض الحكومة وسلطتها وبرنامجها . وحتى إذا أحسنت الحكومة ونجحت في تنفيذ برنامجها ، فإن الإعلام لا يبرز إلا الجوانب السلبية كي يثبت أنه حر . ولا يبدو أن الصحافة تقدر أن هذا نفسه يعكس افتقارها للحرية . وهناك تجاهل متعمد لعدم تحررها من سيطرة أصحاب الدور الصحفية أو رؤساء التحرير أو الصحفيين وتحيزهم .

وفي ظل اصطفاك كل هذه القوى ضد الحكومة ، فإنه من المستحيل تقريباً أن تؤدي الحكومة وظيفتها وتقود الأمة بفاعلية . قد تكون مثل هذه الحكومة الضعيفة التي لا حول لها ولا قوة صالحة للدول المتقدمة في الغرب . فالناس قادرون بشكل جيد على رعاية أنفسهم ،

أو هكذا يعتقدون . إلا أن وجود حكومة بدون سلطة ولا وسائل لتطبيقها في أحد البلاد النامية يصبح كارثة ما لم تخول هذه السلطة . ولن يكون البلد عاجزاً عن النمو وحسب ، بل سيكون غير مستقر كذلك . وسوف تعم الفوضى ويعانى الناس . وإذا نظرتم إلى عدد من الدول النامية حيث الحكومات ضعيفة ، سوف تدركون السبب في عدم قدرة هذه البلاد على تحقيق التقدم . إنها بالطبع تحظى بالثناء لكونها ديمقراطية . ولكن الديمقراطية الفوضوية ليست بأفضل حال من الفوضى . ذلك أن الناس يفقدون حريتهم .

وماليزيا تؤمن بالديمقراطية وليس بالفوضى . وليس المقصود بالديمقراطية أن تؤدي إلى حكومة عاجزة عن الحكم . فلا بد أن تحكم الحكومة البلاد . ولا بد من أن تقود وأن تكون فعالة . ولا بد من أن تكون لها أهداف غير مجرد حفظ القانون والنظام . فلا بد من أن تتطور أية دولة نامية ومن واجب الحكومة ومسئوليتها أن تطورها . وبينما لا يجب أن تكون الحكومة مستبدة ، ولا يجدر بها أن تنال من حقوق المواطنين ، لا ينبغي على المواطنين تجاهل حقوق الحكومة وسلطتها في أن تحكم وتنقض هذه الحقوق . وإذا أخفقت الحكومة ينبغي عزلها بطريقة ديمقراطية عن طريق صناديق الاقتراع . ولا بد من أن نعتبر الإطاحة بها بطريقة غير ذلك عملاً غير ديمقراطي ويجب تحاشيه . وهؤلاء الذين يطيحون بالحكومة بوسائل أخرى لابد من أن يقبلوا الإطاحة بهم بنفس الوسيلة حينما يصبحون في الحكم . ويمكن ألا تنتهى العملية . ومرة أخرى تعم الفوضى .

ولكى تنفذ سياسات الحكومة المنتخبة وبرامجها ، لابد من وجود آلة إدارية فعالة . ولا بد من بناء هذه الآلة بحرص كي تتمكن من تنفيذ قرارات الحكومة المنتخبة . وفصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية (الإدارة) أمر طيب ، ولكن تظل الحقيقة هي أن على التنفيذيين تنفيذ قرارات الجناح التشريعي . ولا بأس من أن يطلب فقط من الحكومة الحفاظ على القانون والنظام والمرافق . ولكن الحكومة الحديثة لا يمكنها أن تقصر عملها على هذا الجهد وحده .

ولكى تطور الحكومة بلداً ما وتدير أمواله ، لابد من أن تكون على علم بقرارات وتوجيهات الجهة الحاكمة المنتخبة ، وهى مجلس الوزراء . ولابد من وجود اتصال فعال بين مجلس الوزراء وكبار المسؤولين فى الإدارة . وفى كثير من الأحيان يكون تفسير الإدارة لقرارات الحكومة خاطئ . وقرار مجلس الوزراء شديد الكثافة ليس صحيحاً . فعدم سماع الإداريين للمناقشات السابقة لاتخاذ القرار قد يجعلهم لا يوافقون عليه أو يفسرونه تفسيراً خاطئاً . ولابد من أن تكون النتيجة النهائية : إدارة وحكومة غير فعالة وغير ناجحة .

فى ماليزيا ، تسمح اجتماعات ما بعد مجلس الوزراء ، التى يرأسها الوزير المعنى ، بشرح قرارات مجلس الوزراء شرحاً كاملاً للإداريين . ويمكن للإداريين طلب التوضيح أو حتى الاختلاف فى هذه المرحلة . ويكون على الوزير شرح الأسباب . وأثناء ذلك يظهر فهم أكبر للقرارات التى اتخذت . وبذلك يكون التنفيذ أكثر دقة وإيجابية ويتفق مع قرار مجلس الوزراء .

غير أن التفسيرات الخاطئة قد تحدث كذلك نزولاً إلى المستويات الأدنى . ولذلك لابد من وجود اتصال فعال على امتداد المستويات الإدارية المختلفة . فلا بد من أن يعرف كل فرد فى الإدارة على وجه التحديد مخطط سير العمل ، وموقعه ومسئوليته طبقاً لذلك والجزء الواجب تنفيذه من العمل .

والحكومة الحديثة تتمتع بقدر أقل من السلطة ، إلا أنه ينتظر منها ألا تحكم وحسب ؛ أى أن : يقتصر دورها على حفظ القانون والنظام وتشغيل المرافق العامة . إنها مفارقة . إذ إن على الحكومة الحديثة قبول ضرورة أن تكون أكثر مشاركة فى رفاهية الشعب العامة . ولابد من أن تطور البلاد وتدير شئونها الاقتصادية والاجتماعية . وفى الوقت الراهن القوة العسكرية ليست فى أهمية القوة الاقتصادية ، ولابد من أن تستخدم الحكومة ثقلها وسلطانها لضمان نمو الاقتصاد .

وكان الاشتراكيون والشيوعيون يعتقدون أن أفضل طريقة لنمو الاقتصاد واستفادة

الناس هي استيلاء الحكومة على كل وسائل الإنتاج . وكان مفترضاً أن الفوائد الناتجة عن الأعمال ستذهب كلها إلى الحكومة باعتبارها المالك الوحيد للأعمال ، وحيث تصبح الحكومة أكثر غنى . أما الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج فتؤدي إلى ذهاب نسبة فقط من الربح إلى الحكومة في صورة ضرائب .

ولكن بعد حوالي ٧٠ عاماً من الشيوعية والاشتراكية اكتُشف أن الحكومة لم تكن تحصل من الناحية العملية على أى أرباح من المشروعات المملوكة للدولة . ولم تكن الإدارة الحكومية لا يحركها الربح وحسب ، بل كان العمال يرفضون أن يجدوا في عملهم لأنه لم تكن هناك حوافز . ومن ناحية أخرى ، كان العمال يضربون عن العمل في الشركات المملوكة للدولة مطالبين بمزيد من الأجور رغم قلة الربح . ومع أن العمال وحدهم هم الذين كانوا يشترون المنتجات ، كانت السوق المحلية فقيرة . وبذلك نجد أن الأنظمة الشيوعية والاشتراكية الخاصة بملكية الدولة لوسائل الإنتاج قد ساءت سمعتها . وبينما كان التأميم هو الكلمة الشائعة ، فإن الخصخصة هي الكلمة التي نسمعها الآن في كل مكان .

إلا أن الخصخصة ليست سهلة وليست مفيدة في كل الأحوال . إنها تتطلب نسقاً عقلياً جديداً تماماً ، وخاصة بين العاملين في الدولة . وتعنى الخصخصة في واقع الأمر إلغاء الكثير من سلطة العاملين بالدولة . فإدارات بكاملها يجب التنازل عنها لملاك جدد تختلف طرق عملهم ومواقفهم من أداء العاملين اختلافاً تاماً . وفجأة يجد كبار موظفي الدولة أنفسهم وقد تحولوا إلى مجرد مفتشين بعد أن كانوا مديرين ومنفذين للسياسة الحكومية . وفي كثير من الأحيان يضطرون لخدمة من أخذوا منهم وظائفهم .

ولكن إذا كان للخصخصة أن تنجح ، لابد من تعاون العاملين بالدولة . فلا بد من أن يكونوا مستعدين لإعادة اختبار أدوارهم وطريقة أدائهم للأمور . ولا بد أن يضعوا مصلحة القطاع الخاص فوق مصلحة البيروقراطية . ولا بد من أن يزيلوا عقبات البيروقراطية التي تحول دون نجاح الكيانات المخصصة . باختصار ، لابد من أن يضمنوا نجاح الكيانات

المخصصة فيما فشلوا هم - موظفو الدولة - فيه من قبل .

ليس هذا بالأمر الذى يسعد أحداً القيام به . وغالباً ما يتردد العاملون فى الدولة فى التعاون فى إنجاح منافسهم الأكبر السابق . ولكن هذا هو ما يلزم لنجاح المخصصة . وبعد أن كانت الخدمة المدنية هى السلطة ، لابد من أن تكون الآن الشريك غير التنفيذى ويتصرف الموظفون العموميون حسبما تعنيه تسميتهم ، أى أن يكونوا خداماً للشعب .

ولماذا ينبغى على العاملين بالدولة التعاون مع القطاع الخاص ، وخاصة مع تلك الجهات التى كانت فى يوم من الأيام فى يدهم واليوم هى فى أيدٍ خاصة؟ الإجابة ببساطة هى أنه من المفيد القيام بذلك ، أى : مساعدة القطاع الخاص كى ينجح ويحقق أرباحاً . فالحكومة تحصل على الضرائب من الناس لتمويل الإدارة ولدفع مرتبات العاملين بالدولة . ومن الواضح أنه إذا لم يكسب القطاع الخاص المال فلن تُحصل الضرائب . ومن ناحية أخرى ، حين يتحسن أداء القطاع الخاص ستكون حصيلة الضرائب كبيرة ، وخاصة ضريبة الشركات . وتؤثر الإيرادات الكبيرة التى تحصلها الحكومة على أجور الخدمة المدنية . وبذلك يمكن بمساعدة العاملين بالدولة للقطاع الخاص على الازدهار أن يساعدوا أنفسهم .

وكانت السياسة فى وقت من الأوقات أهم اعتبارات الحكومة عند إدارة العلاقات الخارجية . وتتحالف الدول مع الدول الأخرى أو تعادىها بناء على الأيديولوجيا أو الحاجة إلى الأمن القومى . ولذلك كان مطلوباً من العاملين بالدولة أن يكونوا مهرة فى السياسة ويفهموا الأيديولوجيات المختلفة وإقامة التحالفات الدبلوماسية .

أما اليوم فالتركيز على العلاقات الاقتصادية والاستثمارات . ولا بد من تعديل الخدمة المدنية للحصول على الخبرة فى الاقتصاد والتجارة والممارسات التجارية ، بل وإتقان لغة مهنية جديدة تماماً . وعدم القيام بذلك يجعل الخدمة المدنية غير فعالة أو حتى غير ملائمة . ولا بد من تغيير الموقف السابق من الأعمال التجارية . فلا بد من أن تكون الخدمة المدنية صديقة للأعمال التجارية وتيسر التجارة بين الأمم من خلال التفاوض على الشروط الملائمة

للتجارة .

قبل وقت طويل كانت الآلة الوحيدة التى نراها فى أى مكتب هى الآلة الكاتبة . والآن غزت الآلات المكتب ، الحكومى والخاص . ويقال إن العاملين فى المكاتب ممن تعدوا الأربعين يخشون التعامل مع أجهزة الكمبيوتر والفاكس وآلات التصوير والتعاملات غير الورقية . إلا أن ميكنة المكاتب وأجهزة الكمبيوتر تعد الآن مكونات ضرورية فى عملية الإدارة ولا بد من أن يعدل العاملون فى الدولة عملهم بحيث يتلاءم مع هذه الآلات .

كما أصبحت الجودة كذلك هدفًا يُسعى إلى تحقيقه . وإذا كان لابد من مطابقة السلع المنتجة لمعايير جودة بعينها ، فمن المؤكد أن الخدمات ، ومن بينها الخدمات الحكومية ، يجب أن تبلغ درجة معينة من الجودة . ولا ينبغي أن يقتصر الأيزو ٩٠٠٠ على المصانع والقطاع العام وحسب . إذ لابد من أن تنافس الإدارة الحكومية للحصول على المكافأة التى يرغب فيها الجميع . ولا يمكن أن تكون الإدارة الحكومية الجيدة أقل جودة من عملاتها الذين هم فى الغالب من القطاع الخاص . فلا بد من أن تتكامل بصورة تامة مع القطاع الخاص إن كانت تريد خدمة البلاد والمساهمة فى نمو الشعب ورفاهيته .

ومما تقدم يتضح أنه على الإداريين فى الوقت الراهن أن يغيروا ويعدلوا من أنفسهم ، ليس مرة وحسب ، بل مرات ومرات . ولا بد من وضع هياكل جديدة ، حتى مع تصغير حجم الإدارة . وفى بعض الأحيان يكون إعادة التوجيه مزعجًا ويحدث اضطرابًا . غير أنه من المؤكد أن عدم الاهتمام بهذه الحاجات وعدم وضع الهياكل والأساليب الصحيحة يؤدى إلى وجود حكومات غير فعالة وإلى فشل الأمة . وبذلك يكون للخدمة المدنية دور مهم تقوم به ، ومن الضرورى تقديرها واتخاذ الخطوات الفورية كى تجعل نفسها متماشية ومناسبة للوضع التى هى فيه كما كانت دائمًا .

الخدمة العامة الماليزية*

بما أن اتحاد الكومنولث للإدارة العامة موجود هنا ، فإنني أود الإشارة إلى الخدمة العامة في الكومنولث ، مع تركيز خاص على دول الكومنولث التي حصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية . وإلى حد ما ، يمكننا اعتبار أنفسنا محظوظين لأن معظمنا ورث من الإنجليز بعض خبرة الخدمة العامة . ويعنى هذا بالنسبة لدول الكومنولث أننا على دراية بأنظمة بعضنا ويقواعدنا وتنظيماتنا وقوانيننا .

إلا أن هيكل الخدمة العامة وطريقة عملها لا يمكن أن يكونا ثابتين . فلا بد من أن يستجيبا لحاجات كل زمن . فلا يمكن أن تخدم الخدمة المدنية الاستعمارية الخالصة دولة مستقلة . ففي الخدمة العامة الاستعمارية كان الرئيس أو الوزير المسئول مقيماً في لندن ، وفي إيتيهول على وجه التحديد . ولم يكن نظام الحكم هذا ديمقراطياً لأن الخدمة المدنية الاستعمارية كانت تحكم بفاعلية المناطق المستعمرة . وكانت قوية ومسئولة فقط أمام رئيسها في لندن أو ممثله المحلي ، أى : الحاكم أو المندوب السامى .

وكانت الهيئات التشريعية ، إن كان لها وجود ، مليئة بأغلبية من العاملين بالدولة وأعضاء الجالية البريطانية المحلية وعدد قليل من أبناء البلاد المعينين . وبذلك كان المجلس التشريعى إلى حد كبير جهازاً من أجهزة الحكم الاستعماري يرأسه الحاكم البيروقراطى . فقد كانت الإدارة الاستعمارية بيروقراطية بحق ، حيث كان العاملون بالدولة مسئولين أمام أنفسهم . ولذلك لم يكن هناك وجود للمحاسبة العامة من الناحية العملية .

جاء الاستقلال بكائن جديد ، هو السياسى . والساسة ، سواء أكانوا ديمقراطيين أم غير ذلك ، يشرفون على الخدمة العامة ويمارسون السلطة عليها . وكان ذلك انحرافاً جذرياً

* كلمة ألقى في افتتاح الندوة القومية عن الخدمة العامة في كوالالمبور بماليزيا في ١ سبتمبر عام ١٩٩٥ .

عن القاعدة وكان على الخدمة العامة أن تكيف نفسها مع دور لا تكون لها فيه الكلمة الأخيرة . فقد تتغير الحكومة بينما تظل الخدمة العامة كما هي .

وفى ماليزيا جرى تغيير الأدوار بهدوء ، حيث أصبح بعض العاملين بالدولة من الذين اشتغلوا بالسياسة أعضاء كباراً فى الحكومة المستقلة . وقد وعوا دور الخدمة المدنية المستديمة ولم يحاولوا القضاء عليه . إلا أنهم بدءوا تغييراً فى الموقف . فلا بد من أن تلبى الخدمة العامة حاجات الجمهور . وبالطبع كان الساسة المنتخبون كالوزراء مسئولين مسئولية فعلية أمام البرلمان أو خارجه . ولكن يجب على الوزير التأكد من أن العاملين بالدولة يفهمون أن عليهم أن يكونوا حساسين تجاه حاجات الجمهور وأن يخدموه كخدام عامين بحق .

وحيث أدخل المزيد والمزيد من المشروعات والسياسات التى كانت تستهدف المصلحة العامة ، اضطرت الخدمة العامة إلى التفاعل تفاعلاً مباشراً مع أفراد الشعب . وفى فترة الاستعمار كان ضابط المركز على سبيل المثال هو الرئيس المحلى من الناحية العملية ، وكان يحظى بالاحترام والتبجيل . أما الآن فلا بد من أن يهتم بشكاوى القرويين ويلتقى بهم ويحاول معالجة الأمور التى تؤثر على حياة الناس .

وعقب استقلال ماليزيا مباشرة بدأت سياسة للتنمية الريفية . وجعل ذلك الخدمة العامة تفتح ، حيث تشرف على المشروعات وتنفذ خطط التنمية التى يضعها الساسة . ولم يكن بالإمكان أن يظل الموظفون المربوطون فى مكاتبهم على هذا الحال . إذ كان عليهم أن يخرجوا لمقابلة الناس . وبطبيعة الحال لم يكن هناك من يحب رؤية الخطة تفشل ، وخاصة أن الزيارات التى يقوم بها الوزراء لا تتطلب فقط التقارير المكتوبة بل كذلك الزيارات الميدانية .

وتظل الخدمة المدنية فى الوقت الراهن إلى حد كبير خدمة مهنية ، أى : ليست حزبية بالمرّة ومستعدة لخدمة أى حزب أو سياسى فى السلطة . هذا ضرورى فى ماليزيا لأن

حكومات الولايات قد تتغير وتشكلها أحزاب غير التي في الحكومة المركزية .

ولكن عملية جعل الخدمة العامة أكثر مشاركة في شئون البلاد وحاجات الناس لم تتوقف . وأكثر التغيرات التي حدثت في ماليزيا جذرية ، هي ماليزيا المتحدة .

حتى تلك اللحظة كانت الخدمة العامة تنفذ حسب السياسات والخطط الحكومية طبقاً للقواعد والإجراءات الإدارية . ولم يكن مهماً جداً إن كانت نتيجة تطبيق القواعد والأساليب نافعة للأمة أم ضارة لها ، أو نافعة أم ضارة للتفاعل مع الحكومة .

وهكذا فإن أى طلب يقدم للحصول على تصريح عمل تجارى ما ، صياغته خاطئة أو فيه شيء من الخطأ سوف يرفض . لم يكن يهم الموظف العام إن كان أثر ذلك الرفض هو خسارة صاحب الطلب لماله أو تجارته . فقد أدى عمله الذى يتقاضى عليه أجره بالطريقة المحددة سلفاً . أما ما يحدث للعميل فمشكلته هو .

وفى ظل مفهوم ماليزيا المتحدة ينظر إلى الأمة ككل على أنها شركة كبيرة وكل من الموظفين العامين والقطاع الخاص مسئولون عن نجاح الشركة . ولا بد من أن يعملوا معاً لإنجاح الشركة . ويدرك الموظف العام أن فشل القطاع الخاص يؤدي إلى ضياع عائد الحكومة . وبما أن عائد الحكومة يستخدم ولو جزئياً على الأقل لدفع أجر الموظف العام ، فإن خسارة القطاع الخاص تؤثر تأثيراً مباشراً على دخله . وإذا كان الموظفون العموميون يريدون دخلاً أفضل ، فإن أضمن طريقة لذلك هي ضمان زيادة إيرادات الحكومة عن طريق الضرائب التى يدفعها القطاع الخاص فى الغالب .

بل إن تنمية البلاد ككل يعتمد على نجاح القطاع الخاص . ومن الواضح أنه كلما زاد تحسن أحوال القطاع الخاص كانت الأمة أكثر ثراء . فسوف تزيد فرص العمل وستكون هناك الاعتمادات الكافية للأشغال العامة ، وللمزيد من الراحة للشعب ومنهم الموظفون العموميون .

إن الموظفين العموميين شركاء فى الشركة . وإذا ازدهرت الشركة ، أى الأمة ، فإنهم بصفتهم شركاء سوف يتمتعون بالأرباح . بل إنهم سوف يتمتعون بقدر أكبر من الفخر ، ذلك أن ازدهار الأمة ونجاحها يعود بصورة كبيرة إلى الخدمة التى قدمها الموظفون العامون .

وفى ظل مفهوم ماليزيا المتحدة لا ينحصر اهتمام الموظفين العموميين فى الوقت الراهن على مجرد عمل ما هو محدد إدارياً ، بل يهتمون كذلك بالنتيجة النهائية . ذلك أن عليهم ضمان إسهام عملهم وقراراتهم فى نجاح القطاع الخاص . وما لم يحدث ذلك فعليهم اكتشاف السبب ، ولابد من أن يتخذوا الإجراء اللازم للقضاء على الأخطاء أو المشاكل الخاصة بعملياتهم . ولابد من أن يكونوا فى هذا كله مدركين لأهمية الوقت .

ولكننا فى ماليزيا قطعنا خطوة أبعد من ذلك . فقد قررنا تقليص دور الحكومة وما تقوم به ونقل الأعمال الحكومية إلى القطاع الخاص ، أى : الخصخصة . ذلك أننا فكرنا ذات مرة أن وظائف معينة هى التى يجب أن تقوم بها الحكومة . والواقع أن الشيوعيين والاشتراكيين كانوا يعتقدون أنه ينبغى أن تقوم الحكومة بكل شئ ، بما فى ذلك الأعمال التجارية .

وفى ظل برنامج الخصخصة الماليزى ليس هناك ما هو مقدس . فكل ما يمكن خصخصته سوف يخصص .

ومن الطبيعى أن تقابل هذه السياسة بمقاومة من الخدمة العامة . ذلك أنه ما لم يكن لدى الحكومة عمل تقوم به ، فماذا سيفعل الموظفون العموميون ؟ الإجابة باختصار هى أنهم سيصبحون رجال أعمال . وبذلك فإنه ينقل الكثير من الشركات والجهات والوظائف الحكومية إلى أشخاص يعملون بالفعل فى الأعمال التجارية ، فقد ذهب الكثير كذلك إلى هؤلاء الموظفين العموميين المستعدين لترك الحكومة وإقامة الأعمال الخاصة بهم .

ولكن الحكومة لا يمكنها رفع يدها تماماً عن تلك الوظائف . فلابد من أن تستمر فى

ضمان أن الخدمات التي كانت الجهات والإدارات الحكومية تقدمها فيما مضى سوف تقدمها الكيانات المخصصة بطريقة صحيحة . ولذلك يجب تدريب عدد من موظفي الحكومة على الإشراف على الخدمات المقدمة وفحصها ، لكي لا يكون تحقيق الربح هو الهدف الوحيد ، ولكن لابد من أن يصاحب ذلك تقديم الخدمة .

ويضيف هذا سمة جديدة إلى مسئولية الخدمة العامة ووظيفتها . إنها الآن جهة إشرافية أكثر منها جهة تشغيل . ويمكنها البحث عن الأخطاء وحالات الفشل ، إذا كانت ترغب في أن تكون معوقة إلى حد كبير . ولكن بعد ذلك أصبحت الخدمة العامة شريكاً في ماليزيا المتحدة ومن مصلحتها رؤية أن الجمهور والأمة يتلقون خدمة جيدة من الكيانات المخصصة . وكونها معوقة ومكتشفة للأخطاء لن يحقق هذا بالتأكيد . إنها يجب أن تقدم المساعدة بكل السبل دون أن تكون غير مسئولة .

إن الخدمة العامة في ماليزيا الآن خدمة عامة بالفعل أكثر مما كانت . ولم يعد أفرادها هؤلاء البيروقراطيين الذين يجب أن ينحني لهم الناس كي يحصلوا منهم على الخدمات التي يفترض أن يقدموها . وليست الخدمة العامة بيروقراطية استعمارية المقصود بها خدمة السلطة الاستعمارية المحلية المركزية . فالخدمة العامة حالياً خادم للجمهور بحق . وهي ليست خدمة مدنية .

كان أفراد الخدمة المدنية الماليزية في فترة الاستعمار يضعون الحروف « خ م م » بعد أسمائهم . ولا يفعل الخدمة المدنية ذلك الآن . فهم ليسوا طائفة منفصلة . إنهم أشخاص عاديون أسند إليهم دور خاص لضمان إدارة البلاد إدارة صحيحة وتنفيذ سياسات الحكومة المنتخبة والمساهمة بصورة إيجابية في تحقيق النجاح القومي المستهدف من خلال العديد من الأهداف القومية .

واليوم تعد الخدمة العامة جزءاً من الآلة التي تجعل ماليزيا دولة متقدمة بحلول عام ٢٠٢٠ ، وقد وضحت الرؤية إلى حد كبير . ويجب على الخدمة العامة بصفتها شريكاً في

ماليزيا المتحدة تطبيق الإدارة على السعى العام لتحقيق النمو وتغيير معالم الدولة الأساسية .
ولتحقيق هذا الهدف ، عدلت الإجراءات والوظائف وجرى تيسيرها . وسوف تعدل من
حين لآخر لضمان أن تخدم الإدارة الشعب والبلاد وليس العكس . ولا بد من خدمة
الجمهور ، أى : الأمة ، والخدمة العامة موجودة من أجل القيام بذلك فقط ، أى : خدمة
الجمهور .

الشَّرَاكَاتُ الذَّكِيَّةُ مِنْ أَجْلِ الْأَمْنِ وَالْتِّعَاوُنِ الْكَوْفِيِّ *

هناك مصطلح نسمعه كثيراً هو المباراة ذات الربح المعلوم ، وهى مباراة يكسب فيها الفائز على حساب الخاسر . وحين نجمع نتيجة المسابقة لا نجد ربحاً حقيقياً منها . إنها مجرد عملية تحويل ما هو لدى أحد المتسابقين إلى الآخر الذى يسمى فائزاً . ولا تختلف النتيجة النهائية عن الوضع أو الأصول فى البداية .

هذه هى قاعدة التجارة بين الدول ، وحيث لا يكون هناك غمى للعالم ككل ؛ بل يكون هناك غمى شريك أو آخر من الشركاء التجاريين . ولذلك لابد من أن يؤدى غمى الدول الفقيرة إلى إفقار الأغنياء . وفى هذه الحالة يكون لدى الأغنياء السبب الذى يجعلهم يمنعون الفقراء من النمو . وبالمثل فإن غمى الأغنياء لابد من أن يكون على حساب الفقراء . ولأن الفقراء ليسوا فى موقف يجعلهم يمنعون ذلك ، فإنهم يصبحون أشد فقراً وحسب .

ولكننا نعرف أن الحال ليس كذلك . فعلى مر السنين نمت اقتصادات كل دول العالم . وهناك أسباب كثيرة لذلك ، غير أنى أود لفت الانتباه إلى تجربة ماليزيا حيث لم يكن النمو فى الواقع على حساب الآخرين . والواقع أن العكس هو الصحيح . فرفاهية ماليزيا أفادت معظم شركائها .

عقب الاستقلال مباشرة فى عام ١٩٥٧ ، سارت ماليزيا عكس الاتجاه السائد . فبدلاً من أن تكون ماليزيا قومية متشددة وترفض المشاركين الأجانب فى الاقتصاد ، دعت فى الواقع إلى المزيد من المشاركة الأجنبية فى الاقتصاد ، وهو ما أدى إلى بدء استثمار الكثير من الشركات الأجنبية فى ماليزيا . وبما أن مشكلتنا الرئيسية كانت البطالة ، فقد خلقنا ظروفًا

* كلمة أُلقيت فى افتتاح الحوار الدولى حول الشراكات فى لاكناوى بماليزيا فى ٢٦ يوليو عام ١٩٩٥ .

تؤدي إلى صناعات تحتاج إلى العمالة الكثيفة . ولم تكن العمالة الرخيصة هي ما نروج له . بل كانت الحوافز السخية والبنية التحتية والاستقرار السياسى . وكان انخفاض تكلفة العمالة فى ماليزيا يعود باستمرار إلى سياسة متعمدة لجعل تكاليف المعيشة منخفضة .

وانتهز اليابانيون فرصة الدعوة للاستثمار فى ماليزيا أكبر استغلال ، وإن جاء آخرون كذلك . وكانت المحصلة النهائية رفاهية بماليزيا وتوظيف كامل قوتها العاملة .

ولم يشعر الشركاء الأجانب الذين أحدثوا رفاهية ماليزيا بأية معاناة . والواقع أنهم كسبوا من خلال قدرتهم على بيع المزيد من سلعهم والحصول على المزيد من العقود من ماليزيا الأكثر رفاهية . وازدهرت أحوال الشركات والدول المستثمرة بجعلها مزدهرة بالقدر الكافى لشراء السلع والخدمات .

واليوم تحاول ماليزيا على مستوى بسيط أن تفعل الشيء نفسه مع الاقتصادات الأقل نمواً فى جنوب شرق آسيا . فنحن نستثمر هناك كي نخلق فرص العمل ونبدأ بصورة عامة نموها الاقتصادى . والنتائج تتمتع بها ماليزيا وآخرون . ولم يعد يرسو على شواطئنا لاجئون كثيرون ، اقتصاديون كانوا أم سياسيون . وقد تضاعفت التجارة مع هذه الدول أضعافاً كثيرة . ولم تفقد ماليزيا شيئاً . ومازلنا نتمتع بمعدل نمو مقدار ٨ بالمائة سنوياً فى الوقت الذى تزدهر فيه الهند الصينية وغيرها من الدول .

وليست سياسة «افقر جارك» بالسياسة الطيبة . واليوم كل دول العالم جيران . وبإفكار الجيران سيكون الثمن الذى ستدفعه الدولة التى تتبع هذه السياسة باهظاً .

ولنأخذ الحرب التجارية بين اليابان وأوروبا وأمريكا على سبيل المثال . فظهور اليابان كمصدر بديل للسلع المصنعة كان مفيداً للدول الفقيرة . فاليابانيون لديهم فلسفة تجارية مختلفة . ذلك أنهم يريدون حصة فى السوق وليس هوامش كبيرة . ولو ترك الحال للأوروبيين والأمريكيين لحددوا أسعار السلع طبقاً لما يمكن لشعوبهم دفعه . وإذا لم

يستطيعوا كان من السهل زيادة الأجور أو خفض التكلفة عن طريق خفض أسعار المواد الخام والطاقة الواردة من الدول الفقيرة .

لم يكن بيد الدول الفقيرة شيء . كانت ستضطر لقبول مبادلة المزيد والمزيد من المواد الخام بالأقل والأقل من السلع المصنعة . ولكن اليابانيين حافظوا على أسعارهم المنخفضة لكي يخرقوا الأسواق الخارجية ويزيدون حصتهم من السوق . وكانت النتيجة تمكن الدول الفقيرة من شراء المنتجات التي كانت ستصبح لولا ذلك في غير متناولها . وإذا استطاع الفلاح الآسيوي أو الأمريكي أو الكاريبي شراء شاحنة أو جهاز تلفزيون أو ثلاجة ، فذلك لأن اليابانيين كانوا قادرين على إنتاج منتجات رخيصة ولكنها عالية الجودة .

وكان من الممكن أن يتبنى الغرب الأسلوب الياباني وينافس ، وبذلك يجعل الأسعار أرخص . ولكن الغرب لم يكن على استعداد للتخلي عن أساليبه التي تتسم بالبذخ . فقد كان العمال في الغرب يريدون أجوراً عالية دون أن يجدوا في عملهم جدّ اليابانيين . إذ استسهلت الشركات الغربية السبل وكانت تفصل عمالها حين تواجه بخسائر . واستمرت الدول في القيام بدور دفع تعويضات البطالة المضحكة التي كانت تصل في بعض الأحيان إلى ٩٠ بالمائة من آخر أجر مصروف . كل ذلك جعل تكاليفهم تظل مرتفعة وسلعهم غير قادرة على المنافسة .

ولأن الغرب لم يكن على استعداد لتقديم أية تضحية ، فقد قرر جعل المنتجات اليابانية غير منافسة عن طريق فرض رفع قيمة الين . واليوم نجد أن قيمة الين أعلى ثلاث مرات مقابل الدولار الأمريكي ، وبالطبع مقابل عملات معظم الدول النامية .

فما النتيجة؟ تمر اليابان الآن بأسوأ كساد تشهده ولا يبدو أنها قادرة على الانتعاش . ولم تعد السلع اليابانية رخيصة . ويبدو اليابانيون عاجزين عن إدارة سياستهم بالحكومات الضعيفة المتعاقبة . إن اليابان في مشكلة عويصة .

ولكن الاقتصادات الأوروبية والأمريكية المنافسة لم تكسب شيئاً من الناحية العملية . فهي لم تتمكن من ملء الفراغ الذى تركه اليابانيون فى السوق الدولية . ولا تحرز اقتصاداتهم أى تقدم . حتى وإن كانت اليابان تستورد المزيد من السلع الأوروبية والأمريكية ، فإن الأرباح التى تجنيها من ذلك لن تكون كبيرة . ورغم ارتفاع أسعار الين ، فلم تحقق اليابان ولا شركاؤها التجاريون أى مكاسب من اتفاق بلازا ورفع قيمة الين . إن الأمر بالنسبة للطرفين موقف الكل فيه خاسر .

وماذا عن دول الطرف الثالث ، أى : الدول النامية مثل ماليزيا؟ ضاعف رفع قيمة الين عبء الدين المالىزى ثلاثة أضعاف . كما أن أسعار السلع اليابانية لم تعد فى متناول المستهلكين فى الدول النامية ، بينما تظل المنتجات المنافسة من الغرب غالية جداً . وفى الوقت نفسه تباع معظم السلع الأولية التى تنتجها الدول الفقيرة بالدولار الأمريكى ، وهو ما يعنى أن الأرباح أقل قدرة على شراء السلع اليابانية أو تسديد فوائد ديونها بالين .

إنه ليس موقفاً الكل فيه خاسر بالنسبة للدول النامية وحسب . إنه موقف الكل فيه خاسر بالنسبة للجميع . قد يرضيهم جعل اليابان غير قادرة على المنافسة على المدى القريب ، إلا أنه ليس إجراءً ذكياً على المدى البعيد .

متى سنتعلم أن إفقار الجار ليس بالأمر الطيب؟ الواقع أنه أضر بالجميع . ومن المؤكد أنه من الأفضل أن تجعل جارك مزدهراً .

وما ينطبق على الدول ينطبق كذلك على الشركات والأفراد . ومرة أخرى يمكن أن تكون ماليزيا مثلاً توضيحياً . فقد كانت لدينا وفرة من العمالة قليلة التكلفة التى تتعلم المهارات الجديدة بسرعة ، نتيجة لانخفاض مستوى المعيشة . واستفادت الشركات الصناعية التى جاءت إلى ماليزيا من أصول ماليزيا التى كانت تضم كذلك الاستقرار السياسى وكرم الضيافة العام . والنتيجة هى أن منتجاتها أصبحت فى متناول الجميع وقادرة على المنافسة فى الأسواق العالمية . وربما تحرم باستثمارها فى ماليزيا عمالها من فرص العمل . ولكن هؤلاء

عمال على درجة عالية من المهارة ويحصلون على أجور مرتفعة ويمكن تدريبهم بسهولة كي يقوموا بأعمال التكنولوجيا الفائقة ذات القيمة المضافة العالية . والواقع أن هذا هو ما فعلته اليابان .

ويمكن اعتبار استثمار شركات من الدول النامية في الدول النامية شكلاً من أشكال الشراكة الذكية . وبالمثل فإن التعاون بين الأفراد الذين لديهم مهارات مكملية لبعضها يقع ضمن إطار الشراكة الذكية .

ينبغي على الشركات والأفراد أن يكافحوا كفاحاً حقيقياً للوصول إلى موقف «الكل رابحون» ، بالنسبة الشراكة التي تفيد الكل وليس واحداً فقط على حساب الآخرين . وبتبنى هذه السياسة أو النسق العقلي سوف تكون الشركات والدول أكثر ازدهاراً . وفي ظل الوضع الراهن ، فإن العالم حالياً فقير مقارنة بالتقدم غير المسبوق في العلم والتكنولوجيا . فأمام بكاملها يجرى إفقارها . وحتى الدول الغنية تجد المزيد والمزيد من مواطنيها يعيشون بطريقة تدعو للشفقة تحت الجسور ويغطون أنفسهم بصناديق الكرتون ويتسولون لقمة العيش .

وقد كافحت ماليزيا للهروب من برائن الفقر . وقد حققنا نجاحاً محدوداً في ذلك . ولكن إلى متى سنحافظ على نجاحنا؟ إذا ظل إفقار الجار هو اتجاه هذا العالم أو الألفية الجديدة ، فسوف ننضم إن عاجلاً أو آجلاً إلى صفوف دول العالم التعيسة .

ينقسم العالم في الوقت الراهن إلى كتل وهي كتلات متصارعة ، تستهدف تحقيق مكاسب الواحدة منها على حساب مصلحة الأخرى . وآسيا هي الوحيدة التي ليس فيها كتلات تجارية . إلا أن هناك خوفاً من احتمال اتحاد آسيا وتحديها الغرب . تخيل تكتل تجارى يتكون من اليابان ، أكبر ثانى اقتصاد في العالم ، والصين بسكانها البالغ عددهم ١, ٢ مليار نسمة مع احتمال أن تصبح أقوى اقتصاد في العالم ، إلى جانب كوريا وتايوان وجنوب آسيا . ففي وجود حوالى مليارى إنسان جادين ومهرة ولديهم القدرة على الاستفادة الكاملة من التكنولوجيا الحديثة ، تصبح المواجهة المحتملة مخيفة . وسوف يسيطر هذا التكتل سيطرة

كاملة على العالم .

فهل يمكن لأحد أن يوقف آسيا؟ لا ، ليس محتملاً . وعاجلاً أو آجلاً يجب أن يتفوق الاقتصاد الآسيوى على سائر اقتصادات العالم . فهل سترهب آسيا الدول الغربية بالطريقة التى ترهب هى بها الدول الآسيوية الآن؟

سيكون من المؤسف أن يؤدى ظهور آسيا كمنطقة اقتصادية قوية ، إلى حدوث مواجهة مع سائر مناطق العالم . إذ لن يكسب أحد شيئاً فى نهاية الأمر . فآسيا بحاجة إلى ازدهار العالم مثلما تحتاج أوروبا وأمريكا إلى ازدهار السوق الآسيوية .

إذا أردنا ألا تصبح هناك مواجهة ، وإذا كانت ستصبح هناك شراكة بين آسيا والغرب المتقدم ، فلا بد من أن توضع أسس ذلك الآن . فحين يتخذ الغرب مواقف معادية من كل دولة من دول آسيا فإنه يعاдиها بلا داع ويدفعها للتكتل . إنها وهى متفرقة صعبة المراس ، وحين تتحد سيكون من المستحيل التغلب عليها .

وسواء اعترفنا بذلك أم لم نعترف فقد شكلت تكتلات تجارية فى أوروبا وأمريكا الشمالية . وسوف توسع النافتا لتشمل كل أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية . وهناك مهام خطيرة بشأن التعاون الوثيق بين النافتا والاتحاد الأوروبى .

وفى الوقت نفسه غير مسموح للدول الآسيوية الحديث مع بعضها . وهى قد لا تشكل التجمع الاقتصادى لشرق آسيا EAEC ، وهو متددى لمناقشة المشاكل المشتركة . وصدرت توجيهات لليابان وكوريا بعدم الانضمام إلى هذا التجمع . فى حين يجب على الجميع الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول آسيا الهاسيفيكية APEC وتلقى التوجيهات من الأعضاء غير الآسيويين المهيمين .

كل ذلك لن يلقى ترحيباً من الدول الآسيوية . وإذا أصبحت قوية (وهذا محتمل إلى حد كبير) ، فإنها لن تنسى المعاملة غير العادلة التى عوملت بها . ومن غير المحتمل أن تقترح

شركات من أجل الرفاهية المتبادلة مع الغرب . وسوف تؤيد المباراة ذات الربح المعلوم ؛ أى الرفاهية الآسيوية على حساب أوروبا وأمريكا .

من يدري ما الذى سيؤدى إليه هذا؟ إنها المواجهة والتهديدات الاقتصادية والعسكرية ، أو الحرب النووية ، أو حرب باردة أخرى تستمر عشرات السنين وتستنفد قوة الجميع . كل ذلك محتمل ما لم نكن على قدر كاف من الذكاء الآن .

إن الشراكة الذكية تقوم على الشركات التى تعمل معاً من أجل المكاسب المتبادلة . وهى أفضل الأساليب وأكثرها منطقية . وينبغى أن نزهو جميعاً ليس على حساب شركائنا أو حتى منافسينا وإنما معاً . وتنطبق الشراكة الذكية على الأفراد كذلك ، ويكل تأكيد على الدول فى أنحاء العالم .

العلاقات بين الشمال والجنوب المشاكل والتوقعات *

يؤيد تقسيم العالم إلى شمال وجنوب العلاقات القديمة بين القوى الإمبريالية الغربية ومستعمراتها . والمنتظر بعد حصول المستعمرات السابقة على استقلالها أن تكون علاقتها بساتها الاستعماريين السابقين علاقة أنداد . إلا أنها سرعان ما أدركت أن الحال ليس كذلك . فكل ما حدث هو تغيير في الاسم من كونها مستعمرات إلى كونها جنوباً وأصبح السادة المستعمرون السابقون يسمون شمالاً . والضغط القمعية الآن أقل مباشرة وتجري باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان . إلا أن الأثر واحد . ولابد من أن تخضع المستعمرات السابقة للشمال ، أى : للقواعد والتنظيمات والسياسات التي يضعها الشمال من أجل مصلحة الشمال .

فكيف ندير إذاً العلاقات بين الشمال والجنوب؟ كيف نحل المشاكل الناشئة عن هذه العلاقة غير المتكافئة في سياق الحاضر؟ لكى نفعل ذلك لابد لنا من مراجعة التنمية في كل من الشمال والجنوب بعد أن أصبح الاستعمار لا يتفق والعصر .

بعد أن حصلت أغلبية دول الجنوب على الاستقلال دخلت في صراعات سياسية من أجل السيطرة على الحكم . في البداية كانت هناك محاولات لممارسة أشكال الحكم الديمقراطية . وبما أنها وهى مستعمرات كان السادة الاستعماريون يحكمونها حكماً مستبدًا ، فمن غير المستغرب أن تجد الديمقراطية أمراً تصعب السيطرة عليه . واختار الكثير منها شكل دولة الحزب الواحد مع التحيز للاشتراكية ، إن لم يكن للشيوعية . وكانت المشروعات المملوكة للدولة وسيطرة الدولة هما المساران المفضلان لتحقيق التوزيع العادل

* كلمة أقيمت في المؤتمر الدولي لتنمية الموارد البشرية في إطار الشراكة الدولية في جاكرتا باندونيسيا في ١٦

للثروة على الشعب .

لقد تعلمنا أن الاشتراكية لا تصلح . ففكرة توفير الدولة لكل ما يحتاجه الناس فى دولة فقيرة فكرة غير واقعية . ربما يمكن للدولة الغنية القيام بذلك إلى حد ما . ولكن الدول الفقيرة لا يسعها تلبية تلك الحاجات . وليس مستغرباً أن الكثير من حكومات الجنوب فشلت . فالأيدولوجيا الاشتراكية ترفض الاستثمار الأجنبى المباشر . وبما أن المشروعات المملوكة للدولة كان تدار إدارة سيئة ، فقد كانت الحكومات مضطرة لتقديم الدعم إلى الجهات الحكومية وشبه الحكومية المهلهلة . وبما أن الحكومات كانت فقيرة فهى لم تكن قادرة على القيام بذلك كما يجب . وفى الوقت نفسه كانت السلع الأولية التى تنتج فى الجنوب آخذة فى النقصان بسبب اعتمادها الكامل على الأسواق التى يسيطر عليها الشمال . ومن ناحية أخرى كانت أسعار السلع المصنعة التى تستوردها من الشمال آخذة فى الارتفاع . وتدهور معدل التبادل التجارى وأصبح الجنوب أكثر فقراً عما كان عليه فى ظل الحكم الاستعمارى .

أدى عدم القدرة على تلبية حاجات الشعب وتحقيق النمو الاقتصادى إلى عدم الاستقرار السياسى . بُدلت الحكومات ولكن الإدارة لم تتحسن . وكانت نتيجة ذلك أن المساعدات التى تحصل عليها والقروض التى تتلقاها لم تكن توظف بطريقة منتجة . وازداد الدين حتى بات تدفق الأموال يسير فى الاتجاه العكسى ، حيث كان يتجه شمالاً أكثر منه جنوباً ، أى : من الفقراء إلى الأغنياء .

ومع انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وتبنى روسيا لنظام السوق الحرة ، اضطرت معظم الدول الاشتراكية فى الجنوب إلى التخلي عن أيدولوجيتها . كما ضغطت عليها الديمقراطيات الغربية كى تتبنى نظام تعدد الأحزاب والسوق الحرة وإلا واجهت إجراءات عقابية .

وعادت المشاكل القديمة . فكيف تدير حكماً ديمقراطياً لا يألوه العامة ولا النخب ؟

حكومة الحزب الواحد سهلة ، ولكن الخضوع لنزوات الشعب يعقد عملية الحكم . والنتيجة هى عدم الاستقرار السياسى . وفى بعض الدول تتغير الحكومات بصورة تدعو للاستغراب دون التمكن من الشروع فى أى برنامج .

وبالنسبة للاقتصاد ، كيف يمكن لدول لم تعرف احتكارات الدولة وليس لديها مشروعات خاصة ولا رأس مال خاص ولا مهارات إدارية ، أن تتحول إلى نظام السوق الحرة؟ إنها إذا نجحت بأية حال من الأحوال ، فسوف يمارس عليها الشمال كل أنواع الضغوط . وتخضع حكوماتها لكل أشكال الانتقادات والإداناة . وربما تنجح فى التحول إلى الديمقراطية والسوق الحرة ولكنهم يجدونها على الدوام غير مستوفيه للمعايير . فهى ليست ديمقراطية بالقدر الكافى ، وتنتهك حقوق الإنسان وحقوق العمال ، وتلوث البيئة ، كما أنها فاسدة . بعبارة أخرى : فإنها مهما حاولت لن يمكنها تخليص نفسها من انتقادات الشمال المتحاملة ، ولا من الضغوط الصريحة فى كثير من الأحيان .

وفى الوقت نفسه قرر الشمال تعزيز موقفه بعد أن فقد مستعمراته . وأنشئت المجموعة الاقتصادية الأوروبية التى تحولت فى النهاية إلى الاتحاد الأوروبى ، وهو تكتل اقتصادى أولاً وأخيراً . وبينما كان الجنوب قادراً فى الماضى على التعامل مع الدول المنفصلة وحتى تأليب الواحدة ضد الأخرى ، أصبح عليه الآن التعامل مع تكتل ضخم من الدول الغنية شديدة التقدم . وظل الجنوب مقسماً كما هو . وبذلك أمكن التلاعب بسهولة بأسعار السلع الأولية الآتية من الجنوب ، بينما السلع المصنعة الآتية من أوروبا فى ارتفاع مستمر .

ولم تنضم الولايات المتحدة للأوروبيين ، غير أن الولايات المتحدة فى حد ذاتها فى غنى أوروبا بكاملها . وهى قادرة على ممارسة ضغطها دون الحاجة إلى التعاون الأوروبى . وإبان الحرب الباردة شعرت بالحاجة إلى كسب ود الجنوب خوفاً من مساندته للكتلة الشرقية . ولكن ما إن انتهت الحرب الباردة حتى فقد الجنوب هذا الخيار كذلك وأصبح معرضاً للخطر .

ولأن الشمال كان يتكون بالكامل من أوروبا وأمريكا ، فقد حُطِّم الجنوب اقتصاديًا في واقع الأمر . لم يكن هناك ما يمنع الشمال من تثبيت أسعار وارداته من المواد الخام وصادراته من السلع المصنعة . فقد كان أهله يطالبون باستمرار بمستويات معيشة أعلى . ولتلبية هذه المطالب كان الغرب يزيد أسعار منتجاته المصنعة وهوامش ربحه . وإذا لم يكن في مقدور أهل الجنوب دفع الثمن ، فإن ذلك أمر في غاية السوء .

إلا أن اليابان ظهرت بوصفها قوة صناعية لديها القدرة على أن تنتج بالفعل كل السلع المصنعة التي كان لا ينتجها حتى ذلك الوقت سوى دول الغرب الصناعية . وكانت فلسفة اليابان التجارية تختلف عن فلسفة الغرب . فهي تؤمن بالتشارك في السوق بدلاً من الهوامش . وبعد التغلب على سمعة رداءة النوعية ، انطلقت لتنتج سلعة مطابقة لجودة السوق بأسعار منخفضة جداً .

ما من شك في أنه لولا فلسفة اليابان التجارية لما استطاع معظم الناس في الجنوب شراء تلك المنتجات : كالسيارات والشاحنات الصغيرة وأجهزة الراديو والأجهزة المنزلية .

وبعد أن قوبلت اليابان في البداية بمقاومة ، اخترقت في النهاية أسواق أوروبا وأمريكا . وفجأة وجد الغرب الصناعي نفسه عاجزاً عن الهيمنة على ذلك القطاع الذي خلقه وتفوق فيه . إذ فقد شرائح ضخمة من سوقه ، ليس في الدول النامية وحسب ، بل كذلك داخل دوله . وبدأت صناعات السيارات والصلب والأدوات المنزلية لديه في الانكماش . وزادت البطالة ليصل معدلها إلى ١١ بالمائة في أوروبا و٧ بالمائة في أمريكا . ومن المفارقة أنه في مثل هذه الأوقات من الانكماش ، تضطر الحكومات لإتفاق المزيد من الأموال على تعويضات البطالة .

ولكنهم لن يغيروا أسلوب حياتهم . فالمرتبات العالية ونظام الإعانات مستمران سواء أكانوا قادرين على توفيرها أم لا . وفي الاتحاد الأوروبي ، قدم الدعم في الدول ذات الأجور المنخفضة كي تظل الأجور في نفس ارتفاع الأجور في الدول مرتفعة التكاليف . إنهم

يفضلون أن تكون لديهم بطالة مرتفعة في تلك الدول على السماح بوجود تنافس أوروبي أوروبي . والنتيجة أن يظلوا غير قادرين على المنافسة في السوق العالمية .

ولكى يزيد الطين بلة ، ظهرت في الشرق الأقصى أكثر من يابان صغيرة . فقد أظهرت كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة أنها على نفس قدرة اليابان في منافسة الغرب . وظهر مصطلح جديد ، وهو الدول الصناعية الجديدة ؛ إنها الدول التي يمكنها بالفعل منع عودة أيام الهيمنة الغربية على التجارة العالمية والحياة الرغدة . والتسمية متعمدة . ولا بد من اتخاذ إجراء ما ضد هذه الدول لتعويق نموها .

فجأة أصبحت رفاهية الناس والعمال والبيئة في الدول الصناعية الجديدة موضع اهتمام الغرب . ولا بد من أن تصبح هذه الدول ديمقراطية ؛ وإذا كانت ديمقراطية بالفعل فلا بد من أن تكون أكثر ديمقراطية . ولا بد من أن تمارس القيم الغربية فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحقوق العمال . ويجب ألا تعرض بيئتها للخطر وتدمرها . كل هذا الاهتمام والانشغال بحقوق الإنسان والديمقراطية أمر يستحق الثناء ، إلا أن النتائج الواضحة لتطبيق المعايير الغربية سوف تطيح بالقدرة التنافسية للسلع المصنعة في تلك الدول . ولا بد من أن نتذكر أن الميزة الوحيدة تقريباً التي يتمتع بها الجنوب النامي هي عمالته الرخيصة . ولا ترجع هذه التكلفة المنخفضة إلى الاستغلال . فكل ما في الأمر أن تكلفة المعيشة في تلك الدول منخفضة . ومن ناحية أخرى ، لدى الشمال الكثير من المزايا . فلديه رأس المال والتكنولوجيا والسوق المحلية الغنية والمهارات الإدارية . وإذا سحبت ميزة العمالة الرخيصة من الجنوب ، فلن تكون النتيجة ملعباً مستويًا . بل الواقع أنه سيكون ملعباً مائلاً ، الجنوب في الطرف الأسفل منه . وسوف يتوقف تقدمها الاقتصادي . ولذلك فمن المشكوك فيه أن الاهتمام في مصلحة العمال في الجنوب ، فالأكثر احتمالاً بكثير هو أنه لحماية فرص العمل في الشمال .

وبالنسبة لليابان ، ذلك البلد الذي أفسد هيمنة الشمال على السوق ، فقد تعرض للضغط لزيادة قيمة الين ، إلى جانب الإجراءات الحمائية . ومع أن اليابان نجحت في

مواجهة ذلك في البداية ، فإن ما تلا ذلك من ضغط أدى إلى نتائج غير متوقعة ، فقد تعرضت اليابان للانكماش وفقدت كل صادراتها القدرة على المنافسة .

هذا هو الموقف السائد حاليًا في العلاقات بين الشمال والجنوب ، بين القوى الاستعمارية السابقة ومستعمراتها السابقة . والمشكلة هي أن الشمال لا يمكنه أقلمة نفسه مع فقدان مستعمراته وهيمنته على اقتصاد العالم . ويبدو أن الهيمنة السياسية في عالم أحادي القطب لا تكفي الشمال وحدها .

ولا يمكن إعفاء الجنوب من اللوم . فبعد أن فُتِنَ بالنظريات الاشتراكية ، لم يمكنه جعل الاستقلال يحقق الاستقرار والرفاهية . كما ضاع وقت طويل جدًا في الصراعات السياسية من أجل السيطرة على الحكم . وبما أن كل حكومة كان الغرب يدينها بقوة لارتكابه كل أنواع الخطايا ، فقد كان هناك دائمًا المتطوعون الذين يشجعون على الإطاحة بالحكومة الموجودة في السلطة . وما إن تقوم حكومة جديدة حتى تدان إدانة شديدة ويشجع من يطيح بها . إنها لعبة الكراسي الموسيقية .

ومن الواضح أنه إذا كان هناك من حل ، فلا بد لكل من الشمال والجنوب أن يغير نسقه العقلي . ورغم الإقرار بأن الجنوب أكثر اعتمادًا على الشمال ، إلى حد ما على الأقل ، فإن الشمال كذلك يعتمد على الجنوب . والواقع أنه ليس من مصلحة الشمال إفقار الجنوب .

حين كانت اليابان تعيد بناء اقتصادها المحطم بعد الحرب العالمية الثانية ، استهدفت الدول النامية لتكون سوقها الأساسية . ولكن تلك الدول كانت فقيرة في مجملها ، والفقراء لا يمكن أن يكونوا عملاء ولا زبائن جيدين للأعمال التجارية . وسواء أكان الأمر مصادفة أم مقصودًا ، فقد بدأت اليابان الاستثمار في المنشآت الإنتاجية في الجنوب ، وخاصة في دول الآسيان . وازدهرت تلك الدول جميعها بلا استثناء تقريبًا . ومن الطبيعي أنها أصبحت أسواقًا جيدة للمنتجات اليابانية . والواقع أن المصانع اليابانية جربت منتجاتها في جنوب

شرق آسيا . ومن جنوب شرق آسيا نقل اليابانيون منتجاتهم إلى أوروبا وأمريكا .

من الواضح أن الاستثمارات اليابانية في جنوب شرق آسيا ساعدت في تنمية تلك الدول ، وفي المقابل وفرت تلك الدول لليابان أسواقًا جيدة وساعدت في تطور التصنيع الياباني . وما كان للماليزيا ، على سبيل المثال ، أن تكون على ما هي عليه الآن بدون الاستثمارات اليابانية في البداية . فهي موقع الاستثمارات اليابانية الضخمة والسوق المربحة لسلعها وخدماتها .

واليوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة أسلوب معترف به لتنمية اقتصاد أية دولة نامية . وبالطبع ليست اليابان وحدها التي تساهم في التنمية الاقتصادية وخلق الثروة في كل مكان في الجنوب ، وإنما معها كذلك الدول الصناعية الجديدة . وكانت الأسواق الجديدة والغنية هي النتيجة ، وهي أسواق لليابان وغيرها من دول الشمال وكذلك الدول الصناعية الجديدة . وإذا أفقرت سوف يخسر الشمال الأسواق .

والدرس المستفاد هنا هو أنه من المفيد مساعدة الآخرين كي يصبحوا أغنياء . وإذا كان الشمال يرغب في الانتعاش اقتصاديًا ، فإن أفضل طريقة لذلك هي إثراء الجنوب . فمحاولة وقف نموه بالإصرار على البنود الاجتماعية وقيود الواردات من جانب واحد سوف تفقر الجنوب وحسب وتحرم الشمال من أسواق جيدة محتملة . والأسوأ من ذلك أن الفقراء في الجنوب سوف يهاجرون إلى الشمال . بل إن الشمال يعاني في الوقت الراهن من مشاكل مع المهاجرين . وسيؤدي إفقار الجنوب إلى استفحال المشاكل .

صحيح أن الجنوب الذي ينمو بسرعة يمكن أن يشكل كذلك خطراً على الشمال . ففي ظل انخفاض تكلفة العمالة فيه ، من الممكن أن يطرد بعض منتجات الشمال . ولكن الشمال أكثر تقدمًا بكثير في مجال التكنولوجيا وأغنى بكثير في رأس المال بحيث لا يمكن للجنوب أن يحل محله في الأسواق بسهولة كاملة . وهناك بعض المجالات التي يتحتم أن تظل بيد الشمال . وهذه المجالات يمكن للشمال استغلالها . ففي مجالات الفضاء

والاتصالات والكمبيوتر ، على سبيل المثال ، سيظل الجنوب متخلفاً إلى حد كبير . فليتج الجنوب الملابس وغيرها من منتجات التكنولوجيا البسيطة كي ينمو اقتصادياً . وبدلاً من محاولة إجبار دول الجنوب على تحديد نسلها ، فليساعدوها على تقديم إنتاج جيد وكسب القدر المعقول من الرزق . ومن المؤكد أنه لوحظ أن أفضل طريقة لتقليل سرعة الزيادة السكانية هي توفير التعليم الجيد للناس وتحضيرهم . فالذين يعيشون في المدن الصغيرة والكبيرة لا يمكنهم إنجاب الكثير من الأطفال حتى ولو كان دخلهم أعلى . وليس من قبيل المصادفة أن تكون معدلات المواليد في الدول الفقيرة عالية . ولأنه لم تكن لديهم أية أصول أخرى ، فلا بد من أن يعتبروا الأطفال أصولهم الوحيدة . فهم الشيء الوحيد الذي يمكنهم أن يستزيدوا منه دون نفقات رأسمالية إضافية . أما ما يحدث للأطفال فلا يشغل بالهم كثيراً . فأية خسارة يمكن تعويضها .

فما هي إذن توقعات علاقات الشمال بالجنوب ؟ التوقعات ليست جيدة جداً في الوقت الحالي . وهي ليست جيدة لأن المقدمات خاطئة . وهي ليست جيدة لأن الأقوياء والأغنياء ليسوا على استعداد لتغيير موقفهم . إنهم يرغبون في تأييد الاستعمار بأشكال أخرى وبأسماء مختلفة . وهي ليست جيدة بالنسبة للجنوب الذي لا يزال يتعثر في أشكال الديمقراطية وتعقيدات السوق الحرة . وسوف يظل يتعثر لزمناً طويلاً .

قد يكون الجنوب ضعيفاً وفقيراً ، إلا أنه لن يعود بحال من الأحوال إلى حال الخنوع والخضوع السابقة . ربما لا يمكنه عمل الكثير ، غير أن استيائه سوف يكون واضحاً . ولتخيل الملايين من هؤلاء المستائين يتدفقون عبر حدودهم .

وفي عهد الاستعمار كانت هناك قلة في الشمال لديهم شعور قوى بخطأ الاستعمار . وقد ألقى هؤلاء بثقلهم وراء أهل المستعمرات . وشيئاً فشيئاً حظيت آراؤهم بقبول الأغلبية في الشمال . فقد صار الاستعمار كلمة سيئة . وفجأة وافقت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية على تفكيك إمبراطورياتها .

هل من المحتمل أن يرى بعض المفكرين فى الشمال أن معاملة الشمال للجنوب خاطئة ويجرؤون على بيان ذلك لشعوب الشمال وحكوماته؟ هل يمكن بدء حوار جديد بين الشمال والجنوب يقود الشمال والجنوب فيه أناس أكثر استنارة؟

ليس لدى إجابة عن هذين السؤالين . ولكن ما لم يكن هناك جهد حقيقى للتخلص من الأنساق العقلية الراسخة ، وإلى أن توجد هذه الجهود ، لن تكون التوقعات الخاصة بعلاقات الشمال والجنوب جيدة .

فہرست

١- الْأَعْلَامُ

- بوسكى . ص ١٥١ .
- تشارلز ديكنز . ص ١٣١ .
- جان كريتيان . ص ١٣٧ .
- جورباتشوف . ص ٢١ .
- چيمى كارتر . ص ٨٨ .
- ديكليرك . ص ٢٠ ، ٢١ .
- سوروس . ص ١٥١ .
- ميلكن . ص ١٥١ .
- نيلسون مانديلا . ص ٦٥ .

٢- الْأَمَاكِنُ

- آسيا . ص ١٥ ، ٣٨ ، ٦٨ ، ٧٣ ، ٩٦ ، ١٠٤ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٧ ، ١٢٧ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٦٣ ، ١٦٨ ، ١٨٣ ، ١٩٢ ، ٢٣٠ .
- أفريقيا . ص ٥٣ ، ٦٥ ، ٧٣ .
- البرازيل . ص ٧ .
- البوسنة . ص ٣٣ ، ١٩١ ، ٢١٢ .
- العراق . ص ٢٠٩ .
- الهرسك . ص ٣٣ ، ١٩١ ، ٢١٢ .
- الولايات المتحدة . ص ١٠٣ .
- اليابان . ص ٤٤ ، ٤٩ ، ٥٤ ، ١٩١ .
- أمريكا اللاتينية . ص ٣٩ ، ٥٣ ، ١٥٩ .
- إنجلترا . ص ٨٤ .
- إيران . ص ٢٠٩ .

- بانكوك . ص ١٠٥ .
- شرق آسيا . ص ٥٤ .
- فرنسا . ص ٥٣، ٥٤ .
- فوكو أوكا . ص ١٤١ .
- كندا . ص ١٣٢، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٩ .
- كوسوفو . ص ٣٣ .
- كيوشو . ص ١٤١، ١٤٦ .
- لوس أنجلوس . ص ١٥٩ .
- ليبيا . ص ٢٠٩ .
- ماليزيا . ص ١٠، ١٩، ٣٠، ٣٧، ٤٢، ٤٣، ٥٢، ٦٣، ٩٥، ١٣٢، ١٣٦، ١٣٧، ٢٢٩ .

٣- مَنَظَّمَاتٌ وَهَيئاتٌ وَتَجَمُّعاتٌ وَمُؤْتَمَرَاتٌ

- أفتا . ص ٢٣٤ .
- الاتحاد الأوروبي . ص ١٠٣، ١٠٤، ١٨٥، ١٩١، ٢٣٤ .
- الاتحاد الماليزي الصيني . ص ١٧٣ .
- الآسيان . ص ١٣١ .
- الأمم المتحدة . ص ١٩١ .
- البرلمان الأوروبي . ص ١٠٣ .
- البنك الدولي . ص ١٥٩ .
- التجمع الاقتصادي لشرق آسيا . ص ٢٣٤ .
- الكومنولث . ص ٧، ١٦، ١٧، ١٦٣، ٢٢٣ .
- المجموعة الاقتصادية الأوروبية . ص ١٠٣ .
- المجموعة الاقتصادية لدول آسيا الباسيفيكية . ص ٤٦، ٤٧، ٢٣٤ .

- المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو (أومنو) . ص ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥ .
- المؤتمر الآسيوي الهاسيفيكي لمنظمات صغار المستثمرين . ص ٩٥ .
- بنك التنمية الآسيوي . ص ١٥٩ .
- بورصة نيويورك . ص ٧ .
- حركة عدم الانحياز . ص ٦٥، ٧١، ٧٢ .
- حزب التحالف . ص ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥ .
- حزب الجبهة القومية . ص ١٣٤ .
- حزب المؤتمر الماليزي الهندي . ص ١٧٣ .
- حزب باريسان القومى . ص ١٣٣، ١٣٤ .
- صندوق النقد الدولي . ص ٢٥، ٢٦، ٣٩، ٨٤، ٩١، ١٢٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١ .
- عصبة الأمم . ص ١٩٠ .
- قمة آسيا- كيوشو . ص ١٤١ .
- قمة التعاون الاقتصادى الهاسيفيكي . ص ٣٧ .
- مجلس الأمن . ص ٧٠ .
- مجموعة الـ «١٥» . ص ٣١، ٧١ .
- مجموعة السبعة . ص ٨٤ .
- معهد التمويل الدولي . ص ١٥٩ .
- منظمة التجارة العالمية . ص ٨٨، ٨٩، ١٠٤ .
- مؤتمر اتحاد الكومنولث للإدارة العامة . ص ٥٥ .

٤- مَصْطَلَحَاتٌ وَعِبَارَاتٌ أَسَاسِيَّةٌ

- اقتصاد السوق . ص ٧٥، ١٦٧ .
- الإرهاب . ص ٦٩، ٧٤، ١٥١ .

- التعاون الإقليمي . ص ١٨٣ .
- التعاون الجنوبي . ص ١٩٧، ١٩٨ .
- التنمية الاقتصادية . ص ٨٣ .
- الحرب الباردة . ص ٣١، ٣٤، ٩٣ .
- الخصخصة . ص ١١٩، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٦٣ .
- الدولة القومية . ص ١٥٢ .
- السياسة الاقتصادية الجديدة . ص ١١٣ .
- الشراكة الآسيوية الأوربية . ص ١٠٨، ١٤٩ .
- الشراكة الذكية . ص ١٩، ٧٣، ١٠٦، ١٠٨، ١١١، ١١٤، ١١٦، ١١٨، ١١٩،
١٢٠، ١٢٢، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٩، ١٤٤، ١٤٦ .
- العسولة . ص ١٩، ٢٣، ٢٤، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٤٦، ٤٧،
٥١، ٦٩، ٧٣، ٨٠، ٨١، ٩٠، ٩١، ٩٣، ٩٨، ١١١، ١٣٦، ١٤٢، ١٦٣ .
- العلاقات بين الشمال والجنوب . ص ٢٣٧، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٤٥ .
- تجارة العملة . ص ٤٤، ٤٥ .
- تكنولوجيا المعلومات . ص ٦٣، ٧٩، ٩٧، ٩٩، ١٣٨، ١٤٦ .
- تنمية الموارد البشرية . ص ١٤٢ .
- حقوق الإنسان . ص ٣٣، ٦١، ٦٦، ٦٧، ٨٣، ٨٨، ٨٩، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٨،
١١١، ١٥٠ .
- صدام الحضارات . ص ٣٤، ٣٥، ١٥٢ .
- صناديق التغطية . ص ٨، ٢٩، ٤٠، ٤١، ٤٥، ٩٢ .
- عبء الرجل الأبيض . ص ١٩، ٧٤، ٧٦ .
- عصر المعلومات . ص ٣٢، ٨٩، ١٦٩ .
- نظام إدارة رأس المال طويل الأجل . ص ٢٧، ٤١ .

٥- الأَحْدَاثُ الْكُبْرَى

- الثورة الروسية . ص ٥٠ .
- الحرب الباسيفيكية . ص ٢٢ .
- الحرب العالمية الثانية . ص ٢٢ ، ٥٠ ، ٦٧ ، ٧٠ ، ١٠٢ ، ١٢١ ، ١٤٣ .
- الحروب الأهلية . ص ٧٧ .
- تفكيك الامبراطوريات . ص ٢٤٥ .

